الثورة والهجرة والهوية

في مجتمع متشظٍّ

أ. د. سمير عبد الرحمن هائل الشميري

الثورة والهجرة والهوية في مجتمع متشظٍّ





الطبعة الأولى: أيار/مايو 2020 م – 1441 هـ

ردمك 978-9948-34-264-9



كابتال تاور، مركز أبو ظبي للمعارض ADNEC
ص. ب: 27977، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6766700 (2-971+) فاكس: 6766972 (2-971+)
بيروت هاتف: 786233 (1-961+) فاكس: 786230 (1-961+)
بريد إلكتروني: smartd_1@eim.ae

تصميم الغلاف: **علي القهوجي**

المحتويات

توطئة

منذُ أن استقامت قدمي في حقل علم الاجتماع وأنا أخضع الظواهر الاجتماعية والسياسية للقراءة والدرس مستخدمًا مناهج علم الاجتماع وأدواته البحثية.

ومن الضروري أن نبين في هذا السياق، أن الدراسات المبسوطة في هذا الكتاب تندرج ضمن ما يُسمى في علم الاجتماع بالدراسات الوصفية.

لقد صرفت كنون اهتمامي في البحث والتنقير وتحكيم النظر والبصيرة ولعلي أفلحت في المدارسة وطرح الأسئلة والرؤى الذهنية السامية المندغمة بمنطق التفكير والتحليل والنقد السوسيولوجي في مجتمع بائس ومتشرذم يعيش حالة من الهلهلة والارتجاجات الحياتية العميقة المسكونة بالحرب والفوضى والفاقة والفساد واستخدام القوة الباطشة بعيدًا عن قسطاس الحكمة والتبصر.

فثمة قضايا موجعة يعيشها المجتمع اليمني في هذا الزمن العصيب الذي فقد فيه الإنسان الأمن والطمأنينة الروحية والحياتية وتحولت حياته إلى حلبة صراع واحترابات وانقسامات وتشرذمات، وتم استبدال لغة الحوار والتسامح بلغة الحرب والكراهية والتعصب والفتن بروائح خبيثة مدمرة للمجتمع وشبكة العلاقات الإنسانية، وتصب في خانة الدمار وخلخلة الإجماع الوطني وإفساد التوازنات وتسفيه الهوية وتعزيز نهج القطيعة والتهاجر الاجتماعي لسحق كيان المجتمع.

بين دفتي الكتاب ثمانية مباحث محكمة علميًا، والقسط الأعظم منها شاركت بها في مؤتمرات علمية دولية.

الكتاب بوجه عام يناقش جملة من القضايا السوسيولوجية الساخنة ويغوص في غميس الواقع ويضع الأصبع على القضايا الحساسة الخاصة بالحوار والثورة والقبيلة والهوية والحرب والمجتمع المدني، ويبسط أسئلة مهمة تناوش المختصين في حقل علم الاجتماع للغوص في لباب الحقيقة.

وعطفًا على ما ورد عاليه لا بد لنا من التأكيد، أننا لا ندعي المهارة في حياكة أنسجة النص السوسيولوجي، ولسنا في عين الوقت من جنس الأقلام التي تنشد السهولة والتبسيط، ولعلنا أتقنا حرفة الكتابة السوسيولوجية وتفرسنا في أدق التفاصيل وفي أمور تقتضي التأمل والتمهل والإدراك والكدح الذهني ونقل المعلومات بنزاهة عالية وبعقل منصف لا يفزع إلى الظنون والتخمينات والمقولات المرجوحة.

لقد تم ترتيب مباحث الكتاب حسب التسلسل الزمني على أساس الأقدم زمنًا من صدور هذا الكتاب، وهذه المباحث ليست استعراضية خالية من نكهة العلم، بل هي مباحث معمقة ودقيقة تكشف الأغطية عن دماملنا بلغة علمية وتفكير سليم وبمنهج واضح ومنير.

ولا أجد ضيرًا في القول، إن الغاية من طبع الكتاب وإخراجه إلى النور هو التنوير العقلي وإنارة الأذهان وإيقاظ الأفكار وفتح نافذة للسجالات والمطارحات العلمية النجيبة التي تؤدي إلى نهضة المجتمع وتغيير جغرافية العقول المتكلسة وتصحيح الأغلاط وتصويب الأخطاء من الصيغ الغامضة والملتبسة.

ففي **المبحث الأول** سيتعرف القارئ إلى الذكاء العاطفي وثقافة الحوار وشروط الحوار والدولة المدنية في وضع زاخر بالحوارات الاحتفالية والضجيج الصاخب والتسفيه والمشاتمة.

وقد جاء **المبحث الثاني** لينير المدارك حول مفهوم التغير الاجتماعي والثورة ويبين أهم قسمات الثورة مع إشارات دقيقة ومكثفة لأفق الثورة وسيناريوهات المستقبل.

ويساجل ويناقش **المبحث الثالث** تصدع القبيلة في الشمال وانتعاشها في الجنوب ويبسط هذا المبحث أهم التشظيات القبلية في الشمال وانتعاش القبيلة في الجنوب.

واحتلت الحرب حيزًا محوريًا في **المبحث الرابع** الذي ركز بصورة مكثفة على الحرب والرأي العام وأهم قسمات العقل المتصلب الذي يرضع من ثدي فكري صلد، ويرفض الانفتاح والمثاقفة والتمازج الحضاري، ثم ننتقل بخطوات عريضة صوب البعد الإقليمي والدولي للأزمة اليمنية.

ولم يدور **المبحث الخامس** في حلقة واسعة من التيه الأكاديمي، بل وضع الأصبع على الجرح لسبر أغوار سوسيولوجيا الهجرة والمداخل المنهجية والعوامل الدافعة للهجرة والحرب والهجرة في مجتمع كسيح.

ولم تكن الهوية وعوامل تصدعها في **المبحث السادس** عبارة عن هرطقات إنشائية مدبوغة بالتشوش والشروحات الممجوجة، بل كان المبحث عبارة عن عمل رصين أجاب على أسئلة مهمة تدق أبوابنا في قلب الليل وخبيص النهار، وهنا سيفهم القارئ معنى الهوية ومرتكزات الهوية وتشظي الهوية العربية واليمنية وتأثير العولمة على الهوية.

والمبحث السابع يوضح بجلاء وبدقة علمية وأسلوبية المجتمع الفسيفسائي العدني الذي تميز بسمات التسامح والتمازج الاجتماعي، واستوعب الأقوام والأعراق والهويات بروح إنسانية منفتحة، واحترم التعدد الثقافي والعقائدي والعرقي والطائفي، وامتزج بلفيف من الأجناس بروح الوحدة والمحبة والتسامح والانسجام الملفوفة بحرية الفكر والعقل والوجدان.

وعلى سياق متصل يبسط **المبحث السابع** أقوال الرحالة والمستشرقين الذين سطروها في صفحات الزمن عن مدينة عدن والتي تميزت بالنزعة التاريخية والجغرافية والاستكشافية والنزعة الأنثروبولوجية وتم تمحيصها بأحسن وجه.

أما **المبحث الثامن** فقد كان مكرسًا لموضوع المجتمع المدني الذي يتناشز مع العسكرة والعنف والشمولية والهيمنة وتدمير قيم المواطنة المتساوية.

ولقد تم في هذا المبحث إظهار البصمة السوسيولوجية التي سطرها د. فالح عبد الجبار حول مفهوم المجتمع المدني وكيف أضحى المجتمع المدني أثرًا بعد عين.

أدعو أرباب العقل والكيْس والمختصين والقراء أن يقرأوا الكتاب بتمعن من الجلد إلى الجلد بعين تفكيكية متبصرة بمنأى عن الضيق والتحزبات وروح القوة والاحتشاد والضجيج المزوق الفارغ حتى لا يقعوا في تفسيرات غير متماسكة مضعوفة وهزيلة تؤدي إلى غوغائية وتلبك وتهويش.

أتمنى من أعماقي أن لا يحس القارئ عسرًا في فهم الكتاب ومراميه، وسيعتريني حبور لذيذ بالملحوظات والنقدات التي ستصل إلى عنواني، وخاصة تلك التي تضع الحافر، على الحافر والمرتوقة بالثراء الثقافي والمعرفي وبالقلق العلمي النجيب، والمدبوغة بالجودة والمهارة العلمية والسوسيولوجية من أهل النظر والبحث وممن يتميزون برسوخ أقدامهم في مجال علم الاجتماع، وفي الفضاء الثقافي والمعرفي العمومي.

المبحث الأول

الذكاء العاطفي وثقافة الحوار

المقدمة

عندما يغيب الحوار والعقل المستنير تتسمم الأجواء وتشتد العراكات وتشتعل الفتن، وتشيع روح الملق والغدر والشقاق، وتتشقق جدران اللحمة الوطنية، وتكون الفوضى والعشوائية والمكابرة السياسية سيدة الموقف.

فالاختلافات والصراعات والمنازعات في التربة الوطنية لا بد أن تحل عبر الحوار الشفاف والصادق، وكل القضايا الخلافية لا بد أن نخضعها للحوار وتكون محل نقاش ومناظرة لفض المنازعات بالطرق السلمية، عبر حوار وطني شامل يفتح الملفات الملتهبة لتحريك المياه الراكدة بمنأى عن الأغراض الذميمة والنظرات الحزبوية الضيقة. فالنقاشات والمطارحات المغلوطة التي لا تفلت من أسر التخلف تؤدي إلى انحدار عقلي وأخلاقي وقيمي، وتكون ملفعة بتعصب بغيض.

ففي هذا المبحث نومئ إلى أنه لا يمكن أن تستقيم مداميك الحوار دون مشاركة فاعلة للمرأة ودون التسلح بروح الذكاء العاطفي ومضمونه، وبثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر وتوسيع أفق الحرية والمشاركة والمثاقفة، وبناء جسور الثقة التي تتجاوز التصلب العقائدي والذهني لصالح الانفتاح والتسامح، للانطلاق صوب بناء مجتمع جديد ودولة مدنية حديثة.

ويتكون المبحث من النقاط التالية:

أولًا: المرأة ومؤتمر الحوار.

ثانيًا: الذكاء العاطفي.

ثالثًا: ثقافة الحوار.

رابعًا: شروط الحوار.

خامسًا: الحوار والدولة المدنية.

أولًا: المرأة ومؤتمر الحوار

يقول الشاعر التركي **ناظم حكمت**: شيئان لا يمكن نسيانهما إلا مع الموت:

وجه الأم التي أرضعتنا ووجه المدينة التي عشناها[1].

فلا يمكن أن يستقيم الحوار على رجل واحدة ولا يمكن الطيران بجناح واحد والرؤيا الصحيحة لا تصح إلا بالعينين.

فلا بد أن تأخذ المرأة دورها الفاعل في الحوار الوطني وفي الفضاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام دون ازورار.

ففي الشرق، على حد تعبير المفكر قاسم أمين، نجد المرأة في رق الرجل، والرجل في رق الحكومة... وحيثما تتمتع النساء بحريتهن الشخصية يتمتع الرجال بحريتهم السياسية، فالحالتان مترابطتان ارتباطًا كليًا، وافتقار المرأة المسلمة إلى الاستقلال لكسب ضروريات حياتها هو السبب الذي جرّ ضياع حقوقها، لقد أستأثر الرجل بكل حق ونظر إليها نظرته إلى حيوان لطيف، يكفيه لوازمه كي يتسلى به[2].

فالمرأة تعاني من الشقاء والعزلة والتهميش وسلسلة طويلة من الأوجاع والآلام، وتتعرض لوابل من الهجمات المرة واللاذعة من قبل أجلاف مشبعين بنزعة الجفاف والتصحر الفكري والوجداني، ومتخندقين خلف شعارات وعبارات دخانية لتجريد المرأة من العقل والحكمة والتبصر، تحت دعاوى وتفسيرات غير منصفة، تكون فيها المرأة ضحية لاجتهادات خاطئة.

إن كنا نقر كما أقر قبلنا المفكر العربي رفاعة رافع الطهطاوي (1801-1873م) أن (المرأة ألطف شكلًا من الرجال) [3]، إلا أننا نعترف بمكانة المرأة المرموقة في المجتمع وبذكائها ونطاستها وبرجاحة عقلها وبحقها في المشاركة في الحوار الوطني العام.

وتميز الدراسات الاجتماعية بين مصطلحين هما: الجنس البيولوجي والجنس الاجتماعي. فيقصد بالجنس البيولوجي الفروق بين الذكر والأنثى من حيث الوظيفة التناسلية وهي وظيفة ثابتة لكل من الجنسين وهي بذلك وظيفة غير متماثلة وغير متبادلة. فإن الجنس الاجتماعي أو الجندر، يطلق عليه أيضًا النوع الاجتماعي... يشير إلى خصائص الذكر والأنثى من حيث دورهما الاجتماعي كما يحددها المجتمع، وهي تختلف عبر الزمان والمكان، وهي وظيفة بطبيعتها متغيرة.

والتماثل في الخصائص من حيث الدور والمكانة يمثل الوضع المثالي الذي يمكن أن يحدث في حالة تحقيق المساواة التامة بين الجنسين في الحقوق والواجبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[4].

ومصطلح الجندر يعني الفروقات بين الجنسين على أسس ثقافية واجتماعية، وليس على أساس بيولوجي فسيولوجي... فهو الوسيلة التي نستطيع أن نوضح ونحلل بها الأسباب الهيكلية، والثقافية والعوامل السياسية والاقتصادية التي أدت إلى التمايز وساهمت في استمراره[5].

فالتعليم والثقافة بوجه عام يؤهلان المرأة لوعي ذاتها ومعرفة مصالحها والدفاع عن حقوقها واحتلال مواقعها المناسبة وجعلها عنصرًا فاعلًا في المجتمع تقوم بأدوار تنموية مهمة في بناء المجتمع وفي تضييق الفجوة النوعية بينها وبين أخيها الرجل على أساس من الحقوق والواجبات المتساوية والقدرات والمؤهلات العلمية والمعرفية التي تحدث طفرة

نوعية في حياة المجتمع ولصالح الخير العام.

لقد صنعت خيرًا اللجنة الفنية للحوار الوطني عندما أعطت نسبة 30٪ من مقاعد مؤتمر الحوار الوطني، الذي يحتوي على 565 مقعدًا للمرأة، ومثلت المرأة في جميع لجان لجنة الحوار.

فالحوار بالنسبة للمرأة ليس نزهة ترفيهية بل عملية نضالية معقدة وعسيرة في ظل تصلب مواقف القوى المهيمنة، التي لا تريد الفلاح لمؤتمر الحوار ولا تبارك عملية التحول الديمقراطي ولا الحراك السياسي المتزن، ولا ترغب بمشاركة نسويه فاعلة في غميس الواقع، فهي معتصمة بالسكون والتجمد تعارض التغيير والثورة على عتمة الراهن.

ثانيًا: الذكاء العاطفي

يشير عالم النفس دانييل جولمان إلى أن الذكاء العاطفي هو أن نكون قادرين مثلًا على التحكم في نزعاتنا ونزواتنا، وأن نقرأ مشاعر الآخرين الدفينة ونتعامل بمرونة في علاقاتنا مع الآخرين، أو على حد تعبير أرسطو: "تلك المهارة النادرة على أن تغضب من الشخص المناسب بالقدر المناسب، في الوقت المناسب، وللهدف المناسب[6].

وفي سياق متصل استطاعت شهرزاد في حكايات ألف ليلة وليلة أن تكون في قمة الذكاء العاطفي، حيث أبدعت في قراءة مشاعر وأحاسيس شهريار الوحش المجروح الذي وضع النساء في سلة بيض واحدة وأخذ يسفح دماء النساء بعد أن يعاشرهن على الفراش، ونظر بحقد إلى المرأة على أنها أداة لاستحصال اللذة ومنبع للمكر والخيانة بعد أن كشفت خيانة زوجته مع خادمها مسعود في قصره فقرر أن يداوي جرحه الغوير بفض بكارة العذراوات وقتلهن بعد أن يفرغ من شهوته.

لقد قتلت شهرزاد روح التوحش في سويداء قلب شهريار وقرأت مشاعره واقتحمت عالمه الداخلي بحوار روحي بدد القسوة والتوحش، وأعاد التوازن النفسي والعقلي لشهريار بفن التواصل وبسردها الشائق العذب للقصص الذي جعله يلهث وراءها ويؤجل موعد قتلها من يوم لآخر إلى أن ولدت له ثلاثة أطفال، فاقتحمت فؤاده الحصين وتزوجها لذكائها ولباقة لسانها وتكنيك حوارها وتواصلها النابه معه.

أثبتت شهرزاد أن المرأة كائن اجتماعي عاقل يستطيع التحاور والإقناع عبر لغة العقل واللباقة والدبلوماسية وفن التواصل وليس فقط عبر سلاح الشهوة والجنس.

وأثبتت الدراسات العلمية: أن دماغ الرجل يحتوي على 33 مليار خلية وكذلك دماغ المرأة. ولكن الفرق بين الدماغين يكمن في نقاط توزيع الخلايا، فمثلًا عند الرجل 18 مليون خلية في منطقة تسمى "منطقة اتخاذ القرار ورد الفعل"، في حين أن عند المرأة نحو 5.25 مليون خلية في المنطقة نفسها، وهذا بالتالي يجعل المرأة قادرة على اتخاذ القرار متأثرة برد الفعل أكثر من الرجل[7].

فالحوار الناجح لا بد أن يكون متساوقًا مع الذكاء العاطفي عند الرجل والمرأة فلا نحتاج إلى الضجاجين والمهرجين الذين يطلقون عباراتهم دون احتياط وتهفو أنفسهم للصخب والأضواء والمزامير.

وينبغي على الأذكياء اجتماعيًا استخدام كامل طاقتهم البدنية والعقلية للتواصل مع الآخرين وقراءة أفكارهم، فينبغي عليهم اكتساب التوجهات التي تشجع على الرقي والإبداع والتواصل والمساندة كما ينبغي عليهم معرفة كيفية تكوين الصداقات والحفاظ عليها!..

وتتطلب كل هذه المهارات من الشخص الذي يتمتع بالذكاء الاجتماعي أن يكون محاورًا متميزًا ومستمعًا جيدًا وأن يكون لديه القدرة على التواصل

الفعال الناجح مع العالم الأوسع، فالأشخاص الذين يتمتعون بالذكاء الاجتماعي يبدون الارتياح تجاه الآخرين من مختلف النواحي الثقافية والعمرية والطبقات الاجتماعية، والأهم من ذلك، القدرة على جعل الآخرين يشعرون بالارتياح والطمأنينة تجاههم[8].

ثالثًا: ثقافة الحوار

لقد قال يحيى بن أبي كثير "من قال أنا عالم فهو جاهل". فالعقليات المعطوبة التي تتحدث بالشتم وتزدري البشر وتمطر حياتنا بالقدح والتكفير والفسفسة والتجريح، وتدّعي الكمال وتقتات من أوجاع الناس، تشكل طاقة خطر على المجتمع وتقودنا في نهاية المطاف إلى تدهور مجتمعي وإفلاس قيمي وأخلاقي. فلا بد من مساعدة هؤلاء للنزول عن الشجرة العالية، فمن الخير إلا نتورط في منهج قمع الرأي وأن نتسلح بالوعي الناقد ونمارس الحرية المتبصرة التي لا تقود إلى مجاهل الحيرة والسقوط تحت أقدام العقول الغليظة.

فثمة أناس تنقصهم الثقافة واللياقة وأدب الحوار ومشحونون بالانفعالات وجاهزون للملاسنات اللفظية والاحتراب الدعائي والتكفيري والانفعالي، ولا يتمتعون بذكاء عاطفي ولا بثقافة رصينة ولا بذكاء ذهني ولا بذكاء اجتماعي، يعادون كل شيء ويرافسون كل شيء ويختلفون مع أنفسهم وأصابعهم وثيابهم وخطوات أقدامهم، وفاقدون لبوصلة التمييز بين عناصر الصلاح والطلاح ويمازجون بين خصال الخير وخصال الشر ولا يفرقون بين الناقة والجمل ولا بين الخل والماء.

"في باطنهم خبث وعناد وتعصب وتقليد فذلك يمنعهم عن إدراك الحق" حسب تعبير الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي.

ومن أكبر الكبائر في مجتمعنا الجهل والتعصب والإصرار على الخطأ وضحالة التفكير، فالأستاذ شكيب أرسلان في كتابه الموسوم بـ "لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم"، يشير إلى أن العلم الناقص هو "أشد خطرًا من الجهل البسيط، لأن الجهل إذا قيض الله له مرشدًا عالمًا أطاعه ولم يتفلسف عليه، فأما صاحب العلم الناقص فهو لا يدري ولا يقتنع بأنه لا يدري"(9).

وقد جُبل نزر من المعطوبين نفسيًا وذهنيًا على ثقافة الحفظ والإملاء والهيمنة والتكفير والحيل والمراوغة ومرافسة الحقائق ومحاربة طواحين الهواء. فلا يحق للجمل العليل صاحب الرقبة المعكوفة أن يكفر الآخرين الذين لا يجنحون عن جادة الصواب، ولا يحق للطائشين توزيع صكوك الغفران وإطلاق فتاوى تشوه روح المحبة والتسامح وتهشم صورة حرية الرأي المتبصرة.

يقول عميد الأدب العربي طه حسين: "إن الإسلام لا يأخذ الإنسان بالمشقة ولا بالعنف، وإنما يأخذه باللين والرفق لأن الإنسان خُلق ضعيفًا... الإسلام لا يعرف الإكليروس، ولا يعرف السلطة الدينية العليا التي يستأثر بها فريق من رجال الدين، فيحكمون بإيمان هذا الرجل وكفر ذاك. وقد عاش المسلمون قرونًا.. فلم يعرفوا هيئة تحاكم الناس على الاجتهاد في الرأي، وهم قد كرهوا من الخليفة المهدي تتبعه للزنادقة وإسرافه في التتبع وأخذه بعض الناس بالشبهة وقتله بالظن، وهم كرهوا كذلك إسراف المأمون حين أراد أن يحمل الناس على الإيمان بخلق القرآن، وحين امتحن بذلك جماعة من أخيار المسلمين"(10).

إننا بمسيس الحاجة إلى الوسطية والاعتدال وعدم التنطع بالرأي وعدم الإسراف في خنق المفكرين والمبدعين والمجتهدين "فأصحاب الجلد الغليظ – كما قال الأستاذ ناصر عراق – فقدوا رقة الإحساس أو خاصمتهم

رهافة الشعور، فصاروا يقتحمون حياتنا بكل بلادة، ويفرضون أذواقهم الرخيصة، ويمارسون سلوكهم البغيض على الجميع!"[11].

أين نحن من الإمام محمد بن إدريس الشافعي في حرية الرأي والتواضع وعدم فرض قناعته على الآخرين بالقوة والتعنيف، حيث يقول لتلاميذه: "كل ما قلت لكم فلم تشهد عليه عقولكم وتقبله وتراه حقًا فلا تقبلوه، فإن العقل مضطر إلى قبول الحق"[12]

وعلى نفس المنوال يقول الفقيه والعلامة سعيد النورسي لطلبته:

"إن أستاذكم ليس معصومًا من الخطأ بل من الخطأ الاعتقاد أنه لا يخطئ.. إنني مستعد لقبول أية حقيقة كانت يفرضها الحق.. وإن كنت أجهلها ولا أعرفها، فأقبلها وأضعها على العين والرأس ولا أناقشها، وإن كانت مخالفة لأنانية النفس الأمارة"[13]

فالتشدد العقائدي والتعصب الممقوت يصب في خانة دمار المجتمعات ويولد الفرقة والتشرذم ويوسع دائرة الاحتراب ويفسد العمران والتساكن الاجتماعي. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية "وما مقصد الشريعة إلا إصلاح الناس وعمارة الأرض وحسن سياسة الرعية"[14]

فنحن بحاجة لثقافة الحوار والتسامح ونبذ العنف والاحتكام للغة العقل والمنطق واحترام الرأي الآخر، ولا بد من تمتين ثقافة التسامح ومقارعة الحُجة بالحُجة وإزاحة الشبهات لأن "الرأي لا يعيش إلا إذا كان هناك رأي آخر يخالفه. أما إذا قال الجميع (آمين) فتلك علامة من علامة انتهاء الدعاء على الميت" (محمد عابد الجابري)[15].

إن تكفير المخالفين في الرأي وشتمهم والنظر إليهم بنوع من الازورار والسخرية من أطروحاتهم أمر غير مستساغ فالإمام الشافعي يومئ إلى أن:

"رأيي عندي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري عندي خطأ يحتمل الصواب"، وفي نفس الاتجاه يقول الشيخ محمد بن سالم البيحاني "قد أكون مخطئًا وأحب الرجوع إلى الحق".

ويقول الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه:

- ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ ...﴾
- ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ...﴾ "صدق الله العظيم"

فالحوار لغة مشتركة لجميع الأطراف السياسية (السلطة والمعارضة)، يجنب الزُمر والاتجاهات والكتل الاجتماعية والسياسية بألوانها الطيفية الوصول إلى نقطة الصدام والاحترابات والاحتقانات والمواجهات الدامية التي يدفع فاتورتها الجميع بمستويات متباينة.

فالحوار أدب وثقافة ولباقة ونباهة واحترام للآخر، وتبادل للآراء والمعتقدات والأفكار على قاعدة من التسامح والانفتاح والمرونة والتنازل والوسطية المتقاطعة مع التعصب الأرعن المتشبث بالرأي الواحد والمعتقد الواحد والفكر الواحد والنهج الأحادي الذي يصب في طاحونة الشمولية ويصادر الحقوق والحريات ويقيد حركة المجتمع والهيئات والمؤسسات الحزبية والمدنية بأساليب غير ديمقراطية.

فالوجوه الجامدة والعابسة المصابة بآفات نفسية القاطنة بين أسوار الرعب والتخثر، من الصعب عليها الاقتناع بالحوار وفتح الصفحات البيضاء والتسامح مع الذات والمجتمع، وزجر النفس عن غيها بصدق وسكينة، برؤية عامرة بالبصيرة والحكمة لتجاوز العتبة الحرجة.

فالحوار يبدأ في نقد الذات وتصويب السلوكيات المريضة ونبذ الانغلاق والتحجر ولفظ العقد النفسية والفكرية والاجتماعية والسياسية.

فثقافة الحوار هي سلوك رصين وحكيم يؤدي إلى:

القبول بالآخر، التسامح، عدم تكفير وتسفيه أراء الآخرين، احترام الثقافات والأديان والمعتقدات والعادات والتقاليد، عدم إملاء الأذواق والأفكار والسلوكيات، الاعتراف بوجود الآخر واستقلاليته وبحقوقه الآدمية، عدم تقزيم الناس، واحترام سلطان العقل وحرية البشر.

ثقافة الحوار تعني أيضًا، فض المغاليق والإصغاء لصوت الحق والتمتع بالحكمة والصراحة والاعتدال، وبناء جسور من العلاقات الإنسانية الرحبة، وتوسيع نافذة الحرية والتقارب والمثاقفة، والعمل في أجواء غير بوليسية يكون غاية الحوار فيها التقدم والنماء والإنصاف والمساواة والتمازج المدني والحضاري النافع، بمنأى عن الهيمنة وابتلاع هوية الخصم والسيطرة عليه بأساليب فجّة وماكرة.

رابعًا: شروط الحوار الناجح

الحوار الجاد يؤدي إلى تعضيد المجتمع وصد التبرعمات ويصب في قالب الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة ويوطد الديمقراطية ودولة الحق والقانون والحريات العامة.

الحوار الجاد والصادق يتجاوز المصدات ويضيء الطريق للخروج من شرنقة العداء والتخاصم ومن ذهنية الحبس وثقافة الخوف.

فالشعارات المجلجلة للديمقراطية والحوار لا يمكن أن تخلق وعيًا سليمًا، فهي خليط مشوش من النزق والفوضى والعنف والتعصب تقع تحت طبقة اللاوعي، ولا تحرر العقل من التكلس والأوهام والالتباسات والمعاني والمفاهيم العقيمة، بل تكرس الشقاق والضغينة وتؤجج العداوات والنزاعات التي تستخدم فيها الخطابات الجارحة، وتخرج عن مدار اللياقة والتفاعل

والتسامح والمثاقفة والمساواة والمحبة والوداد، وتقضي على ينبوع الخير فتتفشى فيروسات الجهل والضغينة لتصب لصالح جهات خبيثة تؤجج روح الاحترابات العصبية وهواجس الصراع في البيئة الوطنية.

يقول المفكر الصيني لين يوتانج: على الإنسان المتعلم أن يكون أولًا وقبل كل شيء كائنًا مفكرًا معقولًا يتميز دائمًا بحسه المشترك وحبه للاعتدال وضبط النفس وكراهيته للنظرات المجردة ومظان التطرف المنطقي[16]

فالحوار ضروري للوصول إلى الحقيقة والعقل والمنطق ولتجنب السفاسف وزلات السلوك فلا بد أن يتأسس الحوار الوطني على مداميك الحرية المتزنة والتسامح والاحترام المتبادل لتجسير الهوة بين المتخاصمين، بدلًا من سياسة الشقاق والتوتر وافتعال الأزمات لتعزيز قيم العيش المشترك والانخراط بقوة في عمارة الأرض لخير الإنسان ولكبح الأحاسيس والنزعات السلمية.

إذا آمنا بالحوار كأسلوب حضاري يجب انتهاجه، فإن الاختلاف سيكون القاعدة.. لكن الاختلاف في هذا، يجب أن يكون حضاريًا ولا يجر إلى أي شكل من أشكال الصراع والصدام التي اعتادتها الحوارات العربية، والتي يعتنق معظمها مبدأ أن من ليس معي فهو ضدي، وهذه الفكرة قمة التطرف الفكري والنفسي والسياسي.. فكلنا بشر معرضون للخطأ والصواب حسب اجتهاداتنا، ولا يوجد إنسان معصوم من الخطأ، فحق المعصومية للأنبياء وحدهم.. أما بقية البشر فإنهم يخطئون ويصيبون[17].

ففي برهتنا الراهنة نعيش ظروفًا عصيبة متموجة يسيطر عليها الكمد والتعاسة والإحباط، فمنذُ تنحية الرئيس السابق/ علي عبد الله صالح من الحكم في 23/ نوفمبر/ 2011م على خلفية الثورة الشعبية اليمنية والمبادرة الخليجية، لم تحدث الثورة هزة عميقة في كيان المجتمع ووجدانه بل ساءت

الأوضاع وتراجعت الخطوات إلى الوراء وتم استبدال صور بأخرى وحدثت تغيرات طفيفة بصورة فسيفسائية لم تخترق عُتمة الواقع الأليم، ولا يزال المواطن اليمني يعيش مكابدات وجودية هائلة وفوضى وجوعًا وأوجاعًا وتعاسة وخوفًا وكآبة تستبد بحياة الناس ولا يزال الفساد والتشظي والاحتقان عنوانًا بارزًا في إيقاع حياتنا، ولا تزال الشخصيات الكابوسية المؤلمة لضمير الإنسان ووجدانه هي المسيطرة على المشهد السياسي وعلى تفاصيل الفضاء العام.

والنخب السياسية منقسمة ما بين معارض ومؤيد للحوار، ويمكن في هذا السياق أن نبين موقف ثلاثة اتجاهات من الحوار في المشهد السياسي العام:

الفصيل الأول، مع الحوار دون شروط، فهو يرى أنه يمكن مناقشة جميع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والأمنية الملحة، ومسألة دمج المؤسسات الأمنية والعسكرية، وبناء مؤسسات الدولة وتطوير التجربة الديمقراطية والقضايا العامة الأخرى دون تحفظ، على أن يطرح كل طرف ما لديه من إشكاليات بطريقة ديمقراطية سوية.

الفصيل الثاني، يرى أن الدخول في الحوار الوطني في ظل أجواء مشحونة بالشك والريبة والترقب وانعدام الأرضية المناسبة لحوار وطني جاد، وعلى رأسها الأوضاع السياسية والأمنية المتردية، وبقاء الأوضاع على ما كانت عليه في السابق وكأن شيئًا لم يكن، لا يعطي انطباعًا سليمًا لدى الاتجاهات الأخرى، وأن القابضين على زمام الأمور ليس لديهم مصداقية في دخول حوار وطني جاد، وأنهم غير مستعدين لتنفيذ ما سيتم الاتفاق حوله في الحوار الوطني، فهم يدفعون بقوة للانخراط في سجال عقيم واستثماره في خطاب تهييجي دعائي للتملص من الاستحقاقات الديمقراطية والتنموية والإصلاحية.

فحياتنا مترعة بالحوارات والاتفاقات والمواثيق التي أبرمت على ضوء الحوارات السابقة لم يُنفذ منها أي شيء، وأنه بعد كل حوار جاد ندلف إلى تطاحنات وأزمات مريرة تلجم تنفيذ الاتفاقات التي تم الاتفاق عليها وأبرز مثال على ذلك الحوار الذي تم في 12/ نوفمبر/ 1993م - وحتى 18/ يناير/ 1994م وأفضى في نهاية المطاف إلى توقيع وثيقة العهد والاتفاق في 20/ فبراير/ 1994م في عمان - الأردن بحضور محلي وإقليمي ودولي. وتوقيع الاتفاقية لم يؤد إلى أمن واستقرار بل أدى إلى نشوب حرب صيف 1994م والتنكر لوثيقة العهد والاتفاق من قِبَل الأطراف السياسية القوية التي أشعلت الحرب للتخلص من بنود الاتفاقية التي وضعت الأصبع على الجرح ورسمت معالم الطريق للخروج من الأزمة السياسية المستفحلة في اليمن.

لذا فإن هذا الطرف يطالب بإجراءات أساسية تسبق الحوار الوطني وتمهد الطريق لحوار صادق تفتح فيه كل الملفات الشائكة وللتوصل إلى حلول معقولة توقف نزيف الدم وحركات الانهيار القوي في نسيج المجتمع والمؤسسات وهياكل الدولة.

الفصيل الثالث، يرفض جملة وتفصيلًا الحوار الوطني ولا يرى بارقة أمل في مسألة الحوار، ويؤكد أن القوى القابضة على زمام الأمور محترفة في المكر والتلاعب ولها تاريخ مترع بالكذب والفهلوة وعدم المصداقية. ويؤكد هذا الفصيل أن لا حل للقضية الجنوبية إلا فك الارتباط، وقيام حوار ما بين الدولتين الشمالية والجنوبية خارج اليمن تحت إشراف دولي، ويكون هدف الحوار الاتفاق على قضية الاستقلال والحرية لشعب الجنوب وفك الارتباط بالدولة الحالية التي تعتبر نسخة من نظام الجمهورية العربية اليمنية التي كانت تحكم في الشمال مع الحفاظ على علاقات ودية بين الدولتين والشعبين الشمالي والجنوبي.

وبوجه عام فإننا نميل إلى حوار جاد ومثمر ويسبق هذا الحوار خطوات جريئة وشجاعة تعيد الثقة للنفوس المنكسرة وتعيد بعض الحقوق إلى أصحابها على طريق الحل الشامل للملفات الشائكة التي لم تجد نية صادقة في زحزحتها ونفض الغبار عنها وحلها بصورة عادلة.

فثمة شروط للحوار الناجح تتمثل في:

1. الصراحة والشفافية والمكاشفة وعدم الالتفاف على الحقائق والمعطيات بطرق خشنة.
2. احترام الخصم والاتجاهات المغايرة وعدم استخدام مصطلحات التخوين والخطابات الهجومية والعدائية النارية التي تفرق ولا تلم شمل اللحمة الوطنية.
3. احترام التعدد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والخصوصيات والرأي الآخر.
4. المساواة بين كل أطراف الحوار والكف عن لغة وسلوكيات الهيمنة والترفع والاستعلاء.
5. التسامح والانفتاح والاعتدال ونبذ منهج العنف وقعقعة السيوف.
6. العمل بمبدأ الأخذ والعطاء والتنازل وإعادة الأراضي والممتلكات المنهوبة العامة والخاصة.
7. تكريس مبدأ المصداقية وبناء الثقة وإرجاع المطرودين إلى أشغالهم في المؤسسات المدنية والعسكرية.
8. إشراك كل القوى في الحوار دون استثناء.
9. تطبيع الأوضاع وتهدئة النفوس والمضي ببسالة في هيكلة الجيش والمؤسسات الأمنية على أسس وطنية.
10. إطلاق سراح المعتقلين وإعلان العفو الوطني الشامل.

11. إطلاق حرية الرأي والنشاط السياسي والمدني ورفع القيود عن حرية الرأي.
12. الابتعاد عن المكايدة والمكر السياسي الذي يضر بمسيرة الحوار الوطني.
13. تحديد أولويات الحوار مع إيلاء أهمية لعامل الوقت وجدولة القضايا.
14. تثبيت مبدأ الشراكة الوطنية.
15. الاعتراف بالتنوع والاختلاف.
16. عدم إنكار الأزمات والإخفاقات.
17. تطبيق الاتفاقيات واحترام التعهدات.
18. البدء بخطوات إصلاحية جادة في بناء المؤسسات ومحاربة الفساد وعزل المتنفذين الفاسدين، بحيث يعبر ذلك عن حسن النية متساوقة مع حوار صادق للخروج من عنق الزجاجة.
19. نشر ثقافة الحوار المناهضة لثقافة القهر والشمولية والتآمر والإقصاء والعلاقات الإنتباذية.

سنكذب على أنفسنا لو اعتقدنا أننا سنحل مشاكلنا عبر مؤسسات العنف أو بالشعارات والتمنيات المترعة بالعواطف، أو بالأحاسيس المفعمة بالزهو والغرور، دون أن نخطو قيد أنملة صوب الإصلاحات الشاملة التي لا تستند إلى المراوغات وترقيع الخروم.

إن بعض التصرفات الرعناء ساهمت بشكل كبير في ارتفاع نسبة الكره الاجتماعي وتمزيق عُرى الوحدة الوطنية، فالأمور معقدة لا يجوز تبسيطها والإبحار في جدل عقيم وتعميمات بعيدة عما يعتمل في الواقع من عطب وعفونة تنبجس منها غصة الخيبة والألم والخوف من المجهول.

فالمجتمع يعيش حالة من الهلهلة جعلت البعض لا يرون في حياتهم بريق أمل.

علينا أن نخرج من الأبراج العاجية ونعترف بمشاكل المجتمع، ولا يمكن معالجة مشاكلنا دون أن نعترف بوجودها، لأن ذلك يؤدي إلى تراكم متاريس الإحباط في النفوس وتزايد السلبيات وإفساد شرايين الحياة.

علينا أن نصلح الأمور بوطنية حقة في جو من الحوار والانفتاح والتسامح والمراجعة والحرية والمواطنة الواحدة، وعلينا أن نتسلح بالصراحة ونبعد الغشاوة عن أعيننا ونتجنّب استغفال الناس، فالحكمة والعقلانية والتبصر أساس ثقافة الحوار والقبول بالآخر من أجل الوصول إلى صيغة مشتركة تحافظ على الوطن من الخراب والفتنة والتصدع. والعدل والإنصاف قضية محورية في الحوار والوحدة والنماء أو كما قال عمرو بن مسعدة:

"أعظم الناس أجرًا، وأنبههم ذكرًا من لا يرضى بموت العدل في دولته"[18].

خامسًا: الحوار والدولة المدنية الحديثة

لا بد أن يفضي الحوار الوطني الصادق إلى الاتفاق على صيغة الدولة المدنية الحديثة والتي من مميزاتها:

1. تقوم على أساس الديمقراطية والتعددية الحزبية وعدم احتكار السلطات والخدمات والمناشط والمنافع.
2. تستقيم على دستور وأنظمة وقوانين ديمقراطية.
3. تعترف بالحريات العامة وتطلق حرية الصحافة والقول والمعتقد والتعبير وتحرر المجتمع من الخوف.

4. النخبة الحاكمة في الدولة المدنية منتخبة من قبل الشعب وهي ليست عسكرية ولا ديكتاتورية ولا دينية ولا شمولية والسلطة في هذه الدولة غير وراثية.
5. تحافظ على حقوق الإنسان والمواطنة الواحدة والعدالة الاجتماعية.
6. تقوم الدولة المدنية على مبدأ فصل السلطات التنفيذية والبرلمانية والقضائية.
7. تشهد الدولة المدنية انتخابات ديمقراطية دورية وتناوبًا سلميًا للسلطة.
8. لا مجال في الدولة المدنية للتعصب الديني والمذهبي والعرقي والقبلي والاجتماعي والفئوي الضيق.
9. تتسم الدولة المدنية بالإلفة والحوار والتسامح والإقناع لحل المشكلات والمعضلات في الفضاء العام.
10. لا تتدخل فيها مؤسسات العنف في الحكم المدني ولا تستخدم الدولة المدنية مؤسسات القوة ضد الشعب.
11. لا تخرج هذه الدولة عن جادة العدالة والإنصاف ولا تظلم المرأة والطفل والأقليات والفئات الضعيفة.
12. لا تحتكر السلطة، وتوسع المشاركة الشعبية في صنع القرار.
13. تحترم الدين والمذاهب والعقائد وحقوق الأقليات العرقية والمذهبية.
14. تطلق طاقات المجتمع المدني وتشجع العمل الطوعي والهيئات والمؤسسات غير الرسمية وتقلم أظفار الشمولية والاستبداد وتدعم الحرية والاستقلال والدفاع عن الحقوق والمصالح والتحديث وبناء المؤسسات الديمقراطية.

15. تجفف منابع الفساد وتحسن معيشة الشعب.
16. تقوي مداميك الأمن والاستقرار والطمأنينة وتحافظ على المنازع الوطنية.
17. تتصف بالعقلانية والرشد وتدفع بعجلة النماء إلى الأمام.

الخاتمة

الحقيقة المؤلمة التي تنبجس منها نوبات من الكمد النفسي أن تاريخنا زاخر بالحوارات الاحتفالية التي وصلت في غير مرة إلى ضجيج صاخب وتسفيه ومشاتمة ولا تؤدي إلى نتائج عملية وتطبيقية لعدم وجود المصداقية ولا يؤدي الحوار إلى تطوير الديمقراطية والانتخابات ولا إلى تغيير جغرافية العقل ولا إلى كسر قوقعة التخلف بل إلى كيد ومكر وعبث وآمال خائبة.

إن مجتمعنا يحتاج إلى إصلاح جذري يؤدي إلى النهوض ويجفف منابع الفساد ويطور المؤسسات والعملية الديمقراطية ويفضي إلى أمن غذائي وسياسي ومعيشي وإلى أمن اجتماعي وثقافي وتعليمي ونفسي وحياتي.

الخطأ ليس في الحوار وإنما في كيفية إدارة الحوار.. وماذا نريد من الحوار؟ هل نريد من الحوار تهويم وتضليل ومماطلات والتواءات وتشويش وإثارة وإطلاق دخان كثيف في الفضاء؟!! أم نريد منه إصلاحات لعملية الانتخابات والديمقراطية، وإصلاحات على جميع الصُعد تصب في خانة الخير العام؟!!

والحوار الصادق سيؤدي إلى إرساء أُسس ومداميك الدولة المدنية الحديثة ونماء مجتمعي، والانتقال من مربع الفوضى والتهويش إلى مربع الانتظام العام والوئام المدني.

فلا بد من حوار صادق وهادف خالٍ من الرتوش ومساحيق التجميل لا يتكئ على الحيلة والنفاق بل يؤدي إلى إصابة الحق بالحكمة والعقل.

وتوقف الحوار يعني الانتقال إلى خطوب قاسية ومواقف توتيريه للأوضاع وإلى حالة من الاحتقانات الخطرة وإلى انزلاقات في ممارسات غير محمودة (فحسابات البيدر لا تشبه حسابات الحقل).

ليست مهنتي أن أكون فيلسوفًا فأجيبك، وليست مهنتي أن أكون حارسًا ليليًا، ولكني رأيت النار تنشب في المنازل المجاورة وتدفعها الرياح باتجاهك، وهكذا باعتباري عشت هذا القرن الملعون لم أشأ أن أموت دون أن أصرخ صرخة الإيقاظ: انتباه، أفتحوا أعينكم، ينبغي أن تكون ثاقبة حتى ترى الأفق وتلزم الأيادي أيضًا لتقبض على طوق النجاة، علينا إدارة الظهر لليل وألا ننتظر الظهيرة لنؤمن بوجود الشمس (روجيه جارودي)[19].

الهوامش

1. الروائي التركي نديم غورسيل في كتاب: شاكر نوري، منفى اللغة، حوار مع الأدباء الفرانكوفونيين، (دبي: دبي الثقافية، 48، إبريل 2011م)، ص 224.
2. محمد عمارة، قاسم أمين، الأعمال الكاملة، (القاهرة: دار الشروق/ 1989م)، ص 72-73.
3. محمود فهمي حجازي، أصول الفكر العربي الحديث عند الطهطاوي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م) ص 89.
4. التقرير الاستراتيجي اليمني 2002-2003م، سلسلة تقارير وبحوث ودراسات (3)، (صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، 2003م) ص 94.
5. أميمة أبوبكر، شيرين شكري، المرأة والجندر، إلغاء التمايز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، (بيروت: دار الفكر العربي المعاصر، 2002م)، ص 103-104.
6. دانييل جولمان، الذكاء العاطفي، ترجمة: ليلي الجبالي، مراجعة: محمد يونس، (الكويت: سلسلة كتب عالم المعرفة، أكتوبر 2000م)، ص 13.
7. أحمد سلامة، (شهرزاد كاملة عاقلة وذكية ثم امرأة جميلة)، دبي الثقافية (دبي)، العدد 61، (يونيو 2010م)، ص 33.
8. توني بوزان، قوة الذكاء الاجتماعي، (الرياض: مكتبة جرير، ط1، 2005م)، ص 4.
9. شكيب أرسلان، لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟ (بيروت: منشورات دار الحياة، 1965م)، ص 73.
10. طه حسين، نقد وإصلاح، (بيروت: دار العلم للملايين، 1979م)، ص 229.
11. ناصر عراق، (أصحاب الجلد الغليظ)، دبي الثقافية (دبي)، العدد 42، (نوفمبر 2008م)، ص 162.
12. سعدية مفرح، (الإمام الشافعي.. شاعرًا وحسب)، العربي (الكويت)، العدد 598، (سبتمبر 2008م)، ص 14.
13. محمد الصاوي، (بديع الزمان النورسي)، المعرفة (الرياض)، العدد 111، (أغسطس 2004م)، ص 151.
14. عبد الرحمن الشرقاوي، الفقيه المعذب ابن تيمية، (القاهرة: كتاب اليوم، 1985م)، ص 159-160.
15. حسن حنفي، د. محمد عابد الجابري، حوارات المشرق والمغرب، تقديم جلول فيصل، (الدار البيضاء المغرب: دار توبقال للنشر)، ص 199.

16. ريتشارد إي. نيسبت، جغرافية الفكر، ترجمة: شوقي جلال، (الكويت: عالم المعرفة، العدد 312، فبراير 2005م)، ص 155.
17. سيف محمد المري، (الحاجة إلى منهجة الثقافة وخلق جيل أكثر انفتاحًا)، دبي الثقافية، العدد 29، (أكتوبر 2007م)، ص 7.
18. سعدي أبو حبيب، دراسة في منهاج الإسلام السياسي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985م)، ص 747.
19. روجيه غارودي، العولمة المزعومة.. الواقع.. الجذور.. البدائل، (صنعاء: دار الشوكاني للنشر والتوزيع، 1998م)، ص 11.

المبحث الثاني

الثورة اليمنية:
سؤال المستقبل

المقدمة

مشكلتنا في البرهة الراهنة أننا لا تزال نعيش في ظلمات الفوضى واليأس، وندور في حلقة واسعة من التيه، فحياتنا ممهورة بالشقاء والمعاناة.

الثورة لم تغير الظلمة الحالكة ولم تكسر موازين القوى لصالح التبدل والتغير الاجتماعي، فالأوضاع أصبحت أكثر تعاسة وقتامة، ولم تحدث قفزة في حياة البسطاء وعامة أفراد المجتمع، ولم تدك معاقل الظلم، ولم تنهِ سيطرة النخب السياسية القديمة (السياسية والعسكرية والقبلية والحزبية)، فهي القابضة على مجريات الأمور وامتصت رحيق الثورة وذلك بالالتفاف عليها وتحويلها إلى شعارات براقة واحتفالات وخطب منبرية تطبطب على غرائز الناس. وفي عين الوقت يتجرع العامة مرارة الظلم والفساد والشمولية والبيروقراطية والفقر والجهل والفوضى والتهميش وانعدام المعايش والأمن السياسي وانهيار الأمن بفروعه الغذائية والمعيشية والثقافية والتعليمية والاجتماعية والنفسية. فالغائب الأكبر في حياتنا الدولة ومؤسسات الضبط التي كان لا بد للثورة أن تحدث هزة عميقة في بنيانها ومؤسساتها المشخصنة والمترهلة، فتم استبدال صور بأخرى (فوقية) وبوجل شديد، الأمر الذي أفضى إلى تعزيز ثقة النخب القديمة بنهجها المدمر وكرست قوتها وطاقتها في إفشال أي تغيير على صعيد البنى والمؤسسات. فالثورة لم تستطع ضبط قوى الثورة المضادة المعادية للتقدم والتغير الاجتماعي فأصبحت بلا طعم ولا رائحة ولا لون.

لقد تعاجمت لدينا المفاهيم وتشاكلت المصطلحات حيث أصبحت الثورة تحمل ملامح الإصلاح والانتفاضة والانقلاب الشكلي، وقد يكون هذا

الضرب من الحديث لونًا من ألوان التسرع في إطلاق المفاهيم والمصطلحات دون احتياط، ومع ذلك لا نزال نحمل في أفئدتنا شمعة أمل عسى أن تحدث تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية قوية على المدى المنظور.

وأجد لزامًا أن أصرح، أن الثورة التي نصفق لها وملأت الدنيا ضجيجًا لم تحمِ أبناءها وأنصارها من سطوة الظلم الكاسح الذي أرهق المجتمع، فلا يزال الثوار في السجون والجرحى يئنون بلحن حزين من الوضع الكالح ويجدون صعوبة في التطبب والعلاج، وبعض المناصرين للثورة من السلك العسكري والمدني لا تزال حقوقهم مهضومة ولا تزال عربات العسف تطحن عظامهم ولم يطعموا ذوق السكينة والهدوء.

ولا ضير أن أضيف، أن الفاسدين والمتهمين بقتل الشباب لا يزالون طلقاء يفرضون أجندتهم في الفضاء العام وينعمون بالمال والمنهوبات والمسروقات بدون وجه حق.

ولعلني لا أخطىء حين أقول، إن الثورة بلا أسنان ولا مخالب ولا تملك مؤسسات للعنف لإجبار شذّاذ الآفاق على احترام النظام والقانون والمواطنة المتساوية وإيقاف النمو السرطاني للفساد وعملية السطو والنهب للأموال والأراضي والممتلكات العامة والخاصة. المشكلة الشاخصة أمام أعيننا هي الانهيار الشامل والتدهور الأمني الفظيع الذي لا يساعد على التغير الاجتماعي ولا البناء المؤسسي، ويعطي صورة رديئة للثورة التي وصلت إلى عنق الزجاجة. فما زالت الثورة تترنح ولا تقوى على الوقوف على قدميها وعاجزة عن مصارعة السوء في حياتنا، ولم تدخل إلى منطقة الصدام مع القوى المعطلة للنهوض، التي تلجم خطوات الثورة وتزلزل الاستقرار العام وتعيق التقدم، وتزرع الأشواك والكوابح والمصدات في طريق التغير الاجتماعي.

في الرقعة الصغيرة من مبحثنا المتواضع ستكون الثورة اليمنية والتغير الاجتماعي وسيناريوهات المستقبل محل مدارسة من قبلنا وسنقدم قراءة فاحصة لباطن الأوضاع، وسيجيب المبحث عن تساؤلات على همزة وصل بقلق المعرفة ومشكلات الثورة والتغير الاجتماعي:

1. ما مفهوم التغير الاجتماعي؟
2. ما علاقة الثورة بالتغير الاجتماعي؟
3. ما هي التحديات الكبرى أمام الثورة؟
4. ما هي السيناريوهات المستقبلية للثورة اليمنية؟

أما الحدود الزمنية للمبحث فتمتد من يناير/ 2011م وحتى يناير 2014م.

ويتكون المبحث من القسمات التالية:

1. مفهوم التغير الاجتماعي.
2. ثورة وتغير اجتماعي.
3. التحديات الكبرى أمام الثورة.
4. أفق الثورة وسيناريوهات المستقبل.

1- مفهوم التغير الاجتماعي

منذُ أن ظهر مصطلح التغير الاجتماعي على يد العالم وليام أوقبرن عام 1922م، ما زال هذا المصطلح يحفز المختصين في مجالي علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ويشحذ هممهم لخلق تعريفات رصينة ومتقنة لمصطلح التغير الاجتماعي.

فعالم الاجتماع أنتوني غدنز يعترف بأنه:

من الصعب تعريف التغير الاجتماعي، لأن كل شيء في حياتنا، كما نعلم، عرضة للتغيير المستمر على الدوام. فكل يوم في حياتنا يوم جديد، وكل

لحظة تمثل حدثًا مستجدًا في العمر.

وعلى حد تعبير الفيلسوف اليوناني القديم هيرقليطس، فإن المرء لا يستحم في النهر مرتين، لأن النهر يتغير بجريان الماء فيه مثلما يتغير الشخص فور إحساسه أو ملامسته لماء النهر[1].

والمفكر الاجتماعي وليام أوقبرن عندما ابتكر هذا المصطلح ركز عدسة الضوء على تأثير التكنولوجيا على السلوكيات والعلاقات الاجتماعية والنظم.

وفي سياق متصل:

ركز علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا على موضوع التغير أو مضمونه عند تعريفهم للتغير الاجتماعي، فمنهم من اعتبر موضوع التغير بناء ووظيفة النسق الاجتماعي بما يشملان من مكانات وأدوار اجتماعية ومنهم من يضيف إلى ذلك النظم أو الأنظمة الاجتماعية ومنهم من قصر التغير على العلاقات الاجتماعية أو على البناء الاجتماعي أو على أنماط الفعل والتفاعلات في المجتمع دون الوظيفة[2].

وفي معرض دراسته للتغير الاجتماعي يبسط الباحث أحمد الكلاوي وجهة نظر كل من جيرت Gerth، وملز Mills عن التغير الاجتماعي حيث أنه في مفهومهما: هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية، وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن[3].

وهناك ثلة من العلماء الذين يعتبرون أن التغير الاجتماعي والتغير الثقافي وجهان لمسكوكة واحدة ومن أبرزهم عالم الاجتماع الأمريكي سوروكين Sorokin، وعالم الأنثروبولوجيا مالينوسكي B.Malinowski، الذي أعتبر أن التغير الثقافي هو تغير في[4]:

- النظام القائم.
- الحياة الروحية والمادية.
- الحضارة المادية وتغيرها من نمط إلى آخر.
- النظم السياسية وأشكال الاستقرار.
- القانون والتربية ونظم المعرفة.
- طرق استهلاك السلع في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد عرف نخبة من المختصين التغير الاجتماعي بأنه:

يعني التحول أو التعديل الذي يحدث في طبيعة الجماعات والنظم والقيم والمعايير والعادات الاجتماعية الثابتة نسبيًا، المكونة للبناء الاجتماعي ومضمونها وتركيبها[5].

بوجه عام يمكن القول إن التغير الاجتماعي هو انتقال من وضع إلى آخر، من مرتبة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وتعليمية وروحية إلى مرتبة أخرى، وعلى ضوء هذا الانتقال يحدث تحول نوعي في الهياكل والبُنى والمؤسسات والقوانين والأعراف والأنساق الاجتماعية والثقافية والتعليمية والنظم الاقتصادية والمهنية والقيم والأخلاق الاجتماعية، وفي قلب هذا التحول تحدث نقلة نوعية في حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات وقد يحمل هذا التحول والتغيرات بصمات سلبية لا تصب في خانة الخير العام للمجتمع، وقد يكون التغير الاجتماعي جزئيًا في مجال أو في بعض المجالات وقد يمس فقط بعض الأفراد والنخب والجماعات الاجتماعية دون غيرها وقد يكون شاملًا على جميع الصُعد المادية والروحية.

ولقد حدّد عالم الاجتماع جي روشي أربع صفات للتغير الاجتماعي وهي:

1. التغير الاجتماعي ظاهرة عامة، توجد عند أفراد عديدين، وتؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.

2. التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي Social Structure، أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء، وهو التغير الذي يحدث أثرًا عميقًا في المجتمع ويطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالتغير الذي يطرأ على بناء الأسرة أو النظام الاقتصادي أو السياسي وما إلى ذلك.
3. يكون التغير الاجتماعي محددًا بالزمن.
4. يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية[6].

وفي معرض حديثه عن التغير والتطور الاجتماعي يومئ عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز (1902–1979م) في مؤلفه الشهير "قضايا تطورية" إلى أربعة عوامل تؤدي إلى التغير الاجتماعي والثقافي وهي:

1- المعتقد، 2- التواصل (بواسطة اللغة)، 3- المنظمة الاجتماعية من خلال القرابة، 4- التكنولوجيا[7].

وما دمنا الآن نتحدث عن التغير وعوامل التغير، فستكون الثورة الشعبية اليمنية محل مُدارسة لدينا على اعتبار أنها عامل من عوامل التغير. ومن المفيد تكرار ما ورد على طرف لسان جيرث Gerth، وميلز Mills، من أسئلة محورية تمس عمق ومضمون التغير الاجتماعي[8]:

1. ما هو الشيء الذي يتغير؟
2. كيف يتغير؟
3. ما هو اتجاه التغير؟
4. ما هو معدل التغير؟
5. لماذا حدث التغير ولماذا كان ممكنًا؟
6. ما هي العوامل الرئيسية في التغير الاجتماعي؟

2- ثورة وتغير اجتماعي

يحدث التغير الاجتماعي بفعل عوامل متعددة ومتلاحمة بسطها علماء الاجتماع بأوجه مختلفة وتكاد هذه العوامل أن تكون متشابهة. وبصورة عامة يجمع علماء الاجتماع على أن التغير الاجتماعي مسألة حتمية وضرورية.

ارتبط علم الاجتماع منذُ بداياته الأولى ارتباطًا وثيقًا بفلسفة التاريخ وبالتفسيرات التي وُضعت للتغيرات السريعة والعنيفة التي شهدتها المجتمعات الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد اهتم المؤرخون والفلاسفة الإسكتلنديون بالذات فرجسون Ferguson، وميلار Millar، وروبرتسون Robertson، والفلاسفة الفرنسيون (فولتير Voltaire، وتيرجوت Turgot، وكوندرسيه Condorrt)، والمؤرخان الألمانيان (هيردر Herde، وهيغل Hegel)، اهتموا جميعًا بشرح وتفسير ثورات عصرهم الاجتماعية والسياسية وذلك في إطار نظرية عامة للتاريخ[9].

عالم الاجتماع العربي عبد الرحمن بن خلدون (1332م - 1406م)، أكد أن المجتمع البشري يتحرك ويتغير في دورة فيها صعود وهبوط، فالبداوة أساس الحضارة، وينتقل المجتمع من البداوة إلى الحضارة، وأما الدول فتبزغ وتتطور وتهرم. وحدّد عمر الدولة بـ 120 سنه ويتعاقب عليها ثلاثة أجيال: 1- جيل الخشونة والبداوة، 2- جيل الترف، 3- جيل الترهل والفساد[10].

والمفكر الإيطالي ج. فيكو (1744م - 1868م)، وضّح أن المجتمع يمر بثلاث مراحل من التطور وهي على النحو التالي:

1- المرحلة الإلهية، 2- المرحلة البطولية، 3- المرحلة الإنسانية[11].

فالمجتمع البشري، من وجهة نظر المفكر الفرنسي شارل فوريه (1772م - 1837م)، يمر بسلسلة من الدورات والتغيرات والتبدلات وعلى النحو التالي:

1- المجتمع الهمجي، 2- المجتمع الأبوي، 3- المجتمع البربري، 4- المجتمع المدني.

وتلميذ شارل فوريه عالم الاجتماع الفرنسي أوجست كونت (1779م - 1857م)، درس المجتمع من زاوية ديناميكية واستاتيكية وتوصل إلى أن تقدم الفكر الإنساني يمر بثلاث مراحل هي:

1- المرحلة اللاهوتية، 2- المرحلة الميتافيزيقية، 3- المرحلة الوضعية.

أما المجتمع فيتطور ويتغير وينتقل من الحالة الاجتماعية إلى الطبيعة البشرية.

فالمجتمعات تتطور وتتغير بصورة مستمرة ولا تقف في مهجع حضاري متجمد بل في حالة حركة وديمومة، وهذا ما أكد عليه المفكرون بمشاربهم واتجاهاتهم الطيفية: دي كوندرسيه، دور كايم، سبنسر، كارل ماركس، أنجلس، مورجان، ماكس فيبر، باريتو، أرنولد توينبي، شبنجلر، روبرت مايكلز، صاموئيل هنتنغتون، فرانسيس فوكوياما...

فثمة عوامل للتطورات والتغيرات الحضارية في تاريخ المجتمعات وعلى همزة وصل قوية بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والروحية، وتحدث هزة عميقة في بُنيان المجتمع من زاوية مادية وروحية، وإذا أحدثت الثورة التحولات والتغيرات الشاملة في جوف المجتمع تسمى ثورة اجتماعية شاملة، أما إذا اقتصرت على مجال واحد مثل تغير سلطة سياسية بأخرى، فتسمى ثورة سياسية.

فالواقع الذي نعيش فيه، واقع صلب ومتجمد ومتكلس، ولم تحدث الثورة في المجتمع اليمني حتى البرهة الراهنة هزة عميقة فيه. ما زلنا نراوح ما بين معسكر الثورة والإصلاح الشكلي، وما زالت نمطية النظام القديم هي السائدة في إيقاع الحياة اليومية والفضاء العام. فالنظام الفردي الشمولي طوّق

الوحدة اليمنية بسلاسل غليظة وكسر رقبة التحول الديمقراطي وأثبتت مسيرة الوحدة اليمنية والنهج الديمقراطي أن الديمقراطية سراب صحراوي وبعيدة المنال، في مجتمع قبلي وعصبوي غائبة فيه روح المدنية والتحضر، وتتحكم فيه النوازع العصبية والقلاقل الأمنية وانعدام الأمن الحياتي الشامل، الذي يعتبر مقدمة ضرورية للحرية والديمقراطية والتنمية. فبدلًا من التنمية والنهوض الحضاري والحرية والديمقراطية تم الوقوع في بوتقة الفساد والحرب والتشظّي المجتمعي وتعثّر عجلة التغيير الاجتماعي، والسير في موكب الشمولية التي تزينها الجمل والشعارات والاحتفالات بانتصارات وهمية، عمّقت زيف الوعي وبترت الديمقراطية وتطبيقاتها من الجذور، وأصبحت الديمقراطية نبتة هزيلة في بيئة طاردة لكل معاني الحرية والديمقراطية والتغيير والنماء المجتمعي.

المشكلة العويصة هي ضعف سلطة الدولة وتمدد سلطة النخب القبلية والعسكرية والحزبية والفئوية.

كل ما يدور في الحياة السياسية يؤكد أن أبواب التغيير موصدة... والمشكلة هي في أن النظام القائم لا يمثل إمكانًا ولو في الحدود الدنيا لمعالجة القضايا... فقد أصبح هو القضية وعقدة المشاكل كافة. وكل المشاكل القائمة في خفايا المجتمع والدولة مصدرها مشكلة الدولة بدءًا من قضية الشرعية[12].

لقد انطلقت شرارة الثورة السلمية اليمنية في 15/ يناير/ 2011م، رفضًا للأوضاع المأساوية وللدكتاتورية وللفوضى والفساد والنهب البربري للأموال والثروات الوطنية والتدمير القصدي للمجتمع وروح التمدن وسياسة كتم الأنفاس واختلال موازين العدالة والمواطنة المتساوية.

ولقد ثارت الجماهير ضد السلطة للأسباب التالية:

1. تمدد سلطة الفرد والنهج الشمولي والاعتماد على القوة والغلبة والعنف والأجهزة في إدارة شئون المجتمع.
2. تفصيل الدستور والقوانين وتعديلاته المتكررة على مقاس رئيس الجمهورية والاتجاه صوب توريث السلطة والتلاعب بالدستور والقوانين وتطبيقها حسب الأهواء والأمزجة.
3. الافتقار للنظام المؤسسي الديمقراطي فلا هيبة للدولة ولا للنظام والقانون ولا للمؤسسات، وقوة سلطان الأعراف والعادات والتقاليد القبلية ساعدت على هلهلة سلطة الدولة والنظام والقانون وأرست أسسًا قوية للفوضى والعشوائية وخلخلة المجتمع.
4. عدم احترام آدمية الإنسان وتعرض الناس والنشطاء السياسيين لانتهاكات خارج إطار حقوق الإنسان وخارج إطار النظام والقوانين.
5. خنق الحريات الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير والمعتقد، والتدخلات الخشنة في الفضاء العام والحياة الخاصة والعامة والمعاملات المهينة والقاسية لأهل الحق والمعارضة.
6. عدم تطبيق مبدأ المواطنة المتساوية وممارسة سياسة التمييز بين الأفراد والجماعات الأمر الذي أفضى إلى ارتفاع نسبة الكره الاجتماعي وبروز دعوات الكراهية والحقد والعنصرية والشطرية والقبلية والعشائرية والأسرية.
7. تفريخ الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وإفراغ التعددية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية من مضمونها، والسماح بنشاط حزبي ومدني في مربعات ممنوع تجاوز خطوطها.

8. تكسير صواميل الهوية الوطنية وروح المواطنة والانتماء وتشجيع الهويات العشائرية القبلية والمذهبية والشطرية في التمدد لتفتيت لُحمة المجتمع على قاعدة (فرِّقْ تسُدْ).
9. تشديد المركزية والقبضة الحديدية على المجتمع بشعارات ديمقراطية ناعمة وتركيز السلطات في المركز وبيد الفرد وابتلاع السلطة التنفيذية للسلطتين التشريعية والقضائية.
10. انتخابات ديمقراطية رئاسية وبرلمانية ومحلية غير نزيهة يتم التحكم بها من الأعلى.
11. عدم التداول السلمي للسلطة أدى إلى تيبس في التجربة الديمقراطية والانتقال من حلبة الديمقراطية إلى مربع العنف والاقتتال وعدم الاستقرار.
12. تدخل مؤسسات الجيش والأمن والمؤسسة القبلية بفظاظة في الحياة الديمقراطية أحبط الفضاء الديمقراطي وقص أجنحة الديمقراطية وتم إفراغ الديمقراطية من روحها ومضامينها.
13. عدم فصل السلطات وعدم نزاهة القضاء وعدم استقلاليته.
14. تدمير مقومات الحياة وخنق المناشط المدنية المستقلة وعسكرة المجتمع وفرض طوق أمني شديد على الفعاليات والأفراد والعقول وأهل الكلمة والرأي.
15. شيوع الجهل والأمية الأبجدية والثقافية وتدهور التعليم والقيم الديمقراطية والأخلاقية العامة.
16. انعدام الأمن وتدهور الاستقرار وسيادة الفوضى.
17. عسر الوضع الاقتصادي وتدهور حياة المجتمع.
18. تمدد الفساد بمخالبه الحادة.

من الأبجديات التي لا بد من تأكيدها أن الثورة الحقيقية تفضي إلى تغيرات عميقة في حياة المجتمعات، فالثورة الشعبية لا بد أن تغير المجتمع إلى الأفضل ومن الأُسس الأولى للتحول:

1. تحويل السلطة من سلطة تخدم زُمرًا وعائلات ونخبًا عصبوية إلى سلطة تخدم الشعب واستبدال سلطة جديدة بالسلطة القديمة.
2. ضبط أعداء الثورة وتجفيف منابع قوتهم العسكرية والاقتصادية والمالية والمدنية والإعلامية، واسترداد الثروات والأراضي والأموال والمنهوبات التي تم الاستيلاء عليها دون وجه حق.
3. استثمار قوة الجماهير التواقة للتغيير وقيادتها بوعي وتنظيم طاقاتها المدنية من خلال الأحزاب والمنظمات المدنية والنخب السياسية الواعية للإسراع بعملية التغيير المجتمعي وعدم قتل الروح الثورية الوثابة في نفوس الجماهير الطامحة لغد أفضل.
4. العمل على رفع المستوى المعيشي للشعب وتحسين الخدمات على أساس البرمجة والتخطيط العلمي.
5. تغيير الأيديولوجيا الشمولية القمعية بثقافة وإعلام وتعليم منفتح الآفاق يؤدي إلى النهضة العقلية ويدفع بعجلة التغيير إلى الأمام.
6. إعادة هيكلة مؤسسات العنف والمؤسسات المدنية على أُسس سليمة.
7. الالتزام بروح ومضمون الحرية الديمقراطية والتسامح والمواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص لكل المواطنين.
8. إطفاء الحرائق المشتعلة ومعالجة القضايا الملتهبة وعدم تأجيج الصراعات القبلية والمذهبية والعنصرية والشطرية والحزبية المتطرفة.

9. إنصاف المظلومين وتقديم المجرمين والقتلة وشذاذ الآفاق إلى بيت العدل.
10. محاربة الفوضى والفساد اللذين دمّرا المجتمع وعطّلا القوى الحية النابضة ومشاريع النهوض المجتمعي، حيث أن الفساد يتركز في المناقصات والمقاولات وعقود التوريد بنسبة 70٪، ويزدهر في الدول الفاشلة وعادة على نطاق تدميري غير معتاد، إذ ينتشر الفساد المتدني أو الفاجر. كما تتعاظم مستويات الفساد القائم على الرشوة، وخاصة الابتزاز في ما يتعلق بأي شيء يمكن طرحه للمزايدة بما في ذلك الإمدادات الطبية، والكتب المدرسية والجسور، والإسراف في مشروعات البناء غير الضرورية لمجرد الحصول على الريع الذي تولده، وإصدار تراخيص للأنشطة الموجودة وغير الموجودة، واستيلاء الطبقة الحاكمة على جميع أنواع مقاولات العمل التجاري الخاصة، وتعميم الابتزاز. وتستثمر النخب الحاكمة الفاسدة مكاسبها بالخارج وليس في داخل الوطن، وتشهد عددًا قليلًا من الأفراد الذين يقومون ببناء العديد من القصور أو المساكن الفاخرة بأموال الدولة. كما يستفيد دائمًا ضباط الجيش من هذه النظم الفاسدة، ويقتاتون بنهم من القنوات نفسها غير المشروعة مثلهم في ذلك مثل نظرائهم المدنيين[13].

ويخسر اليمن سنويًا 60 مليار ريال بسبب مبيعات الغاز حيث يُباع في السوق العالمية بـ 12 دولارًا وتبيعه اليمن بـ 3 دولارات[14].

3- التحديات الكبرى أمام الثورة

من التحديات الكبرى التي تواجه الثورة والتغير الاجتماعي في اليمن ثلاث قضايا رئيسية نبتسرها على النحو التالي:

أ. هشاشة السلطة والمؤسسات.

ب. التحدي الأمني.

ج. الفقر وانهيار الخدمات.

أ – هشاشة السلطة والمؤسسات

حتى هذه اللحظة لا نرى إلا ترميمات لنظام فاسد، فلم تغير الثورة طبيعة السلطة ولا وظائفها وأهدافها، وما زالت تخدم أهل القوة ووجوه العهد القديم ولم تقدم شيئًا ملموسًا للشعب، لا على صعيد الأمن والاختلالات الأمنية ولا على صعيد الحياة المعيشية ولا على صعيد الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية والثقافية، ولا على صعيد الأداء الوظيفي والمؤسسي وممارسة المهام المنوطة بها. بل تخلت الأجهزة عن مهامها وصارت حياتنا معجونة بالفوضى والتسيب والفساد في ظل غياب شبه كامل لهيئات ومؤسسات الضبط والقضاء النزيه والشرطة والأمن والرقابة والمحاسبة ونظام الخدمة المدنية.

فإذا حدثت تغيرات حقيقية وجادة تصب لصالح الشعب، فهذه التغيرات ستفكك صواميل سلطة القوى العتيقة بنخبها السياسية والعسكرية والقبلية والمدنية والنخب المتحالفة معها.

إن التغير الاجتماعي والاقتصادي - والحضرنة – هو زيادة في التعليم والثقافة والتصنيع، وتوسيع وسائط الإعلام، وتوسع نطاق الوعي السياسي، وتضاعف المطالب السياسية، وتوسع مساحة المشاركة السياسية. إن هذه التغيرات توهن المصادر التقليدية للسلطة السياسية والمؤسسات السياسية التقليدية[15].

لقد تم إفراغ الثورة من طابعها الجماهيري - الشبابي، فتتحكم بمصيرها الآن نخب سياسية وعسكرية وقبلية وحزبية ومدنية مذعورة من أي تغيير

حقيقي، تساندها توجهات دولية وإقليمية على إبقاء الأوضاع كما هي مع إحداث تغيرات تجميلية في الوجوه والأدوار والشعارات التي تحافظ على النمط القديم، وتقدم خدمات سخية لأهل المصالح على الصعيد الإقليمي والدولي.

يصدق على حالنا قول المفكر الروسي "بيسارف" أن هناك مجتمعات تكبر وتتضخم ولكنها لا تنمو. ويبدو أن هذا التضخم يحجب الرؤية فلا يرى بعضنا المشكلات القديمة - الجديدة، التي تتطلب حلًا عصريًا يخرجنا من الحركة الدائرية التي ترغمنا على أن نبدأ كل مرة من جديد، كما في أسطورة سيزيف[16].

فالأوضاع ما بعد الثورة مترجرجة نتنة فاسدة، ويسير كل شيء إلى الأسوأ. يشهد المجتمع فوضى عارمة وفسادًا وصراعات واحترابات وتشققات عميقة في المؤسسات العسكرية والمدنية وانهيارًا أخلاقيًا وحياتيًا شاملًا وفقرًا مدقعًا وجهلًا ضرب صميم المجتمع وخوفًا واضطرابات واحتقانات وقتلًا وسلبًا ونهبًا واغتيالات وتظاهرات واعتصامات، والسلطة فقدت هيبتها ووقارها ومكانتها في المجتمع. والسلطة التنفيذية ومجلس الوزراء منقسمان إلى نخب وجماعات حزبية وقبلية ومدنية وقوى متنفذة تدير الأوضاع في اليمن من خلف الستار. ولقد صرح رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة في غير مرة:

أنا رئيس وزراء مسلوب السلطة ولا تخضع وزارتا الدفاع والداخلية لسلطة الحكومة[17].

وعن عمليات الاغتيالات لضباط ورجال الأمن يقول: إن الأجهزة الاستخباراتية لا تقدم إليه تقارير، فهذه الأجهزة تقدم التقارير الأمنية لرئيس الجمهورية... ويضيف: سلطتي على الوزراء ليس سلطة أي رئيس وزراء

يقوم بتشكيل الحكومة بنفسه.. فرئيس الوزراء يبكي دومًا على الأوضاع المأزومة ولا يستطيع أن يعمل شيئًا إيجابيًا لصالح الوطن حيث يقول:

... أنا رجل بكّاء.. الذي يبكيني باستمرار ما أرى عليه حال وطني وحال أبناء وطني وأنا أتألم كثيرًا وتتساقط الدموع دون إرادتي في بعض الأحيان[18].

وتكاد تكون الأوضاع متشابهة إلى حد ما في بلدان ثورات الربيع العربي (تونس، مصر، ليبيا، اليمن).

فما قاله الكاتب المصري فاروق جويدة عن مصر يكاد ينطبق على أحوالنا في اليمن وتونس وليبيا، حيث يومئ في مقالة له موسومة بـ "ديمقراطية المقاهي" إلى أن ما يحدث في الشارع الآن يؤكد أننا نعيش في وطن بلا دولة، وهذه كارثة كبرى، فلا بد أن تعود هيبة الدولة إلى كل بيت وإلى كل شارع.. لقد أطلقت الثورة سراح المصريين ولكنها لم تكن دعوة للفوضى.. لم يعد الإنسان المصري يحمل أمراض الخوف ولكن ينبغي ألا يحمل أمراض العبث والاستهتار والفوضى وعدم الإحساس بالمسئولية.. مطلوب أجيال جديدة تتعلم الحرية الصحيحة والديمقراطية الحقيقية في ظل رعاية صحية تحفظ قدرات الإنسان.. ودولة تحمي الحقوق وتحافظ على الأمن والاستقرار. أما ديمقراطية الانقسامات والمعارك وتصفية الحسابات التي نراها الآن فقل عليها وعلينا السلام، لأنها لن تبني الوطن الذي نريد.

ديمقراطية المقاهي لا تصلح للثورات وفي ظل الفقر والجهل والأمية والأجساد المريضة لا مكان للحوار.. ولا قيمة للرأي الآخر[19].

ب - التحدي الأمني

نعيش أوضاعًا قاسية وصعبة للغاية، نعيش حياة كلها خبص في خبص ينعدم فيها الأمن والأمان، حياة مترعة بالعذاب.

ففـي كتابـه الموسـوم بــ "الدولـة الاسـتبدادية" يقـول المفكـر الفرنسـي هورخيمر (1885م – 1973م): إن التاريخ الحقيقي **هو تاريخ العذاب**[20].

فتاريخنا الحـالي هـو تـاريخ عـذاب ومأسـاة وتفكـك واحـتراب وفوضـى وفساد وانتعاش الهويـات الصـغيرة والنزعـات الذئبيـة وتقهقـر مـدني وانفـلات أمني وارتفاع حدة معاناة المـواطنين بسـبب التـدهور الأمنـي الفظيـع وتشـوش الوعي الاجتماعي وارتفاع مستوى الغرائز الشريرة وانهيـار مؤسسـات الضـبط الرسـمية وغيـر الرسـمية وتـواري الضـمير الأخلاقـي وضـعف الـوازع الـديني وشيوع حدة الجـرائم والتقطعـات القبليـة وقطـع الطرقـات وإغـلاق المـدارس ومرافق العمل بالقوة ومنع الناس من ممارسة حياتهم العادية وتفشي المظـاهر المسلحة في المدن الرئيسية. فالجماعات والزمر المسلحة تفرض إرادتها على المجتمـع في ظـل صـمت مطبـق لهيئـات الضـبط، وتجـري الاحترابـات والاقتتالات أمام أعين رجال الأمن الـذين لا يحركـون سـاكنًا والعـاجزين عـن ردع شذّاذ الآفاق. فللدولة ثلاث وظائف على حد تعبير لوروا – بوليـو، بـول، (1843م – 1916م) وهي:

1. ضمان الأمن، الأمن الجماعي للأمة بأسرها وأمن الفرد وحقوقه.
2. قول الحق، لأن الأمر يتعلق "بالتعرف إلى الحق" ولـيس بخلقـه وأن" المشروع لا يخلق الحق، بل يرتبه ويسجله وينظم ممارسته... ".
3. وظيفة الحفظ، فهي يجب أن تنقل الإرث القـومي للأجيـال القادمـة، وتحفــظ الغابــات، وتحمــي الثــروات الطبيعيــة وتــنظم مجــاري المياه[21].

فمـن الصـعب بنـاء دولـة ومؤسسـات ديمقراطيـة وتعميـق نهـج الحريـة والمسـاواة والمواطنـة المتسـاوية وإحـداث تنميـة حقيقيـة صـناعية وزراعيـة وتجارية ونهضة في العقل والوعي والثقافة والتعليم والصحة والحكـم الرشـيد

في ظل القلاقل الأمنية التي تعصف بحياتنا. فالانزلاق في مواجهات طائشة ونزاعات ملتهبة تزداد حدة في المجتمع وتؤدي إلى مزيد من التشققات والتبرعمات وتغذي ارتفاع منسوب الكره الاجتماعي الذي أصبح ظاهرة محسوسة في ظل غياب الوعي السياسي والقيادات العاقلة والحكيمة للشارع، فأصبح الناس يسيرون بغير هدى بمنأى عن قسطاس الحكمة والتبصر.

المجتمع العربي يعاني من التفكك والتجزئة الاجتماعية والسياسية، وهناك حاجة ماسة للانتقال بالأمة من واقع الأوطان والجماعات والدول المتناحرة إلى واقع المجتمع الموحد. إن من بين أهم التحديات التي تواجه العرب، التحول من مرحلة "الجماعة" إلى مرحلة "المجتمع". غير أن ما نشهده في الواقع حصول مزيد من التفسخ، فيميل المجتمع العربي الحاضر إلى المجتمع الفسيفسائي أكثر منه إلى المجتمع التعددي، إن لم نقل المجتمع المتجانس، وتسيطر علاقات النزاع أكثر من علاقات التعايش والانصهار[22].

ولعل أخطر تهديد أمني يضرب صميم الحياة في الجمهورية اليمنية، هو الاعتداءات المتكررة لعناصر قبلية في مأرب ونهم على خطوط الكهرباء حيث تقوم هذه العناصر بضرب خطوط نقل الطاقة الكهربائية وتفجير أنابيب النفط والغاز بشكل شبه يومي، وهؤلاء الأفراد معروفون للسلطة ولديها معلومات دقيقة عنهم ولا تحرك ساكنًا ولا تقوم بضبط هؤلاء الذين يعكرون صفو حياة 25 مليون يمني يوميًا فتنقطع الكهرباء في جميع أنحاء الجمهورية اليمنية ويتم إيقاف تصدير النفط والغاز. فمنذُ فبراير 2011م وحتى مارس 2013م فجرت العناصر القبلية أنابيب النفط والغاز 140 مرة وخسرت الدولة 40 مليار ريال جراء الاعتداءات على خطوط الكهرباء[23].

وخلال السنوات الثلاث الماضية خسرت اليمن 7.4 مليار دولار جراء تفجير أنابيب النفط[24].

وتتساهل الحكومة مع هؤلاء الأفراد من القبائل البدوية الذين يقتاتون من الفوضى والنهب والسلب ويعيشون حياة قاسية مترعة بروح الحرب والثأر والتقطع، ولقد قال عالم الاجتماع العراقي علي الوردي (1913م – 1995م) في كتابه "وعاظ السلاطين":

إن الطبيعة البدوية هي طبيعة الحرب. فالبدوي لا يفهم من دنياه غير التفاخر بالقوة والشجاعة والغلبة، وهذه تؤدي عادة إلى حب التعالي والرئاسة والكبرياء[25].

وهؤلاء لا يعترفون إلا بالقوة ولن يحترموا النظام والقانون إلا إذا شعروا أن الدولة أقوى منهم وأن القانون لن يسامحهم على تصرفاتهم المتوحشة والفجة. ولقد قال المفكر كارل بوبر (1902م – 1994م): إذا أخذنا بالتسامح المطلق حتى تجاه غير المتسامحين، ولم ندافع عن المجتمع المتسامح ضد هجماتهم، يفنى المتسامحون ومعهم التسامح أيضًا[26].

إن المجتمع يخسر أموالًا طائلة جراء الاعتداءات المتكررة على خطوط الكهرباء والنفط والغاز، فضلًا عن ازدياد معدلات الجريمة في المجتمع ومنها الاغتيالات التي بلغت عام 2012م 74 اغتيالًا لضباط الأمن والجيش، و2389 جريمة جنائية، و135 جريمة اغتصاب، و296 جريمة علانية ونشر، و2090 جريمة إضرار بالمال العام[27].

وتنامت ظاهرة التقطعات القبلية فمع بدء فعاليات مؤتمر الحوار الوطني الشامل يوم الاثنين 18/ مارس/ 2013م، قامت جماعات قبلية في مأرب باحتجاز 1000 قاطرة تحمل شحنات كبيرة من النفط والغاز. والمبكي أن الدولة تدفع سنويًا 13 مليار ريال يمني للقبائل، وتمنح المملكة السعودية القبائل اليمنية 4 مليارات دولار سنويًا.

وأكد استطلاع للرأي أعده مركز (قياس الرأي اليمني)، أن 73.5٪ من أراضي الجمهورية اليمنية لا تزال خارج سيطرة **حكومة الوفاق الوطني** التي لا تتعدي سيطرتها الأمنية على 72.5٪... وأن القوى القبلية تفرض سيطرتها الأمنية على 54.2٪[28].

والمفارقة الكبرى أن قوات الأمن تستأسد على المدنيين ونشطاء المجتمع المدني، فما زالت قوات الأمن تعتقل شباب الثورة الشعبية السلمية (24 عنصرًا)، ونشطاء الحراك الجنوبي (35 معتقلًا) في السجون وترفض إطلاق سراحهم تحت حجة أنهم يقلقون السكينة العامة ويهددون الأمن المجتمعي[29].

وما زالت صحيفة الأيام العدنية مغلقة قسرًا منذُ عام 2009م، وما زال حارسها المعذب أحمد عمر المرقشي مسجونًا في السجن المركزي بصنعاء لأنه قاوم الظلم وتم إلباسه قضية جنائية حتى لا يتم الإفراج عنه.

غريب في ربوع هذا الوطن العربي الحبيب، لا تسمع ولا تقرأ إلا: أمن قومي، الأمن الوطني، الأمن الجنائي، الأمن الغذائي، الأمن العام، الأمن الثقافي، الأمن الزراعي، الأمن المائي، أمن المتاحف، أمن المعارض، أمن السفارات، أمن الفنادق. ومع ذلك ينام المواطن وهو غير آمن على ثيابه الداخلية[30].

ج - الفقر وانهيار الخدمات

اليمن ليس فقيرًا بموارده وثرواته، وإنما هو فقير بإدارته التي قلبت المجتمع رأسًا على عقب وجعلت المواطنين يئنون بلحن حزين.

تستلزم التنمية إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقاد الحرية: الفقر والطغيان وشح الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان الاجتماعي المنظم وإهمال المرافق والتسهيلات العامة[31].

فالأوضاع ما قبل الثورة كانت منهارة وازدادت الآن سوءًا، الكل يدمر المجتمع وبقايا المؤسسات بطريقة عجيبة وغير واعية لكي يرمي الكرة في مرمى الآخر، ويستثمر هذا الدمار المروع سياسيًا للحصول على مكاسب على الأرض هو الخاسر الأكبر الوطن والمواطن.

إن القوى المتصارعة على الأرض تستخدم كل الأسلحة لهزيمة العدو وتستخدم بذكاء المصطلحات الديمقراطية ومفردات التسامح والمساواة والحرية والعدالة والديمقراطية لتمرير سياستها ولكسب العامة إلى صفها.

وتعرّضت الثورة:

لعملية غدر والتفاف بالغ الخطورة من قبل ثلاثي قيادات أحزاب معارضة وقوى عسكرية وقبلية متكاتفة[32].

والقوى الدولية والإقليمية بوجه عام تريد المحافظة على شكل ومضمون النظام السياسي القائم مع إحداث إصلاحات تجميلية وتحاول:

هندسة نتائج الثورة مسبقًا باتجاه ضمان الخروج الآمن بطريقة اللعبة الصفرية، ولن يسمح للعبة الصفرية التي أنتجتها الحالات المصرية والتونسية والليبية أن تتكرر في اليمن[33].

فاليمن يعيش تحت وطأة الفقر: وأشار تقرير للأمم المتحدة أن حوالي 13 مليون يمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة[34].

وتشير التقارير الدولية إلى أن[35]:

- معدل الفقر زاد في اليمن إلى 50٪.
- وزادت نسبة الأمية إلى 62٪.
- 22٪ من الأطفال خارج أسوار المدارس.
- 70 ألف طفل يموتون سنويًا بسبب الإسهالات.
- 60٪ من الأطفال يعانون من سؤ التغذية.

- نصف سكان اليمن لا يحصلون على مياه صالحة للشرب.
- 73٪ من سكان اليمن لا يحصلون على خدمات صحية.
- 85٪ لا يحصلون على خدمات الكهرباء.
- نسبة البطالة بين القادرين على العمل 40٪.
- نسبة البطالة بين الشباب (15–24 سنة) 52.9٪.
- 6 ملايين شاب يمني عاطلون عن العمل.
- 600 ألف شاب يمني يتخرجون من الجامعات يبحثون عن عمل.

فخدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي والثقافة والإعلام والتعليم والأمن والصحة والبلدية منهارة إلى أقصى درجة في التراب الوطني.

أنا أعيش في مدينة منكوبة تغرق في ظلام دامس وتموت من العطش والفقر وتطمر بالقاذورات وتسرح وتمرح في جنباتها القطط والفئران والكلاب الضالة والحشرات الخطيرة والمجانين وشذّاذ الآفاق، وتتعرض للنهب والتخريب المتعمد ولأعمال آثمة فيها قسوة وخبث وانتقام. لم تعد عدن مدينة هادئة بل ساحة للنفايات والتوتر والفوضى والفقر والأمراض والاقتتال والثأر والتفجيرات والاغتيالات والتقطعات... إننا نعيش حياة مفعمة بالشكوى والألم، نعيش حياة مدهشة بلا نوم ولا كهرباء ولا ماء ولا سكينة إلى درجة من القرف والغثيان، تنعدم فيها تمامًا البهجة والسرور والرضوان.

فأهل القوة يتفننون في تعذيب المواطنين ويستخدمون أبشع الوسائل في زلزلة الانتظام العام حيث يقومون بقطع التيار الكهربائي وخدمات الماء وتوطين الفوضى وإقلاق السكينة العامة وإهمال النظافة والصحة والتعليم وتفجير المجاري النتنة وإشعال الحرائق لكظم أنفاس الناس بالدخان القاتم وتعميم الرذيلة والفساد والعهر السياسي.

وما زالت سلطة ما قبل الثورة مهيمنة على المشهد العام تفرض سيطرتها وظلمها على المجتمع وما زالت الثورة ناعمة بلا مخالب ولا أسنان، لا تستطيع النهوض وكبح جماح شذّاذ الآفاق وضبط عناصر الثورة المضادة، وغير قادرة على تنمية المجتمع وتحسين الخدمات والحفاظ على آدمية الإنسان.

4- أفق الثورة وسيناريوهات المستقبل

تطور الثورة وتجذرها مرهون باتخاذ إجراءات حازمة على الأرض تعيد الثقة إلى النفوس المنكسرة، فبقاء الأوضاع على ما هي الآن سيجعلنا نقرأ الفاتحة على الثورة ونترحم على الشهداء والخسائر المادية والروحية التي تجشمها الشعب في سبيل الثورة.

وفي المجمل فإننا لا نستطيع أن نعطي رأيًا قاطعًا عن الثورة الآن لأن عمر الثورة قد يمتد إلى سنوات، ما يجعلنا نمتنع عن إعطاء رأي نهائي عن الثورة.. وهل هي ثورة أم إصلاح أم انقلاب...؟

فما زلنا في مرحلة الإصلاحات التي إذا استمرت بقوة وبخطوات جريئة ستثبت رجل الثورة على الأرض وستغير ملامح الأوضاع الجوهرية. لقد قال المفكر المصري محمد حسنين هيكل: إن هذه ليست ثورة، وإنما قبيلة تريد أن تكون حكومة، وإن القبيلة بكل ثقلها وتخلفها تحاول التحول إلى دولة فيما لا تزال تحتفظ بكل مقومات القبيلة[36].

الثورة تمشي على أسلاك خطره في ظل تآمر داخلي وخارجي عليها واضطراب بوصلة الثورة وانقسامها، فكل طرف يحاول أخذ الكعكة بكاملها وينسى أنه لا يمكن أ ن تتطور الثورة ولا يمكن أن تحدث تنمية حقيقية إلا باتباع أسلوب المشاركة وعدم الإقصاء... لقد اتفقت القوى التقليدية

والعسكرية والقبلية والمدنية والحزبية على إسقاط النظام (الرئيس السابق وعائلته)، والآن يختلفون حول طبيعة الثورة وآفاقها ويسيل لعاب البعض في التهام كعكة الثورة والتعامل معها كغنيمة ويتلهفون للسيطرة على كل مفاصلها.

الثورة ستتطور وستنهض قوتها وستعزز مداميكها إذا اتخذت النخب السياسية إجراءات حازمة في ظل انعقاد المؤتمر الوطني الشامل، وبعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطني الذي يعتبره البعض طوق نجاة للثورة واليمن ويجنبها الكوارث.

ولعل أبرز الخطوات التي يجب اتخاذها فورًا على النحو التالي:

1. التطبيق الفوري لقرارات هيكلة الجيش والأمن وعدم الالتفاف على القرارات بشيء من المكر والفهلوة، واستعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة التي نهبت، ومحاسبة المتورطين في نهب المعسكرات والأسلحة والذخائر والأغذية والملابس والتجهيزات العسكرية.
2. محاربة الفساد والفوضى ومحاسبة المتورطين في الإخلالات الأمنية وخاصة الجماعات القبلية التي تدمر شبكات ومحطات الكهرباء وتفجر أنابيب النفط والغاز بأسرع ما تيسر.
3. تغيير الحكومة الحالية بحكومة جديدة أو إعادة تشكيلها ليس على أساس المحاصصة والتقاسم الحزبي والفئوي والقبلي، وإنما على أساس الكفاءة والتنافس وتكافؤ الفرص والنزاهة والقدرة.
4. الكف عن تقاسم السلطة والثروة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
5. تجديد نسيج المجتمع وتغيير القيادات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإدارية والثقافية والتعليمية والأكاديمية.

6. إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية وإدارية جوهرية تزيح الجمود الاقتصادي والمالي والإداري وتعيد الحيوية للمجتمع وتحارب الفقر وتحسن المستوى المعيشي للمواطن.
7. تعميق نهج الديمقراطية والمساواة بين المواطنين واحترام آدمية الإنسان، ونشر ثقافة الحرية والتسامح والتعدد واحترام الآراء والمذاهب والمعتقدات وحرية الكلمة والقبول بالآخر.
8. إعادة الموظفين المدنيين والعسكريين إلى وظائفهم التي سرحوا قسرًا منها بعد حرب 1994م في الجنوب.
9. إعادة الأموال والممتلكات والأراضي المنهوبة إلى أصحابها الحقيقيين في الجنوب وتعويض المتضررين.
10. إطلاق سراح المعتقلين.
11. محاكمة المنتهكين لحقوق الإنسان وإنصاف المظلومين وإصدار قانون العدالة الانتقالية ومعالجة الجرحى والعناية بأسر الشهداء.
12. العمل على نشر الأمن والأمان والسكينة الاجتماعية والوئام المدني.
13. الاستغلال الأمثل للثروات النفطية والغازية والسمكية والمائية والمعدنية والبيئية باتجاه التنمية الحقيقية التي تعود بالنفع للمواطن.
14. العمل بهمة عالية من أجل تطبيق قرارات مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي بدأ أعماله في 18/ مارس/ 2013م وانتهى في يناير 2014م.

الأحزاب الكبرى وسيناريوهات التغيير

الوقائع تشير إلى أن التغييرات ستسير ببطء شديد في ظل مقاومة مراكز القوى لأي تغيير حقيقي، ولا توجد مساندة قوية على الأرض للتغييرات بعد أن تم امتصاص احتقان الشارع وتدجين قواه، وتحولت المسيرات الشعبية

والاحتجاجات إلى لعبة سياسية مقرفة لا تقدم ولا تؤخر، تتحرك بأوامر وينتهي تحركها بأوامر أخرى، فضلًا عن عدم وجود قيادة موحدة للحراك الشعبي الجماهيري الذي امتصت قوته ووهجه المبادرة الخليجية (إبريل 2011م). وقيادات الأحزاب التي تقود التحركات الجماهيرية بتكتم شديد، تتظاهر أن الشارع يتحرك بنفسه وأنها منقادة وراء الشارع وليس لها يد في هذا التحرك.

لقد كشفت الثورات ضحالة النخب السياسية وقصر نظرها وصغر اهتماماتها وطموحاتها، بل وانتهازيتها وهوسها بالسلطة الذي يدفعها للاستعداد للمتاجرة بكل شيء بما في ذلك المبادئ والسيادة والمصلحة القومية وأمنها الوطني. ولم تمر سنتان على بداية الثورة حتى خلت الساحة – أو تكاد – من سياسي يثق الناس في صدقه أو تقديره للموقف أو رؤيته للمستقبل أو حرصه عليهم فيتطلعون لسماع تصريحاته أو خطاباته[37].

النخب السياسية مهتمة بمراكزها ومواقعها ويسيطر عليها هاجس السيطرة والغنيمة والهيمنة على السلطات والمراكز وكيفية الدفع بعناصرها إلى مواقع القرار وإلى هرم السلطات بأي ثمن، فاختزلت أهداف الثورة ومشاريع الإصلاح والآمال العريضة في النهضة في صراع عبثي على السلطة وأصبح سقف الثورة عودة الأمن والاستقرار وربما إحداث بعض التحسينات[38].

وأهملت المواطن وقضاياه الحياتية والمعيشية وأمنه واستقراره ومستقبله وانخرطت في عملية هدم مستترة لما تبقى من المؤسسات والنظم في الفضاء العام كي تستخدم هذه الورقة ضد السلطة، ولترسيخ أقدامها على الأرض للكسب السياسي الرخيص ولاحتلال مواقع في السلطة والمؤسسات للظهور كمنقذ سياسي جديد لأحوال المجتمع، مدّعية أن عملية البناء ستبدأ

عندما تستولي كليةً على مفاصل السلطة، كل ذلك يجري ومعول الهدم ينهال على رؤوس المواطنين من قبل أهل القوة والسلطة، الذين أخذوا يعيقون كل شيء ويهدمون كل شيء ويحولون حياة الشعب إلى جحيم لا يطاق، لكي يبرهنوا للجميع أنه بدونهم لا يمكن قيام تنمية ونهضة ولا استقرار ولا سكينة اجتماعية، وأن الثورة التي خرجوا من أجلها لم تجلب لهم سوى الدمار والفقر وانهيار الأمن وتردي الخدمات والكوارث والأزمات والتشققات والتصدعات والاحترابات والهويات القاتلة التي تشحن الأفراد والجماعات بروح التعصب والتشبث بالأوهام العنصرية القاتلة والدماء النقية.

فإذا كان إسقاط النظام هو الهدف الذي وحّد القوى السياسية في الميادين، فإن كل فصيل منها له مرجعيته الثابتة والمختلفة عن الفصائل الأخرى، وقد رأى كل منها أنه إزاء فرصة تاريخية لتحقيق أهدافه وتطبيق مرجعيته على أرض الواقع، مع إصرار الجميع أن تكون المعادلة صفرية، مع أنه يمكن الوصول لمعادلة الحل الوسط.

من ناحية أخرى أثبتت الأحداث ن أن السياسة هي التي تقود الاقتصاد. فالانهيار الاقتصادي الحادث مرجعه عدم الاستقرار السياسي، وأنه بدون هذا الاستقرار لن تستطيع الدول تحقيق أهدافها على النحو الذي ترغبه[39].

ويمكن في هذا السياق أن نستعرض بشكل مكثف رؤية الأحزاب السياسية الكبرى للتغيير في اليمن:

1- التجمع اليمني للإصلاح

التغيير الذي ينادي به التجمع اليمني للإصلاح (خاصة أجنحته القبلية والعسكرية والعقائدية المتشددة)، لا يتجاوز إقالة علي عبد الله صالح وأبنائه وأسرته وأقاربه من مفاصل السلطة العسكرية والأمنية والمدنية. وبذلك تكون

الثورة قد انتصرت واجتثت النظام البائد ورفعت راية الحرية والديمقراطية والمواطنة المتساوية.

وامتدادًا لهذا الاتجاه علقت اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية يوم الخميس 18/ 4/ 2013م، الاعتصامات في ساحة التغيير بصنعاء وسط خلافات حادة بين الشباب بهذا الشأن، فتقول اللجنة التنظيمية إنها علقت الاعتصامات تقديرًا للقرارات الرئاسية التي أصدرها الرئيس عبد ربه منصور وأنهى من خلالها سيطرة بقايا العائلة على أبرز الوحدات العسكرية والأمنية وهو ما يمثل تحقيقًا لأهداف الثورة الشبابية والشعبية... ففي الفترة من 22/ 2/ 2011م وحتى 18/ 4/ 2013م نفّذ شباب الثورة 112 جمعة و200 مسيرة و50 وقفة احتجاجية، وسقط 1444 شهيدًا و28 ألف جريح و280 معاقًا[40].

ولدى التجمع اليمني للإصلاح رؤيته الخاصة بالتغيير حيث أنه من حيث المبدأ يماطل ويراوح لكسب الوقت حتى لا تحدث تغييرات جوهرية تخل بموازين القوى وتضعف أجنحتها القبلية والعسكرية والعقائدية المتشددة، ولا يضغط من أجل تغيير حقيقي بل يسعى إلى احتلال مواقع جديدة يحل من خلالها محل المؤتمر الشعبي العام في المواقع العسكرية والمدنية ويلتف على القوى المتحالفة معه بمراوغات ومكايدات سياسية لكسب الوقت. فهو يريد الوصول إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية من أجل أن يحكم سيطرته على السلطة وفرض أجندته الخاصة، ولربما سيرشح في الانتخابات الرئاسية القادمة الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي أو أي شخصية أخرى تعمل لصالحه ويراهن على نجاحه في الانتخابات البرلمانية القادمة، فلديه مقومات النجاح (العسكرية والقبلية والمالية والإعلامية والجماهيرية)... وسيكسب شرعية جديدة في حال نجاحه في الانتخابات تمكنه من التغيير حسب هواه ومصالحه الخاصة وحينها سيماطل وسيلتف

على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل خاصة في بعض القضايا التي لا تروق له.

2- الحزب الاشتراكي اليمني

الحزب الاشتراكي اليمني المنهزم في حرب 1994م، والذي كان يقود الجنوب (سابقًا) قبل قيام الوحدة اليمنية في 22/ مايو/ 1990م، يضغط بشدة للتغيير وليس لديه الإمكانيات المتاحة للتغيير، فيلجأ إلى التقدم والتأخر والمراوحة والمراوغة في ظل غياب قيادات ميدانية حزبية في الشارع وتتحكم بمجريات أموره النخب الحزبية القديمة التي لم تغادر ساحة الشمولية وغيرت شعاراتها بصورة شكلية لكنها لا زالت متمترسة بمواقفها وقناعاتها القديمة وتستميت من اجل الوصول إلى السلطة، وتستخدم بإتقان ورقة القضية الجنوبية حيث يعتبرها الحزب بوابة التغيير الحقيقي في اليمن ويلوح بهذه الورقة لتحقيق مكاسب سياسية على الأرض. ويدعمه في هذا السياق الحراك الجنوبي الذي انبجست تفريعاته من عباءة الحزب الاشتراكي اليمني، فبعض فصائل الحراك الجنوبي ترفع شعار "فك الارتباط"، والانفصال عن الجمهورية اليمنية واستعادة دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (التي كانت في الجنوب قبل الوحدة).

وعلى المدى المنظور قد يتحالف الحزب الاشتراكي اليمني مع المؤتمر الشعبي العام في حالة إعادة هيكلته بعد أن يكون قد أنفرط عقد تحالف أحزاب اللقاء المشترك (الاشتراكي والإصلاح، الوحدوي الناصري، حزب الحق، اتحاد القوى الشعبية، حزب البعث العربي الاشتراكي) أو ضعف التحالف بسبب التشظيات والتشققات والخلافات العاصفة التي تشهدها أحزاب اللقاء المشترك بعد سقوط الرئيس السابق (علي عبد الله صالح)

وظهور تباينات عويصة وعميقة حول تقاسم كعكة السلطة ونسبة التمثيل لكل حزب... وسيكوّن المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني تحالفًا جديدًا مع أحزاب صغيرة أخرى ليكونا ندًا للإصلاح (ذي التوجهات الإسلامية) بمباركة إقليمية ودولية.

ويركز الحزب الاشتراكي اليمني رؤيته في التغيير على[41]:

1. إدانة حرب صيف 1994م وحرب صعدة وإزالة آثار هاتين الحربين وإعلان المصالحة الوطنية.
2. إعادة الموظفين المدنيين والعسكريين إلى أشغالهم وتعويض المتضررين وإطلاق سراح المعتقلين.
3. إعادة الأموال والممتلكات المنهوبة الخاصة والعامة.
4. بناء دولة مدنية تقوم على أساس انتخابات ديمقراطية بالقائمة النسبية.
5. فصل السلطات واحترام التخصصات.
6. بناء جهاز إداري حديث يعتمد على العلم والكفاءة والخبرة والشفافية.
7. قيام فيدرالية تتكون من إقليمين.
8. صياغة دستور جديد وإصدار قانون العدالة الانتقالية.
9. احترام قانون حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية.
10. بناء دولة الحق والقانون على أسس حديثة.
11. محاربة الفساد وإصلاح الإدارة وتغيير القيادات الفاسدة.
12. هيكلة الجيش ومؤسسات الأمن على أُسس حديثة.
13. إطلاق الحريات العامة والخاصة وتمكين المرأة من ممارسة حقوقها المشروعة.

14. توسيع المشاركة السياسية والمناشط المدنية.
15. تطوير الممارسة الديمقراطية.
16. إطلاق تنمية شاملة وإصلاحات حقيقية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتعليمية.
17. إدارة عقلانية للمجتمع واستغلال الثروات الوطنية.

3- المؤتمر الشعبي العام

المؤتمر الشعبي العام أُسس عام 1982م وهو الحزب الحاكم في الشمال قبل قيام الوحدة اليمنية، والماسك بزمام الأمور بعد قيام الوحدة اليمنية، ويتزعمه الرئيس المخلوع (علي عبد الله صالح)، ومن كنف حزب المؤتمر جاء الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي.

المؤتمر الشعبي العام في اللحظة الراهنة يعيش أوضاعًا عصيبة للغاية ومنشطر إلى شطرين: الشطر الأول يتزعمه الرئيس المخلوع (علي عبد الله صالح)، والذي ما زال يحلم بعودة عقارب الساعة إلى الوراء ويعتقد أنه الرئيس الشرعي للبلاد وأنه يملك رصيدًا جماهيريًا وسيبرهن على ذلك في الانتخابات الرئاسية القادمة إما بترشيح نفسه أو ترشيح نجله أحمد علي عبد الله صالح.

الشطر الثاني في المؤتمر الشعبي العام يرأسه عبد ربه منصور هادي، الرئيس الحالي للجمهورية اليمنية، يعتقد أنه لا بد من المضي قدمًا في التغييرات (وإن كانت بطيئة)، ويدأب بشدة لإبعاد صالح من رئاسة المؤتمر الشعبي العام بل وإخراجه من اليمن لتنفيذ بنود المبادرة الخليجية وآلياتها ويتعامل مع المبادرة بمرونة شديدة جدًا ولا يريد إزعاج النخب التقليدية القبلية والعسكرية ومراكز القوى المهيمنة على السلطة لكي يدعموا ترشيحه

في الانتخابات الرئاسية القادمة أو تمديد فترة رئاسته لمدة أربع سنوات.

فهو مع التغيير الهادئ غير المزعج للقوى المهيمنة ويتناغم مع النهج الخليجي والأمريكي والدولي الذي لا يحبذ التغييرات العميقة التي تخل بموازين القوى الداخلية الحالية ولا تشكل خطرًا على دول المنطقة التي دأبت أن تكون اليمن تابعة لها وبمثابة حديقة خلفية لها، لأن التغييرات الثورية والديمقراطية الحقيقية ستؤثر على شعوب المنطقة والأنظمة المحافظة فيها.

وجملة، أن المؤتمر الشعبي العام بقيادته الحالية (الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح) ضد التغيير ومع بقاء الأوضاع وتأزيمها لكي يعود إلى السلطة مرة أخرى.

والجناح الآخر مع التغييرات في المؤتمر على الصعيد التنظيمي، ويدفع بالتغييرات على الصعيد الوطني بحيث تكون تغييرات متحكم بها وليست عميقة تهز أركان النظام الحالي وتشكل مصدر قلق وإزعاج على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وثمة طرف ثالث في المؤتمر الشعبي العام وتمثله العناصر الشابة والمتنورة والمخضرمة في المؤتمر تحبذ تغييرات ثورية قوية وجوهرية على الصعيد التنظيمي للمؤتمر وعلى الصعيد الوطني بوجه عام وضد جمود الأوضاع ومراوحتها.

والحديث عن سيناريوهات المستقبل للثورة اليمنية يجعلنا نركز على ثلاثة سيناريوهات وعلى النحو التالي:

1. سيناريو الفوضى والانهيار.
2. سيناريو تجدد الثورة.
3. سيناريو البناء والتغيير.

1- سيناريو الفوضى والانهيار

في كتابي الموسوم بـ: سوسيولوجيا الثورة الشعبية اليمنية [42]، أومأت إلى مكونات قوى الثورة وهي:

1- قوى التحديث ومنها (الشباب)، 2- الجماعات القبلية، 3- النخب العسكرية، 4- الاتجاهات العقائدية.

وأكدت أن ثمة أخطارًا ستعصف بالثورة وأن الخطر القادم يأتي من مكونات الثورة ومن القوى التي ساهمت في تفجير الثورة السلمية وانتصارها (خاصة أن هذه القوى غير متجانسة ولها سجل حافل بالصراعات الدامية)، وإذا ما أصرت هذه القوى على مواقفها السابقة ولم تبدل من نهجها وسياستها ومواقفها الأيديولوجية الجامدة فبعض مكونات الثورة ساهمت في الثورة، لا لحسابات وطنية وإنسانية وإنما لحسابات خاصة ضيقة هدفها الحصول على جزء من كعكة الانتصارات. فهذه القوى ستشكل طاقة خطر على الثورة والمجتمع وستكون أداة تمزيق لنسيج المجتمع إذا مارست نهج الثأر السياسي والتعصب والجمود واستمرت في تغييب العقل والاعتصام بالعقلية التآمرية والتحريضية وأهملت لغة الحوار والتسامح واللياقة الذهنية وعبثت بمبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والدولة المدنية والمواطنة المتساوية.

فقوى الثورة اليوم دخلت في صراعات حادة فيما بينها (القوى التقليدية وقوى التحديث) ولهثت خلف التقاسم وتوزيع الحصص والمناصب القيادية وأهملت أحوال الشعب ودخلت في صراعات مستترة مثلما كانت في السابق، ولم يُعلن عنها بشكل رسمي حتى اللحظة، الأمر الذي يعطي صورة قاتمة للأوضاع ولمستقبل مظلم يعود بنا إلى مربع ما قبل الثورة.

لقد بدأت الشرارة الأولى للثورة في 15/ 1/ 2011م وواصلت زخمها وقوتها إلى أن جاءت المبادرة الخليجية وتم التوقيع عليها في 21/ 4/ 2011م والتي نصت:

أن يتم انتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنة تجنب اليمن الانزلاق للفوضى والعنف ضمن توافق وطني، وفي 23/ 11/ 2011م، سلم الرئيس السابق (صالح) الرئاسة لنائبة عبد ربه منصور هادي وتم تشكيل حكومة الوفاق الوطني في 7/ 12/ 2011م، برئاسة الأستاذ/ محمد سالم باسندوه، مناصفة من الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام وشركائه 50٪ والمعارضة وشركائهم 50٪،) وتمت الانتخابات الرئاسية في 21/ 2/ 2012م، حيث انتخب عبد ربه منصور هادي رئيسًا لفترة انتقالية حتى فبراير 2014م.

فالأوضاع الحالية مزرية والصراعات قوية للغاية ما بين قوى الثورة من جهة، والقوى المتنفذة وأهل السلطة من جهة أخرى، وفي عين الوقت تجري صراعات قوية ومستترة ما بين قوى الثورة حول اقتسام السلطة وآفاق تطور الثورة، والأمور جامدة بشكل مخيف يتجرع مرارتها المواطن الذي دفع فاتورة غالية في مسيرة الثورة. وإذا ما نجحت القوى التقليدية سواء في السلطة أو المعارضة في هزيمة قوى الثورة والتحديث فإننا سنعود إلى مربع الفوضى والانهيار والذي من أهم ملامحه:

1. عدم تطبيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني واشتداد وطأة الأزمة وانتقال الحركات المعارضة للعمل المسلح مثل (الحراك الجنوبي + الحوثيين في صعدة).
2. عدم هيكلة الجيش والأمن وبقاء المؤسسات المدنية والعسكرية على ما هي عليه مع تغييرات طفيفة.
3. تقوي مدماك النظام القديم.
4. إصلاحات شكلية وإهمال الكفاءة وتكافؤ الفرص والقدرة.
5. انتعاش الهويات الصغيرة القاتلة وتردي الأوضاع المساعدة لانفصال الجنوب وتفاقم الأوضاع المأساوية في صعدة، مصحوبة

بحرب مذهبية مشتعلة مع تدخل إقليمي ودولي في هذه الحرب.

6. زيادة التشققات والتبرعمات في التراب الوطني.
7. انتشار الفوضى والفساد والاختلالات الأمنية.
8. سوء الأوضاع المعيشية والحياتية للمواطنين.
9. تقاسم السلطة.
10. اختلال ميزان العدل والمواطنة المتساوية.
11. بقاء المعتقلين في السجون.
12. عدم إعادة المنهوبات من الأموال والأراضي.
13. عدم محاكمة القتلة وشذّاذ الآفاق.
14. استمرار نهب الأموال والثروات الوطنية.

مع بقاء البصمة القوية للنظام القديم من:

صراعات وتكفير – كذب – التواء – شمولية – عدم التسامح – فساد مادي ورمزي – رفض التعدد السياسي والمذهبي – الانغلاق – العقلية التآمرية – عدم الاعتراف بالآخر – ممارسة كيدية للديمقراطية والحرية – رفض المشاركة السياسية – رفض التداول السلمي للسلطة – رفض مفهوم الدولة المدنية والمجتمع المدني – ابتلاع المناشط المدنية – ممارسة القمع البوليسي ضد المعارضين – إنتاج العصبيات القديمة – اللعب بمفاهيم الحرية والعدالة والمساواة – عدم إشراك المرأة في السياسة والفضاء العام – احتقار الفئات الضعيفة – عدم احترام المرأة وحقوق الإنسان.

وفي هذه المعمعة تبرز في الساحة اتجاهات وقوى سياسية تبرز مشاريعها السياسية لشكل الدولة وطبيعة الدولة القادمة، فثمة اتجاهات في هذا السياق ترى:

1. **الاتجـاه الأول** – مـع بقـاء الدولـة المركزيـة الحاليـة، وممثلـو هـذا الاتجـاه (القبائـل + الاتجاهـات العسـكرية والسياسـية والدينيـة المتطرفة).
2. **الاتجاه الثاني** – مع دولـة مركزيـة بحكـم محلي واسـع الصلاحيات، والمؤيـدون لهـذا الاتجـاه (حـزب الإصـلاح + قـوى قبليـة + نخـب عسكرية ودينية + اتجاهات في المؤتمر الشعبي العام).
3. **الاتجـاه الثالـث** – ينـادي بالفدراليـة بـإقليمين جنـوبي وشـمالي، وأصـحاب هـذا الاتجـاه (الحـزب الاشـتراكي + أحـزاب صـغيرة + بعض فصائل الحراك الجنوبي).
4. **الاتجاه الرابع** – مع النظام الفيدرالي متعدد الأقاليم تختلط فيه أقاليم شمالية وجنوبية، والداعمون لهذا الاتجاه (المؤتمر الشعبي العـام + الإصلاح + أحزاب صغيرة + مثقفون ووجوه سياسية واجتماعية).
5. **الاتجاه الخامس** – ينادي بالانفصال التدريجي عن الدولة المركزيـة، وأصحاب هذا الاتجاه (بعض فصائل الحراك الجنوبي).
6. **الاتجـاه السـادس** – ينـادي بالانفصـال الفـوري، والمنـادون بهـذا المشـروع (فصـيل علـي سـالم البـيض المجلـس الـوطني للتحريـر والاستقلال في الحراك الجنوبي، ويدعم هذا الاتجاه عناصر الحوثي بصعدة).

ويمكن القول في هذا المضمار إن الأمور ستظل جامدة على هذا المستوى إلى أن ترتب أوضاعها القوى الدولية (أمريكا على وجه الخصوص)، وستوافق علـى إجـراء تعـديلات وتغييـرات بمـا يتناسـب ومصـالحها ورغباتهـا المحليـة والإقليميـة والدوليـة، وستظل تـراوغ وتلعـب بـأوراق النظـام السـابق (القاعـدة، القضية الجنوبية، قضية صعدة، هيكلة الجيش والأمن، والديمقراطية، الدستور،

الحكم الرشيد، قضايا المهمشين، الانفصال...)، إلى أن تتمكن من تثبيت النظام الذي تريده. ولعل الأوراق التي ستستثمرها: نتائج الحوار الوطني الشامل، تجديد الولاية الرئاسية للرئيس عبد ربه منصور أربع سنوات، هيكلة الجيش والأمن (التي ستستمر فترة طويلة حسب الظروف والمستجدات)، تقوية الحركات والاتجاهات والاحتجاجات المعاكسة لطموحات القوى التقليدية، كمعادل موضوعي للعملية السياسية وخاصة الحراك الجنوبي الذي سيتم اللجوء إليه وحسب الحاجة لكبح جماح الاتجاهات الإسلامية والتقليدية المحافظة، مثلما أجادت في السابق استخدام القوى التقليدية في قص أجنحة القوى اليسارية وقمعها وتحويلها إلى قوى سياسية معارضة بلا مخالب ولا أنياب منذُ حرب صيف 1994م.

وفي عين الوقت قد تحاول أمريكا وأوروبا والسعودية ودول الخليج دعم الاتجاهات التقليدية التي ارتبطت بها منذُ أكثر من خمسين عامًا (القبائل، العسكر، الوجوه الدينية والسياسية والاجتماعية)، لكبح جماح الحوثيين الذين تصاعد دورهم ومكانتهم العسكرية والسياسية في شمال اليمن (صعدة)، ويشكلون خطرًا حقيقيًا على السعودية وبلدان الخليج من زاوية جيو - سياسية وأيديولوجية وطائفية ويشكلون الذراع القوي للمصالح الإيرانية في اليمن مع بعض أجنحة الحراك الجنوبي.

2- سيناريو تجدد الثورة

الفضاء العام يوحي أن ثمة احتقانًا شديدًا في الشارع، وأن الشباب والقوى الثورية الحقيقية التي استقامت على أكتافهم الثورة تم الغدر بهم ولم تحقق الثورة أهدافها، لقد تم خنق تطلعات الشباب والقوى الناهضة التي كانت تحلم بـ:

1. خروج الرئيس السابق علي عبد الله صالح من الحكم مع النخب القديمة وتقديمهم للعدالة.
2. تغيير جوهري في السلطة واستبدال عناصر نزيهة بها.
3. إعادة بناء وهيكلة الجيش والأمن بمنأى عن التقاسم والمحاصصة.
4. حل القضية الجنوبية وقضية صعدة حلًا عادلًا.
5. إطلاق سراح المعتقلين فورًا من شباب الثورة والحراك وعلى خلفية قضية صعدة.
6. ضبط الأمن واستتباب الأمن والاستقرار.
7. ضبط شذاذ الآفاق ومفجري أنابيب النفط والغاز وأسلاك الكهرباء.
8. تشكيل حكومة وطنية نزيهة من الأكفاء والمخلصين.
9. فصل السلطات وإصلاح السلطة القضائية.
10. تجفيف منابع الفساد.
11. تحسين الخدمات البلدية والصحية والتعليمية والثقافية.
12. رفع معاناة المظلومين.
13. تحسين حياة الناس إلى الأحسن.

فسقوط النظام الذي حلم به الشباب لم يتم، والنظام لم يسقط وما زال جاثمًا على صدور العامة، يخنق ويدمر مقومات الحياة وما زال السُراق والنهابون مستمرين في منهج السرقة والنهب لخيرات المجتمع، وعتاولة النظام وبلطجته ما زالوا يحكمون ويغيرون مكياج وجوههم، ويتمترسون خلف ستار من الشعارات الثورية، ويخلعون جلودهم ويتنقلون من موقع إلى آخر ومن مربع إلى آخر.

لقد ساءت الأوضاع إلى أقصى درجة وازداد أعداد الفقراء والمساكين والمشردين والمظلومين وانهارت الحياة العامة، فالمجاري ومياه الصرف

الصحي والأوساخ وغلاء الأسعار والفوضى والقاذورات والمزابل والذباب والفئران والكلاب الضالة والروائح النتنة والمجانين والانفلات الأمني والفوضى والفساد، حقائق شاخصة على بقاء النظام ورجالات العهد القديم.

النظام لم يسقط، فالظلام هو السائد في المجتمع وكل يوم تضرب أسلاك الكهرباء وتفجر أنابيب النفط والغاز، وتكافئ الحكومة قطاع الطرق والقتلة بأموال وهبات وعطايا من عرق الشعب، حيث رصدت حكومة الوفاق الوطني في ميزانيتها لعام 2013م مبلغ 13 مليار ريال لشئون القبائل.

فالثورة التي قامت لا تستطيع القيام على قدميها، لم تجلب الأمن والأمان للمجتمع ولم تضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وخطفت من أيدي الضعفاء الخبز والماء والنور والكساء والدواء وزلزلت حياة العامة بالفوضى ومنحت اللصوص وشذّاذ الآفاق حرية الفوضى والقتل والتقطع وانتهاب الأموال وممارسة الرذيلة.

وتبعًا لذلك يفترض هذا السيناريو اشتعال الثورة من جديد لدك معاقل النظام الشمولي واستبدال نظام جديد به، حيث أن مساحة التذمر والغليان تكبر يومًا بعد يوم وتتضح الرؤى للعامة في أن الثورة التي قامت بشعاراتها البراقة ليست إلا سرابًا صحراويًا ليس له وجود في الواقع، حيث تم استخدام القوى الشابة الثائرة كأدوات لوصول بعض النخب السياسية للسلطة التي نكثت بعهدها وواصلت عملية الهدم وخنق قوى التحديث وآمال بناء الدولة المدنية الحديثة والمواطنة المتساوية.

وتأكيدًا على ما ذهبنا إليه فإن قوى ثورية تستجمع قواها للانطلاق مرة أخرى في إشعال الثورة بعد أن تم تكسير أجنحة الثوار الشباب من قبل القوى الطامحة للسلطة والمال والثروة.

3- سيناريو البناء والتغيير

يعتمد هذا السيناريو على جدية النخب السياسية واليمنية والضغوطات الجماهيرية والدول الراعية للمبادرة الخليجية والمدعومة بقراري مجلس الأمن الدولي (2014) لعام 2011م، و(2051) لعام 2012م. حيث أن العامل الخارجي أقوى من العوامل الداخلية، فالعامل الخارجي يشكل عاملًا رئيسيًا في تسوية الأوضاع في اليمن ومساعدة اليمن للانتقال السلس والسلمي إلى أوضاع طبيعية يفضي إلى السكينة والبناء والتعمير.

فالقوى السياسية والعسكرية والمدنية المهيمنة على مقاليد الأمور لا تكترث بأنين الشعب ولا بأوضاعه المأساوية ولا تريد التغيير أو تحريك الأوضاع الساكنة برغم ما تطلقه من تصريحات إيجابية تلعب بأوتار وأحاسيس الشارع والرأي العام المحلي والإقليمي والدولي.

فهي تعرقل الخطوات التغييرية الجادة والقرارات الصائبة الهادفة إلى هيكلة الجيش والأمن مثل قرار رئيس الجمهورية رقم (104) لسنة 2012م، والقرار رقم (16) لسنة 2013م والخاص بتقسيم مسرح العمليات العسكرية وإعادة تشكيل وتسمية المناطق العسكرية وتعيين قياداتها...

كما تقف ضد كل توجه يسعى إلى تغيير المعادلة السياسية والعسكرية التي تصب لصالح الخير العام.

والأسس التي يرتكز عليها سيناريو البناء والتغيير هي:

1. صدق النوايا وقوة إرادة التغيير على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.
2. هيكلة الجيش والأمن على أسس وطنية.
3. ضبط الأمن وتقديم القتلة والجناة للمحاكمة العادلة وإطلاق سراح المعتقلين.

4. إعادة تشكيل حكومة وحدة وطنية قوية على أساس الكفاءة وليس على أساس المحاصصة الحزبية.
5. إقرار قانون العدالة الانتقالية.
6. صياغة عقد اجتماعي (دستور) يفي بمتطلبات التغيير والمواطنة المتساوية.
7. تطوير التجربة الديمقراطية وإجراء إصلاح انتخابي وقيام انتخابات رئاسية وبرلمانية على أساس القائمة النسبية.
8. إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وقانونية ملموسة على الأرض.
9. إعادة هيكلة الجهاز الإداري المدني على أسس حديثة وتطهير هذا الجهاز من الفاسدين.
10. فتح الباب واسعًا للاستثمارات بعد تصحيح القوانين والنظم والممارسات الخاطئة التي تعيق الاستثمار.
11. خلق فرص عمل جديدة.
12. تطوير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والإعلامية والبلدية.
13. محاربة الفقر والفساد والفوضى.
14. العمل على معالجة القضية الجنوبية وقضية صعدة.
15. إرساء الأسس المهمة لبناء دولة الحق والقانون والمواطنة المتساوية.
16. الاعتذار قولًا وفعلًا عن الحروب التي اشتعلت وعن الأضرار التي وقعت بطابعها المادي والبشري والمعنوي في الجنوب وصعدة وتضميد الجروح.
17. تطبيع الأوضاع وإعادة المفصولين الموظفين المدنيين والعسكريين إلى أشغالهم.

18. تعويض المظلومين وإعادة الأراضي المنهوبة والأموال المسروقة إلى أصحابها.
19. التمهيد لإجراء انتخابات رئاسية نزيهة، وانتخابات برلمانية نظيفة خالية من الخروقات والتزوير والمخالفات...

وما يدعم سيناريو البناء والتغيير هو وفاء الجهات المانحة الإقليمية والدولية بتعهداتها وذلك بتقديم الدعم المالي لليمن الذي يقدر بـ 8 مليارات و141 مليونًا و900 ألف دولار، واتخاذ مجلس الأمن الدولي والدول الراعية للمبادرة الخليجية إجراءات رادعة ضد المعرقلين لتنفيذ المبادرة الخليجية وآلياتها. ولا بد من إعادة الزخم الجماهيري المؤيد للثورة وإحداث تغييرات حقيقية وترصين تحالفات قوى الحداثة ومنظمات المجتمع المدني للضغوط والمساندة لتغييرات عميقة وحقيقية تنبجس منها أوضاع جديدة تخرج الشعب اليمني من الظلمة الدامسة.

الخاتمة

إن ثقافة الشك والخوف والمؤامرة وعدم الاعتماد على النفس والتوكل على الآخرين في انجاز المهمات والاستحقاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية هي العنوان البارز في الفضاء اليمني العام.

لدى النخب السياسية إمكانيات كبيرة لتحريك الوضع الآسن ولديها أوراق كثيرة تستطيع من خلالها هز أركان النظام المتهاوِي وخلق نظام جديد يستجيب لطموحات الشعب.

القادحة الكبرى في النخب السياسية اليوم أنها تفتقر للجرأة والشجاعة والمبادرة، وتعرقل وتحبط المبادرات الصادقة التي تكشف هشاشتها، وتريد كل شيء تحت قبضتها وتركت الجماهير تتخبط بدون قيادة، والتفت على طموحات

الشباب بطريقة ناعمة، ولهثت وراء المناصب والمكاسب بمنهج عشوائي تاركة النظام وأركانه يكبر ويتضخم ويتمادى في تطاوله في تعكير الصفو العام وفي عرقلة عملية التسوية السياسية والانتقال السلمي للسلطة. إنها ترمي الكرة دائمًا على القوى الخارجية الإقليمية والدولية، تاركة مسألة التغييرات لهذه القوى وكأن مهمتها هي فقط مراقبة المشهد وتسجيل النقاط والملحوظات على عملية التحول السياسي ومنتظرة اللحظة المناسبة للقبض على السلطة وتمكين عناصرها من أخذ مواقعهم في الهيئات والمؤسسات، وكل نخبة سياسية لا تظهر قوتها حتى اللحظة وتتظاهر بالوهن وتعد العدة للمواجهات السياسية القادمة.

حتى اللحظة لم تحدث تغييرات جوهرية في نسيج المجتمع، والثورة التي حدثت لم تكتمل معالمها؛ فالثورة التي تشبه حتى هذه اللحظة انتفاضة أدت إلى إصلاحات ضحلة وسطحية لم تهدم النظام القديم بل ظلت النخب العتيقة ماسكة بزمام الأمور وتعيد ترتيب مواقعها وتقوية شوكتها وتوسع مساحة الفساد والخراب المجتمعي وزلزلة الاستقرار.

وعلى صعيد متصل، فاليمن واعد بالثروات حيث تشير الدراسات العلمية إلى إن اليمن لديها من النفط ما يغطي احتياجات العالم لخمسين سنة قادمة... وأن أكبر منبع نفط في العالم موجود في اليمن يمتد قسم منه إلى المملكة العربية السعودية [43]، فضلًا عن ما تتميز به اليمن من ممر بحري دولي يربط بين الشرق والغرب (باب المندب) والذي لا بد أن يكون ممرًا دوليًا آمنًا للتجارة العالمية، وله أهمية اقتصادية وجغرافية وسياسية وعسكرية استثنائية في منطقة الشرق الأوسط، وتبعا لذلك سيزداد الصراع الإقليمي والدولي في التراب الوطني وبأدوات محلية وستظل الأوضاع ملتهبة ومضطربة مدبوغة بالفوضى والانهيار حتى ترتب الأوراق والمصالح للقوى الإقليمية والدولية والمحلية.

الهوامش

1. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم: فايز الصياغ، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، ط1، أكتوبر 2005م)، ص 105.
2. مصلح الصالح، التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2005م)، ص 51.
3. أحمد الكلاوي، التغير الاجتماعي، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1968م)، ص 8.
4. Broislow, Malinowski, The Dynamics of culture change, (West Port: Green Wood Press Publishers, 1945), P.1.
5. نخبة من المختصين، علم الاجتماع الأسري، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، 2009م)، ص 578.
6. انظر: محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط2، 1996م)، ص 16-17.
7. انظر: تالكوت بارسونز، قضايا تطورية (تنموية) في المجتمع 1964م، في كتاب: تيموز روبيرتس، إيمي هايت، من الحداثة إلى العولمة، رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، الجزء الأول، (الكويت: عالم المعرفة: سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر 2004م)، ص 133.
8. انظر: بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة وتعليق وتقديم: محمد الجوهري، علياء شكري، محمد علي محمد، السيد محمد الحسيني، (القاهرة: دار المعارف، ط6، 1983م)، ص 389.
9. المرجع السابق، ص 371.
10. عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة (دار الفكر، د. ت)، ص 170-171.
11. انظر: محمد أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي، (بيروت: دار الطليعة، ط1، 1978م)، ص 64.
12. أبوبكر السقاف، دفاعًا عن الحرية والإنسان، (صنعاء: منتدى الجاوي الثقافي (1)، 2011م)، ص 54.
13. روبرت ي.روتبرج، (الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية)، الثقافة العالمية (الكويت)، السنة 22، العدد 117، (مارس - أبريل 2003م)، ص 55-56.

14. الجمهورية (تعز)، العدد 15862، (19/ 4/ 2013م)، ص 1.
15. صاموئيل هنتنغتون، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، في: تيموز روبيرتس، أيمي هايت، مرجع سابق، ص 229.
16. أبوبكر السقاف، مرجع سابق، ص 88.
17. أخبار اليوم (صنعاء)، العدد 2982، (10/ 4/ 2013م)، ص 3،1.
18. أخبار اليوم، العدد 2930، (17/ 2/ 2013م)، ص 8.
19. فاروق جويدة، (ديمقراطية المقاهي)، الجمعة 15/ 2/ 2013م.
goweda@ahram.org.eg
20. فرنسوا ساتليه، أوليفيه دوهاميل، إيفلين بيزته، معجم المؤلفات السياسية، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 2001م)، ص 1880.
21. المرجع السابق، ص 904.
22. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، ديسمبر 1986م)، ص 448.
23. - اليقين (صنعاء)، العدد 109، (16/ 3/ 2013م)، ص 12.
- أخبار اليوم، العدد 2982، (10/ 4/ 2013م)، ص 13،1.
24. أخبار اليوم (الملحق الاقتصادي)، العدد 32، (24/ 11/ 2013م)، ص 3.
25. علي الوردي، وعاظ السلاطين، (بيروت: دار كوفان للنشر والتوزيع، دار الكنوز الأدبية، ط2، 1995م)، ص 21.
26. انظر: مجلة التسامح (عُمان)، السنة 15، العدد 18، (ربيع 1428هـ - 2007م)، ص 216.
27. يمن فوكس (صنعاء)، العدد 389، (8/ 4/ 2013م)، ص 3.
28. الوسط (صنعاء)، العدد 423، (27/ 3/ 2013م)، ص 8.
29. الطريق (عدن)، السنة 21، العدد 1484، (14/ 4/ 2013م)، ص 3.
- أخبار اليوم، العدد 2989، (16/ 4/ 2013م)، ص 13،1.
30. محمد الماغوط "الحوار الأخير"، العربي، (الكويت)، العدد 571، (يونيو 2006م)، ص 70.
31. أماريتا صن، التنمية حرية - مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، (الكويت: عالم المعرفة، مايو 2004م)، ص 16.
32. حوار مع عبد الله سلام الحكيمي، الأولى (صنعاء)، العدد 553، (23/ 1/ 2013م)، ص 6.

33. أحمد علي الأحصب، (ما الذي يجعل الأمر مختلفًا في "ربيع" اليمن؟)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات (الدوحة)، (يناير - 2012م)، ص 15.
www.dohainstitute.org
34. يمن فوكس، العدد 390، (9/ 4/ 2013م)، ص 6.
35. انظر: تقرير اليونيسف + مؤشرات التنمية البشرية، أخبار اليوم، العدد 2969، (28/ 3/ 2013م)، ص 8.
النص الكامل لتقرير بعثة مجلس الأمن إلى اليمن 27/ 1/ 2013م، الأولى (صنعاء)، العدد 680، (28/ 3/ 2013م)، ص 6-7.
36. الديار (صنعاء)، العدد 217، (17/ 7/ 2012م)، ص 13.
37. سهيل الغنوشي، (مشروع ثورة بلا عنف أو فوضى)، الجزيرة نت، 22/ 4/ 2013م.
أخبار اليوم، العدد 2994، (22/ 4/ 3013م)، ص 12.
38. المرجع السابق.
39. أبوبكر الدسوقي (الحصاد الهزيل للثورات العربية)، السياسة الدولية (القاهرة)، العدد 192، (إبريل 2013م)، ص 7.
40. محمد عبد الله الجماعي، (ثورة الشباب.. عامان من الظفر المبين)، الناس (صنعاء)، العدد 644، (22/ 4/ 2013م)، ص 8-9.
41. "نص رؤية الحزب الاشتراكي المقدمة إلى (فريق بناء الدولة) في مؤتمر الحوار الوطني"، الثوري (صنعاء)، العدد 2231، (2/ 5/ 2013م)، ص 4-6.
42. سمير عبد الرحمن هائل الشميري، سوسيولوجيا الثورة الشعبية اليمنية، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2012م)، ص 358-364.
43. دراسة لهيئة استكشاف النفط: "مخزون من النفط والغاز على الحدود السعودية وعُمان" الأهالي (صنعاء)، العدد 300، (18/ 6/ 2013م)، ص 7.

المبحث الثالث

تصدّع القبيلة في الشمال وانتعاشها في الجنوب

أولًا: مشكلة البحث

لقد دأبت الدراسات السوسيولوجية اليمنية على تسليط عدسات الضوء على ظواهر اجتماعية بألوان طيفية، واستطاعت هذه الدراسات، إلى حد ما، أن تثري واقعنا بجملة من المعطيات وتغرس شتلات المعرفة في مضائق الأذهان وتأخذ بيد المتمدرسين والمختصين إلى أدق الجزئيات والتفاصيل وقراءة مفردات الواقع بظواهره وإشكالياته المتعددة. وبسطت أسئلة خصبة بطريقة علمية وأدوات معرفية وبعين نقدية وبلغة طيعة ومختنثة تفكك شفرة السؤال وتمسك بطرف الخيط لإضاءة المناطق المظلمة في الوعي للخروج من كهوف التخلف.

ومن الحق أن يقال، أن ثمة قادحة كبرى تعتور هذه الدراسات السوسيولوجية التي لم تنبس ببنت شفة عن حالة الاحتقان الخطرة في المجتمع، وتسكت بطريقة مريبة عن طائفة من الظواهر الاجتماعية التي تشكل طاقة خطر على المجتمع وتفكك نسيج اللحمة الوطنية. ومن أبرز هذه الظواهر ظاهرة انتعاش القبيلة والقيم القبلية والعشائرية والعصبوية الضيقة في مدينة عدن والمناطق الجنوبية الأخرى في ما كان يُعرف سابقًا بـ (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، وخاصة بعد حرب صيف 1994م.

ثانيًا: أسئلة البحث

- لماذا تنهار بعض صواميل القبيلة في الشمال وتتقوى مداميك القبيلة في الجنوب؟

- لماذا تغرس القيم القبلية والعشائرية وتخنق القيم المدنية؟
- لماذا تنتشر ثقافة النسب والعنف والسلاح والتعصب والنهب والعرف القبلي؟ وتتقهقر ثقافة التسامح والحرية والانفتاح والوئام المدني والمواطنة الواحدة؟

هذه أسئلة تقرع رؤوسنا في قلب الليل وخبيص النهار، وستكون محل مدارسة من قبلنا في هذا البحث.

ثالثًا: أهداف البحث

إن هدفنا في هذا البحث توضيح:

- تفكك بعض صواميل القبيلة في الشمال.
- بسط أهم ملامح التشظيات والتفككات القبلية في الشمال.
- ملامح انتعاش القبيلة والعصبيات المحلية في المناطق الجنوبية.
- التغيرات التي حدثت للقبيلة في الجنوب بعد الوحدة اليمنية وأسباب قوة شكيمتها في المناطق الجنوبية.
- شيوع القيم والنزعات القبلية والفوضوية في مدينة عدن.

رابعًا: أهمية البحث

أهمية البحث تكمن في اختراق جدار الصمت المسكوت عنه في الفضاء الأكاديمي اليمني، فقد تناولت بعض الأقلام هذه الظاهرة بصورة خجولة أو بطريقة عاطفية وعصبوية تجرح روح الاعتدال، وتميل للمشاتمة والتسفيه، ويغيب فيها صوت العقل والمنطق. وكل ما سعينا إليه هو دراسة هذه الظاهرة بصورة علمية وموضوعية خالية من التحزب والشبهات والنفس الأمارة بالسوء.

خامسًا: منهج البحث

استندنا في هذا البحث على منهج الملاحظة والمعايشة، حيث أنه منذُ قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990 م، ونحن نعيش في غميس الواقع مشاركين ومشاهدين ومعايشين لما يعتمل في الواقع ومتفحصين ودارسين للظواهر الاجتماعية والمتغيرات التي تحدث ببصماتها السلبية والإيجابية ومتابعين بدقة الحوادث والظواهر، متابعة الدارس لا الهاوي والمتطفل، وهذا ما يمكن ملاحظته ببساطة في النص.

وتساوق مع ذلك الاستفادة من الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية المكرسة لهذا الموضوع مرفوقة بدراسة مكتبية شاملة ومقابلات وإنصات عميق للإخباريين الذين يحملون في جعبتهم الكثير من الأخبار والوقائع الخاصة بالقبائل وشئونها وأعرافها وعاداتها وتقاليدها، وآخرين ملمين بتاريخ وعادات وتقاليد مدينة عدن بملامحها التحديثية.

ومن الضروري الإشارة أن الحدود الزمنية للبحث 1990-2015.

هذا ويتكون البحث من القسمات التالية:

1. تفكك بعض صواميل القبيلة في الشمال.
2. انتعاش القبيلة والعصبيات المحلية في المناطق الجنوبية.
3. عدن والعادات والأعراف القبلية.

1- تفكك بعض صواميل القبيلة في الشمال

القبيلة: تنظيم اجتماعي يستقيم على القرابة والنسب ورابطة الدم والثقافة واللغة المشتركة والتجانس النفسي والعاطفي وطغيان سيكولوجية التراحم والتضامن والتآزر والتفاعل والتزاوج والتدامج الاجتماعي والمدافعة عن الحقوق. تجمع أفرادها المصلحة المشتركة والجغرافيا والنفسية القبلية

والعلاقات الاجتماعية المتينة. وقد يأخذ الانتساب إليها طابعًا أحاديًا يقوم على أساس الجغرافيا من جهة، ولربما يقوم على أساس النسب ورابطة الدم من جهة ثانية، ولربما من جهة ثالثة يستند إلى أساس المصلحة المشتركة.

وقحطان هو الجد الجامع لقبائل اليمن، وينتهي نسبه إلى سام بن نوح بواسطة خمسة آباء، هم: عابر (أبو قحطان) بن شالخ بن أرفخشد بن سام بن نوح. ويرى بعض المؤرخين أن قحطان عاش في نحو القرن الثاني بعد الطوفان. ومن أمهات قبائل قحطان: حِمْيَر وكهلان، وحضرموت، ويعرب، وكندة[1].

وتتميز القبائل الشمالية الشرقية اليمنية بقوة تماسك قبلي قوي وبخشونة وروح قتالية عالية وبسيادة العرف القبلي في إيقاع حياتها اليومية، وارتفاع منسوب العصبية القبلية والتشدد، وبوعي قبلي متصلب يقدم مصلحة القبيلة على مصلحة الوطن والأمة. وفي الضفة الأخرى تتميز المناطق الوسطى والجنوبية والغربية بتفكك نسيج التعاضد القبلي وبوعي قبلي فاتر تغلب عليه السكينة والاستقرار وعدم الميل للمقاتلة والتمترس خلف مهجاع القبيلة والنزعات العصبوية الضيقة.

فالقبائل في المناطق الشمالية الشرقية من اليمن (وهي مناطق شحيحة الأمطار والإنتاج الزراعي) تتسم بقوة التماسك القبلي وتوقد الروح والوعي القبلي، بينما تتميز القبائل في غالبية المناطق الوسطى والجنوبية الغربية (وتتميز بغزارة الأمطار وخصوبة التربة والإنتاج الزراعي) بضعف الروح القبلية، وفقدان التماسك القبلي[2].

---

(1) إبراهيم أحمد المقحفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية، الجزء الثاني (صنعاء: دار الكلمة للطباعة والنشر، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والطباعة والنشر، 1422هـ - 2002م)، ص 1248.

(2) محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996م)، ص 91.

فالمقومات الاقتصادية التقليدية للقبيلة قد تلاشت، إلا أنها جلبت لنفسها مقومات اقتصادية جديدة من خلال وجودها أو قربها من السلطة، واحتلال أفرادها المناصب الحساسة في الجهازين العسكري والمدني، حيث مكنها ذلك من الاعتياش بترف، ويعتبر وجودها في جهاز الدولة من المصادر الرئيسية لثروتها، من خلال انتهاب ممتلكات الدولة بطرق قانونية وغير قانونية، ومن خلال التسهيلات والإعفاءات التي تحصل عليها، وممارسة الأنشطة الطفيلية والعقارية ذات الدخل السريع والأرباح الهائلة، وتتحصل بشكل رسمي من الدولة على هبات مالية على شكل رواتب ومساعدات وإعفاءات جمركية ومناقصات ومقاولات للمشاريع وجمع الضرائب والإشراف على المشاريع الخدمية والإنتاجية وحماية المؤسسات والشركات الأجنبية والمحلية[1] والاشتراك في الحروب الداخلية التي تعيد تجديد القبيلة وتسليحها ويقوي من عضدها ويدعم شكيمتها وتأثيرها المجتمعي، حيث تدفع الدولة لمصلحة شؤون القبائل التي أسست في 26/ 10/ 1962م، 4 مليارات ريال سنويًا كميزانية لهذه المصلحة وفي عام 2013م ارتفعت ميزانية شؤون القبائل إلى 13 مليار ريال.

وتجلب عملية الاختطافات للأجانب والمواطنين والتقطع للبضائع والقاطرات والسيارات والتجار، أموالًا طائلة للقبائل. وقد بلغت عمليات الاختطافات للأجانب حتى بداية ديسمبر 2008م، 321 حالة للأجانب[2].

ويعد مشائخ القبائل أقوى وأبرز شريحة اجتماعية في اليمن لأنهم يحتفظون بمصادر عديدة للقوة والنفوذ الاجتماعي والسياسي، وقد استطاعوا

---

(1) سمير عبد الرحمن الشميري، العصبية وتجلياتها في المجتمع اليمني المعاصر (صنعاء: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1998م)، ص 14-15.

(2) التجمع (صنعاء)، العدد 655، (29/ 12/ 2008م)، ص 3.

الاستفادة من منافع السلطة بل والبقاء فيها وإدارة العديد من مؤسساتها في مختلف المراحل السياسية، وكانوا ولا يزالون يمتلكون عدة مصادر للقوة والنفوذ في الدولة والمجتمع والمتمثلة في نفوذهم التقليدي الكبير والمستمد من مكانتهم الاجتماعية بين أفراد قبائلهم وولائها المستمر لهم وخضوعها لسلطتهم، وتغلغلهم في المؤسسة العسكرية والأمنية حتى صار بعضهم من كبار الضباط وقادة لبعض الوحدات العسكرية، وعلاقتهم الوطيدة بكبار موظفي الدولة ومختلف نخب الحكم والذين يستمدون الدعم والتأييد من قبائلهم ومشائخهم، وامتلاكهم لمساحات واسعة من الأرض ودخولهم الاستثمارات العقارية والتجارية حتى صار بعضهم من كبار التجار، وقد ظلت البنية القبلية على مدى تاريخ اليمن قوية ومؤثرة وتؤدي لأفرادها العديد من وظائف مؤسسات المجتمع المدني ولم يقف تأثيرها عند حدود الريف بل كان يشمل البناء الاجتماعي للمجتمع اليمني بشكل عام بما في ذلك مناطق الحضر[1].

أما العصر الذهبي للقبيلة فيعود إلى عام 1978م (عندما تولى الرئيس السابق "صالح" سدة الحكم)، حيث توطد مدماكها وابتلعت مؤسسات الدولة وحولت الدستور والأنظمة والقوانين إلى نصوص وهياكل بلا معنى، وعززت الأعراف والنظم القبلية، وتآكلت سلطة الدولة والأنظمة والقوانين المدنية، وشاعت ثقافة القبيلة وأعرافها وتوطد سلطان المشائخ، واستشرت القيم القبلية وانتهاب المال العام واستخدام القوة غير العفيفة لجمع الثروة، والاعتداء على الممتلكات الخاصة للضعفاء، ومزاحمة أرباب التجارة ورجال الأعمال اعتمادًا على القوة والنفوذ، وانتزاع الحقوق التجارية من

---

(1) التقرير الاستراتيجي اليمني 2007م (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2007م)، ص 69.

أربابها... وانهارت قيم العلم، واكتساب العمل الشريف، وحلت محلها قيم الخداع والنفاق والتزلف وانتشار الرشوة وسلوك العصابات واستفحلت ظاهرة الرشوة والمحسوبية والمحاباة[1].

ومارس بعض المشائخ سلطانهم بقوة وبصورة خشنة وغليظة للغاية، فهم الدولة ولا سلطان عليهم إلا ما يرونه مناسبًا، حيث تجرأ بعض المشائخ على طرد الفلاحين من منازلهم ونهب ممتلكاتهم من أغنام وأبقار ونقود وأدوات منزلية مثلما حدث في الجعاشن عزلة العنسيين (يونيو 2008م) في محافظة إب، وفي قرية رماضة (العدين) (28/ 10/ 2008م)، وفي الحديدة (باجل/ وادي سردود) (26/ 1/ 2008م)...

ولعل تعذيب واغتصاب المواطن حسن درسي (يوم الأربعاء 13/ 12/ 2006م) في الحسينية أبلغ تعبير عن السلطات التي يتمتع بها المشائخ خارج نطاق الأنظمة والقوانين، ولا تزال القيود الحديدية حاضرة في سجون المشائخ الخاصة البالغ عددها 21 سجنًا خاصًا، إضافة إلى أربعة سجون رسمية تودع سجناء باسم المشائخ.

ثمة ملاحظة لا بد من الجهر بها ألا وهي أن الدولة كلما تقوت (تقوت الهيئات النظامية الرسمية)، ضعفت الشوكة السياسية للقبيلة، والعكس صحيح، كلما تقوت الشوكة السياسية للقبيلة ضعفت هيبة الدولة وتفككت صواميلها.

وإذا كان الحديث يدور عن القبيلة والسلطة.. فعن أي قبيلة نتحدث؟ وفي نفس السياق عن أي دولة نتطارح ونتساجل؟!!

إن القبيلة مستويات، والإصرار على أن القبيلة واحدة دون تمييز ما بين واحدة وأخرى، إنما هو الضرب من الحديث يؤدي إلى منزلقات فكرية

---

(1) باتريك كريجر، (اليمن.. المشائخ والرئيس ومأزق الوحدة في الجنوب)، إيلاف (صنعاء)، العدد 103، (1/ 9/ 2009م)، ص 14.

وعتمة في مذائق الأذهان، فليس من الإنصاف أن نضع الجميع في سلة واحدة.

فهناك قبائل في السلطة وأخرى خارج السلطة، وهناك قبائل غنية وأخرى فقيرة وقبائل تضع رجلًا في السلطة وأخرى خارج السلطة.

والقبيلة مؤسسة اجتماعية تقليدية لا يُستهان بها في المجتمع اليمني، ومن الصعب خلق وئام اجتماعي وسياسي وحياتي في المجتمع، دون الأخذ بعين الاعتبار درجة تأثيرها ووزنها المجتمعي، فالخير العام والمصلحة الوطنية تحتم خلق علاقة سليمة وحصيفة معها صوب تطوير النزعات الإيجابية فيها مثل:

الدفاع عن الحقوق، التضامن، التكافل الاجتماعي، الاستقلال، الحرية، نصرة المظلوم، احترام الكبار والأرحام، تبجيل العلاقات الأسرية والعشائرية، الشجاعة، قوة التلاحم الاجتماعي، الوفاء، الشهامة، الصدق، الوقوف في صف الخير، العدالة، المساواة، الكرم، عدم الخضوع للاستبداد، الشورى، البساطة، الضبط الاجتماعي، والروح الجماعية.

وفي خضم الصراعات والمشاحنات والاحترابات الأهلية تقوت شوكة القبيلة وتميّع الطابع التحديثي للدولة وحولت عناصر التحديث إلى عناصر تقليدية سلبية. ونستطيع أن نتلمس ذلك من خلال جملة من المعطيات والحقائق التي نبتسرها على النحو التالي:

1. تمييع الطابع المؤسسي للمؤسسات الحديثة من خلال شخصنة الهيئات النظامية.
2. إضعاف سلطان القانون واستبدال العرف والعادات والتقاليد القبلية بالقانون.
3. تغذية الهيئات والمؤسسات بعناصر عصبوية قليلة الولاء للدولة.
4. عدم التعامل بشفافية مع عناصر العلم والكفاءة والمقدرة والموهبة في تحمل المسئوليات.

5. ضعف عنصر التخطيط وشيوع عناصر العشوائية والارتجال.
6. تجاوز بعض الهيئات والأنظمة ما ساعد على الإخلال بالأنظمة والقوانين.
7. عدم تفريق البعض بين السلطات واستقلاليتها.
8. منح الهبات والامتيازات للبعض فوق الممكن، ما ساعد على الفساد والإخلال بمبدأ العدالة والإنصاف.
9. تدخل بعض الوجوه القبلية في أمور خارج نطاق صلاحياتهم.
10. التعامل بالأساليب الكلاسيكية الإدارية، ما أضعف من هيبة المؤسسات الحديثة وهزّ شوكة الثواب والعقاب.
11. إهدار الإمكانيات، ما شكّل تربة خصبة لانتهاب الأموال.

إن العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية في البلدان النامية بشكل عام، لا ترتكز على النظام والقانون والمؤسسات الحديثة، وإنما تتكئ في الغالب على العواطف والوشائج العائلية والطائفية والشللية والشخصية، وهذه سمة من سمات المجتمعات في البلدان النامية.

وعليه فالمؤسسات والهيئات النظامية في المجتمع تفتقر إلى العمل المؤسسي المنظم، وتطغي على الهيئات العواطف والمجاملات وعلاقة القرابة والصداقة.

فعلاقة الدولة بالقبيلة القوية اتخذت ثلاثة مستويات:

1. علاقة احتراب وتغلغل في أجهزة الدولة (منذُ قيام ثورة سبتمبر 1962م حتى مارس عام 1970م).
2. علاقة تحالف ومشاركة واندماج (سبعينيات القرن العشرين – حتى بداية القرن الحادي والعشرين).
3. علاقة اضطراب وتفكك تحكمها المصلحة وغمامات الشك (الآن).

أخذت العلاقة بين الدولة والمؤسسة القبلية التي تمثل أهم جماعات الضغط على دولة الوحدة الجديدة ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: محاولة احتواء المؤسسة القبلية للدولة الجديدة وفرض نفوذها وسياسة التقاسم القبلي وفقًا لمفهوم الغلبة.

الاتجاه الثاني: السيطرة على السلطة من خلال المشاركة والتأثير فيها.

الاتجاه الثالث: ضرب المشروع التحديثي للدولة الوليدة وإنهاؤه أو عرقلته.

وتلجأ المؤسسة القبلية إلى عدة وسائل لتطبيق سياستها، أبرزها:

أ. قيام المؤسسة القبلية بممارسة نفوذ سياسي واسع وحاسم في عملية صنع القرار وإدارة شؤون البلاد.

ب. وقوف المؤسسة القبلية خلف أولئك الذين يتولون الأمور رسميًا في الدولة وبخاصة أن هناك عديدًا ممن ينتسبون إليها.

ج. امتلاكها لخصائص ذاتية مثل العصبية والقوة تجعلها مؤثرة ومتميزة عن باقي جماعات المصالح المدنية المتعارف عليها.

د. في حالات الضرورة تعمل المؤسسة القبلية على تجييش الآلاف من أبنائها كقوى عسكرية رديفة للقوات النظامية ومتصادمة معها في بعض الأحيان[1].

ولقد شهدت القبيلة تصدعات وانشقاقات ولعل أبلغها انقسام القبائل الكبرى (خاصة حاشد وبكيل) ما بين مؤيد ومعارض لانتفاضات الشباب في فبراير 2011م، فضلًا عن انقساماتهم ما بين مؤيد ومعارض لتنظيم القاعدة والحركة الحوثية في اليمن. وبزوغ نجم الحوثيين على أساس مذهبي أحدث

---

(1) سمير العبدلي، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، (دراسة ميدانية)، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، إبريل 2007م)، ص 99 –100.

فجوة كبيرة في بنيان القبيلة اليمنية حيث تسعى الحركة الحوثية إلى نقل الصراع القبلي إلى حلبة الصراع المذهبي الخطير (زيدي - شافعي) الذي يفتت جدران القبيلة ويشقق نسيج اللُّحمة الوطنية.

ونستطيع القول من غير تردد، أن ثمة تفككات وانهيارات بنيوية للقبيلة شهدتها الفترة الأخيرة قبل انطلاق انتفاضة فبراير 2011م في قبيلة حاشد الحاكمة حيث انقسمت حاشد إلى:

1. حاشد (العصيمات) وتتبع عائلة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر.
2. حاشد (سنحان) وتتبع الرئيس السابق علي عبد الله صالح.

ثم زاحمت قبيلة حاشد عائلة المرجعية الزيدية بدر الدين الحوثي والتي منها انبجست الحركة الحوثية في اليمن بزعامة حسين بدر الدين الحوثي.

وغني عن البيان القول، إنه ما قبل ثورة 26 سبتمبر 1962م كان الحكم لقبيلة بكيل، ثم انتقلت القوة بعد الثورة لقبيلة حاشد التي كان يتزعمها الشيخ القبلي عبد الله بن حسين الأحمر.

ولعل الضربة القوية التي فككت صواميل قبيلة حاشد هو سعي الرئيس السابق (صالح) توريث الحكم لنجله أحمد عبد الله صالح ما أثار حفيظة بيت الشيخ الأحمر وبدأت الصراعات المستترة إلى أن انفجرت بشكل واضح في غميس انتفاضة فبراير 2011م، وقبل ذلك الحروب القبلية ما بين قبيلة حاشد وبكيل مرورًا بحروب صعدة الست ضد الحوثيين من (2004-2010م) والتي أدت إلى تفاقم التشرذم القبلي وتفكك بُنية القبيلة ما بين مؤيد ومعارض للحرب وضعف شكيمة التماسك القبلي والأعراف القبلية خاصة بعد غياب الشخصيات القبلية المؤثرة من ساحة القبائل، وشيوع ظاهرة استزراع مشائخ جدد يزاحمون البيوتات المشائخية العريقة.

ولا شك أن العولمة ووسائل الاتصال الحديثة والقنوات الفضائية، وولوج بعض مشائخ القبائل وأفرادها في عالم التجارة والمال، وانعزال البعض منهم عن قبائلهم نتيجة لنزوحهم إلى المدينة، والانقطاع الكلي أو الجزئي عن القبيلة، والتأثر بالقيم الاستهلاكية العصرية، وبزوغ الأسواق التجارية، ودخول التعليم والثقافة والمؤسسات الحديثة إلى المناطق القبلية المعزولة، وتأثر البعض منهم بالقيم العصرية وعدم اعتمادهم على القبيلة مع ظهور التباينات الاجتماعية، والتحاق زُمر منهم بمهن كانت محتقرة قبليًا، وتأثر نزر منهم بالتعددية الحزبية والديمقراطية ولو بشكل سطحي فسيفسائي، كل هذه العوامل وغيرها ساعدت على تصدع قطب القبيلة والهوية القبلية.

اعتقد جازمًا أن الحوثيين ساهموا بشكل جلي في ضعضعة القبيلة وشكلوا كيانات وجماعات قبلية تحالفية جديدة على أساس مذهبي أولًا، ثم ثانيًا على أساس مصلحي، مستندين إلى انتصاراتهم العسكرية السريعة على مؤسسات الدولة المنهارة وعلى القبائل في صعدة وهمدان وعمران وصنعاء وحجة وذمار وإب... وسيطرتهم بالقوة على الحزام القبلي المحيط بصنعاء ثم السيطرة الكاملة على العاصمة صنعاء يوم الأحد 21/ 9/ 2014م.

وعلى ضوء تلك الانتصارات للحوثيين تعاملوا مع القبائل من عدة مسارب وتم تصنيف القبائل على النحو التالي:

1. القبائل المؤيدة للحوثيين والقريبة منهم في النسب.
2. القبائل التي تعتنق المذهب الزيدي.
3. قبائل بكيل المضادة لقبائل حاشد والتي سلبت منهم السلطة بعد ثورة سبتمبر 1962م.
4. قبائل حاشد المناهضة لبيت الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر.

5. القبائل الحاشدية المهزومة التي تم اخضاعها وتكوين تشكيلات قبلية ومشائخية جديدة تخضع للحوثيين.
6. قبائل في أنحاء متفرقة من التراب الوطني تم إخضاعها بقوة السلاح.
7. قبائل تم شراؤها بالمال وإشراكها في السلطة والإغداق عليها بالغنائم.
8. قبائل تم التأثير عليها بالخطاب العاطفي المعسول ومن تم تسميتهم بالمستضعفين والمظلومين.
9. القبائل السُنية المعادية للخط الحوثي، والتي تمت مهاجمتها في محافظة مأرب والجوف والبيضاء وإب وتعز..

يمكن القول في هذا السياق أن مهاجمة قوة صالح والحوثيين للمحافظات الجنوبية واحتلال القصر الجمهوري في عدن يوم الخميس 2/ 4/ 2015م، ضاعف من عملية التلاحم القبلي في المحافظات الجنوبية وبرزت مواجهات القبائل الجنوبية لتحالف صالح والحوثيين، وفي الضفة الأخرى أحدثت حرب قوات التحالف بزعامة السعودية (الخميس 26/ 3/ 2015م) ضد الحوثيين وقوات الرئيس المخلوع صالح المتمردين على الشرعية الدستورية، تشرذمات وانقسامات عميقة في صفوف القبائل ما بين مؤيدين للشرعية ومعارضين لها.

لم تعد القوى الخارجية مهتمة بتقوية القبيلة في اليمن، مثلما كان بعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م، وثورة 14 أكتوبر 1963م، حيث كانت الهبات والمساعدات تتهاطل عليها بالمال والسلاح وبدعم معنوي قوي جدًا، ولم تعد أمريكا والغرب مهتمة بتوطيد سلطة القبيلة على أساس أنها المهجع الدفاعي الأول المصادم للشيوعية والحركات التحريرية والقومية في اليمن. فلقد أضحت القبيلة عاملًا معرقلًا للسياسات الغربية، وأصبح بعض عناصرها متورطين في عمليات إرهابية ضد المصالح الغربية.

أصبح الوضع المتدهور في اليمن يهدد دول الجوار بما في ذلك المملكة العربية السعودية التي تتأثر كثيرًا بالانفلات الأمني الموجود في اليمن وتهريب القبائل للأسلحة والمخدرات والبشر والأطفال والممنوعات إلى أرض المملكة ودول الخليج الأخرى... والنظام القبلي لا تقتصر آثاره السلبية الضارة على أهل اليمن وإنما تمتد إلى الأمن والمصالح الإقليمية والدولية[1].

2- انتعاش القبيلة والعصبيات المحلية في المناطق الجنوبية

بما أن القبيلة في الشمال ابتلعت الدولة وحولتها إلى هيكل خاوٍ من المعاني والدلالات العميقة واكتسحت الحواجز وحولت الدولة ومؤسساتها إلى أدوات كسيحة لا تقوى على المشي والنهوض، ملفعة بشعارات النظام والقانون والعدالة والحرية والمواطنة المتساوية، لذلك كان على القبيلة والدولة أن تحطما مؤسسات الدولة في الجنوب فيما كان يسمى (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) وتحويلها إلى هياكل فارغة خالية من المضمون وإعادة بناء المؤسسة القبلية بأعرافها وقوانينها ومنظومتها الأخلاقية والقيمية.

وكانت الدولة في الجنوب أيديولوجية التوجّه، يهيمن عليها حزب واحد، يمكن توصيفها بالدولة القوية وقد تجلت مظاهر قوتها في:

أ. تجريد رجال القبائل من أسلحتهم في المناطق الريفية والمدن.

ب. تنظيم السلوك الاجتماعي بسن قوانين صارمة وفرضها بالقوة.

ج. استخلاص الموارد بفعالية من محيطها، رغم أنها لم تتمكن من استغلالها بكفاءة[2].

---

(1) مايكل جريفين، (وطويت مظلة القبيلة في اليمن)، الوسط (صنعاء)، العدد 183، (13/ 2/ 2008م)، ص 10.

(2) إلهام مانع، القبيلة والدولة، (صنعاء: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، إبريل 2003م)، ص 19.

فكان على رأس اهتمامات المنتصرين في حرب صيف 1994م، هو كيفية تحطيم مؤسسات الدولة الحديثة في الجنوب وإسقاط هيبة النظام والقانون، وإعادة تشكيل القبيلة، وتحطيم القيم المدنية الحديثة في عدن ومناطق الجنوب الأخرى.

لقد كان إقدام نظام الاستقلال في عدن على تصفية السلطنات والقضاء على نفوذ زعماء القبائل في الجنوب يمثل كابوسًا مروعًا ونموذجًا خطيرًا لمشائخ القبائل في الشمال...

لقد تمت الوحدة بين مجتمعين تشكلت فيها قيم سياسية وقانونية وأخلاقية مختلفة لما يربو على قرن ونصف القرن من الزمان. فقد خضعت مدينة عدن لاستعمار بريطاني أنشأ فيها نظامًا مدنيًا يستند إلى منظومة من القيم السياسية والاجتماعية والحقوقية أساسها المساواة بين أفراد المجتمع أمام القانون مقترنة بوجود نظام قضائي مهيمن ونزيه ومستقل وأجهزة فعالة تسهر على تنفيذ أحكام القضاء والقانون. وقد نشأت أجيال عديدة في عدن تربت واعتادت على هذا النظام، كما أمتد أثر هذه المنظومة القيمية إلى كل مناطق الجنوب. ولهذا فإن الثوار الذين حكموا عقب الاستقلال كانت منظومة القيم الاجتماعية تلك تسري في دمائهم لأنهم نشأوا عليها ولا يعرفون لها بديلًا[1].

فالقبيلة في الجنوب ما بعد الاستقلال في 30/ نوفمبر/ 1967م، ولنقل منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م، تميزت بالسمات التالية:

1. ضعف الوشائج القبلية والعشائرية، وقوة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وازدياد رقعة التداخل والتدامج الاجتماعي.

---

(1) باتريك كريجر، (عدن تفرض إيقاع السياسة في اليمن)، الوسط، العدد 189، (26/ 3/ 2009م)، ص 10.

2. قوة سلطان الدولة، وضعف شوكة القبيلة في الفضاء الاجتماعي العام.
3. الانفتاح على الذات وعلى الآخرين وتآكل جدران التراكيب الاجتماعية الكلاسيكية.
4. احتكام القبائل وعامة الناس لسلطان النظام والقانون والمؤسسات أكثر من الاحتكام للعادات والتقاليد والأعراف القبلية.
5. انخفاض اعتماد الفرد على القبيلة والعشيرة.
6. قلة استخدام القوة والعنف بين القبائل إن لم نقل انعدامها.
7. اختفاء الظواهر القبلية المسلحة لصالح الهيئات والمؤسسات النظامية.
8. وجود مؤسسات مدنية وجماهيرية فاعلة.
9. نمو الوعي الوطني والقومي والإنساني، وتجاوز العزلة القروية والبدوية.
10. انخفاض معدلات الثأر إلى درجة تصل إلى الصفر في بعض المناطق.
11. تلاشي أركان كثيرة من الخصائص القبلية وبقاء النفسية القبلية حاضرة في النفوس والوجدان.
12. تلاشي التراتب الاجتماعي الكلاسيكي واحتقار بعض المهن والفئات الضعيفة في المجتمع.

القبيلة في الجنوب ما بعد الوحدة

في الوقت الذي كانت فيه القبيلة في الجنوب قد همدت في زمن ما قبل الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م، بفعل قوة سلطات الدولة والنظام والقانون

وهيبة النظام السياسي، والانفتاح على الذات وعلى الآخرين، وانخفاض اعتماد الفرد على القبيلة والعشيرة، ونمو الوعي الاجتماعي والسياسي والوطني والقومي والإنساني، عادت القبيلة إلى السطح ما بعد الوحدة لأسباب سياسية في المقام الأول ولتصفيات حسابات معينة ولشحن العواطف بطريقة هددت السلم الاجتماعي.

فسلبيات القبيلة أخذت تنتقل من الشمال إلى الجنوب فنسمع يوميًا احتراب القبائل في الجنوب، قطع الطرق، نهب السيارات والقاطرات، ضرب مؤسسات الدولة النظامية، احتلال المرافق الحكومية، اقتحام المدارس والكليات والمشافي، احتلال بيوت العدل، خطف المواطنين والسياح الأجانب، تفجير أنابيب النفط، قطع أنابيب الماء، سرقة كيبلات الكهرباء، قتل المتهمين في قاعات المحاكم، التراشق بالنيران في بيت العدل، ضرب واختطاف القضاة، التقطع للمسئولين الحكوميين والمواطنين، طرد فرق الاستكشافات النفطية والمعدنية، فرض ضرائب وأتاوات في الأسواق والطرق العامة، وهجوم القبائل على تكنات الجيش والأمن...

استطاعت القبيلة بأجنحتها السياسية والعسكرية وبقوتها المادية والرمزية أن تمتص دم الدولة وروحها، وتقدمها بصورة مهلهلة شوهاء غير قادرة على الوقوف على قدميها ولا بناء مؤسساتها على شيء من النظام والقانون والمواطنة الواحدة.

فوجوه الدولة الرسمية تحطم هيبة ووقار الدولة عندما تتجاوز النظام والقانون والروح النظامية وتحل قضايا الناس ليس عبر مؤسسات الدولة وإنما عبر المؤسسة القبلية وبروح العادات والتقاليد والأعراف القبلية حتى صارت قوة العادات والأعراف القبلية أقوى من الأنظمة والقوانين وبيوت العدل ومؤسسات القوة والقضاء.

وبعد أن تم إعادة تحقيق الوحدة اليمنية 22/ مايو/ 1990م، أخذت القبيلة في الجنوب تعيد بناء نفسها وتقوي من شوكتها على غرار شقيقتها في الشمال.. حيث تم:

1. تنصيب المشائخ.
2. تكوين المجالس القبلية.
3. صرف مبالغ سخية من المراجع المسئولة لإعادة هيبة العصبيات القبلية وشوكتها في الجنوب لتكون ندًا لهيئات الدولة ومؤسساتها وخاصة ما بعد حرب عام 1994م.
4. إضعاف مؤسسات الدولة وهيئاتها وتقوية سلطة القبيلة والوجوه العشائرية والقبلية.
5. تفشي ظاهرة الثأر السياسي والاجتماعي وعودة قضايا الثأر التي مر عليها مئات السنين إلى الواجهة.
6. زيادة حدة الاحترابات القبلية والاجتماعية.
7. ميل الأفراد والجماعات القبلية والعشائرية للعنف والقوة في حل المنازعات الاجتماعية.
8. اتجاه القبائل والعشائر والأفراد صوب شراء وتخزين الأسلحة وتكوين مليشيات قبلية مسلحة.
9. الاهتزاز القوي لصورة الدولة في عيون الناس وضعف هيبتها ووقارها.
10. لجوء الأفراد والجماعات بشكل قوي إلى العرف والعادات والتقاليد القبلية لحل قضاياهم بمنأى عن القضاء والقانون وأجهزة الدولة.
11. تقوّي القبائل والعشائر وقيامها بتجديد حدودها ومراعيها وبناء هياكلها.

12. تفشي النعرات العصبوية الضيقة، فأصبح الناس يبحثون عن الأصل والفصل والنسب والتراتبات الاجتماعية الكلاسيكية الذي أندثر الجزء الأعظم منها.

13. بروز ظاهرة التقليد للقبائل في السلوك والزي والمظهر والتسلح واللهجة والمأكل والمشرب والمسكن والمركوب والتشبع بالثقافة القبلية.

من ضمن المشاكل العويصة التي تشهدها المناطق الجنوبية "ظاهرة الثأر" التي عادت للبروز بشكل مخيف يهدد التساكن والوئام المدني وقدرت إحدى الدراسات الحروب القبلية في اليمن من عام 1994م إلى عام 2000م، بـ 407 حروب قبلية[1].

فانتشرت ظاهرة الثأر والاحترابات القبلية والعشائرية بشكل حاد وغير معهود، ولذلك لا يمر يوم واحد إلا ونقرأ ونسمع ونشاهد الاحترابات القبلية ما بين:

1- آل يسلم وآل شعب، 2- قبيلة الدولة والمزاريق، 3- قبيلة النسيين وآل سليمان، 4- آل أسلم وآل الأحوال (شبوة مأرب)، 5- آل عوض وآل سليمان، 6- آل أمطحين وآل الكوردي، 7- آل حزام وآل الهدار، 8- آل اسحاق وآل ضيف الله، 9- آل شمسي وآل حميد (مديرية حطبين)، 10- قبائل بلحارث والسادة (عسيلان)، 11- آل بارحمة وآل باعوضة (م/عزان)، 12 قبيلة الطواسل وآل منصور، 13 آل باعوضة وآل باقطي، 14- قبيلة آل عبود وآل دنمار، 15- قبيلة العلهين (أبين) وقبيلة آل ديان (شبوة)، 16- قبيلة الطواسل وقبيلة الأحمدي، 17- بين آل شامة وآل معيص، 18- بين

---

(1) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004م)، ص 207.

آل المفجور همام وآل لحوم همام، 19- القتال بين قريتي الكريبية والجشم (بالقرب من عتق).

هذه الحروب القبلية تثير مرارات قاسية في النفس وكوابيس مذهلة في سويداء القلب (مثلما يحدث الآن بين قبيلتي الأغبرة والكعللة بمديرية المضاربة م/ لحج)، وما بين قبيلة الحزيزة والحجيرة، وما بين قبيلة المرادكة وقبيلة الحزيين، وما بين المعامية والمرادكة، واشتباكات ما بين عشائر (الحميدة)، والاقتتال ما بين قبيلة المعامية والجليدة، وما بين قبيلة المعامية والزميتة، وما بين قبيلة النصيرة والخضيرة، والاشتباكات المسلحة ما بين المجاميع القبلية في منطقة جول مدرم ومثلث العند.

وفي منطقة يافع نسمع عن حروب قبلية ما بين:

قبيلة الرواما وآل داؤود، وما بين آل عاطف وآل مخارش، والحروب القبلية ما بين ضاع العليا وقبيلة آل ضاع السُفلى (آل زين - يافع)، وما بين آل الطوي وآل الجبانة (يافع)، أو الاقتتال القبلي في ردفان ما بين قبيلتي آل البدوي وآل عباس، وفي محافظة المهرة مابين قبيلة مغفيق وقبيلة رعفيت.

فهذه الحروب القبلية تفكك صواميل الوحدة الاجتماعية وتثير مرارات قاسية في النفس وكوابيس مفجعة في دهاليز الروح.

3- عدن والعادات والأعراف القبلية

كانت عدن منارة للتمدن والتحديث على مستوى اليمن والجزيرة العربية، وكان لمينائها العالمي قيمة عزيزة في نهضتها وتقدمها، فعدن والميناء وجهان لمسكوكة واحدة.

فالتحديث والتمدن لامسا أطراف الحياة وتفاصيلها في هذه المدينة العريقة، وتميزت عدن بصفات التسامح والانفتاح على العلم والعالم وعدم

التعصب، وبالنظم والقوانين والتشريعات والأنظمة الإدارية والمؤسسات التعليميــة والثقافيــة وبالممارســات الديمقراطيــة وبــالتخطيط الحضــري والمجـالس البلديـة والنهضـة العمرانيـة والخـدمات المتطـورة وبالانفتـاح والتطور الاقتصادي حيث:

- أصبح ميناء عدن منطقة حرة عام 1850م.
- أُدخلت المطبعة إلى عدن عام 1853م.
- أُنشئت أول مدرسة حديثة للتعليم عام 1856م.
- إفتتح مبنى البريد في عدن – التواهي عام 1858م.
- أُدخلت خدمات البرق والتلغراف عام 1870م.
- بزغت أول مكتبة حديثة في عدن عام 1884م.
- أُقيم أول مستشفى حديث في عدن في الشيخ عثمان عام 1885م.
- تأسست الغرفة التجارية في عدن عام 1886م.
- وفي عام 1886م شهدت عدن بزوغ أول عمل استثماري حديث فيها، المشروع الاستثماري للملح (في منطقة المملاح).
- أُسس أول نادٍ رياضي في عدن عام 1887م.
- أول صـحيفة صـدرت في عـدن عـام 1900م تحـت اسـم (عـدن)، أسبوعية.
- وبزغ المسرح في عدن عام 1904م.
- تم تشغيل القطار في عدن عام 1919م، وفي عام 1919م هبطت أول طائرة في مدينة عدن والجزيرة العربية.
- استقبلت عدن الماء من الحنفية عام 1922م.
- وعرفت عدن الكهرباء عام 1926م وفي عام 1927م – شُيد مطار عدن الدولي.

- وفي عام 1939م، اصدرت جريدة (محمية عدن)، ثم فتاة الجزيرة في 1 يناير عام 1940م.
- عام 1942م صدر أول قانون عن (النقابات ونزاعات العمل) وانتظم العمل النقابي.
- دخلت شبكة الصرف الصحي في عدن عام 1953م.
- عام 1954م، تم إنشاء مصفاة عدن.
- افتتحت الإذاعة في عدن عام 1954م.
- وباشر التليفزيون بثه في سبتمبر عام 1964م.

وانصهرت في عدن الثقافات المحلية اليمنية وغير اليمنية لتكون نسيجًا ثقافيًا اجتماعيًا وحضاريًا متميزًا له رائحته الخاصة ونكهة لذيذة وشائقة دفعت بعجلة النماء إلى الأمام. وتأسس في عدن عام 1925م نادي الأدب العربي، وفي أحياء هذه المدينة الوديعة ظهر أول التنظيمات السياسية والمدنية الحديثة.

- مشايخ عدن

وفي نوع من السخرية والأزورار تم تعيين شيخ لمشائخ عدن، وتعميم تجربة شيوخ الحارات، كخطوة إجرائية على أرض الواقع لإفراغ هذه المدينة من محتواها التحديثي، واستزراع شيوخ وقبائل في حارات المدينة، وتوجيه ضربة قاصمة للمدينة والتحديث. وتساوق مع هذا الإجراء إفراغ لمحتوى الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وتشجيع التشكيلات التقليدية والفئوية والعصبية في أحياء هذه المدينة، ونشر بذور الترييف والبداوة والنزعات القبلية والعشائرية والعصبوية المختلفة، التي لم تكن مفردة من مفردات هذه المدينة الناهضة.

فبدلًا من توطيد مداميك المنظمات المدنية المهنية والحقوقية والدفاعية والخدمية، انتشرت التجمعات الأهلية التقليدية النمطية على حساب مفردات التحضر والتمدن وشاعت التجمعات القروية والقبلية والبدوية لمزيد من الانشقاقات والتبرعمات والتشظيات لإضفاء البصمة العصبوية على مدينة عدن وعلى حساب التمدن والنماء والتسامح والمواطنة الواحدة وللسقوط في مخالب التخلف، الذي يدمر هيئات الضبط والمؤسسات النظامية ويعبث بروح النظام والقانون والتساكن الاجتماعي. فأثرت القبيلة على السلام الاجتماعي والسكينة والرضوان ونقلت بصماتها السلبية إلى الفضاء العام في مدينة عدن.

هذه المدينة النبيلة يبلغ تعداد سكانها حسب إحصائيات 2004م: 589419 نسمة. وإجمالي القوى البشرية يصل إلى: 307403، ويصل عدد الإناث إلى 152965.

- المشتغلون في هذه المدينة يبلغ عددهم 95668، بينهم 19624 أنثى.
- العاطلون عن العمل في مدينة عدن: 36830 منهم 10424 إناث[1].

ولعل مدينة عدن من أكثر المناطق اليمنية تضررًا من عملية الخصخصة والتقاعد الإجباري والإيقاف القسري عن العمل للعاملين والكوادر العلمية والكفاءات والوجوه الفنية والمهنية والإدارية منذُ 1994م.

فالجهاز الإداري القائم في الجنوب كان نصيبه من التقاعد 90٪ من إجمالي المتقاعدين. ونصيب مدينة عدن من التقاعد في جهازها الإداري 60٪ بينما نصيب عدن من الوظائف الجديدة 5 و1٪.

(1) خالد قاسم، "دراسة الخريجين والبطالة في م/عدن"، المصدر (صنعاء)، العدد 50، (13/ 11/ 2008م)، ص 8.

لقد تعرض المواطنون في هذه المدينة الوديعة لسلسلة من المعاناة القاسية والظروف القاهرة. حيث انخفض دخل الفرد السنوي من 541 دولارًا عام 1990 م إلى 270 دولارًا، وتضاعفت أسعار المواد الغذائية 32 مرة عما كانت عليه عام 1990م.

ووصل الفقر إلى نقطة حرجة جعل الناس ينبشون المزابل، حيث يزداد الفقر سنويًا بنسبة 5٪، ووصل عدد المحتاجين لمساعدات إنسانية 15.9 مليون يمني حسب ما تأكده التقارير الأممية[1].

وأكدت الدراسات الأكاديمية أن دخل الموظفين أنهار إلى أكثر من عشر مرات منذُ 1990م.

لقد تساوقت عملية الخصخصة بعد حرب 1994 م، مع عملية نهب البيوت والمصانع والمؤسسات، والمتنفسات والجبال، والحدائق، والشواطئ والأراضي الزراعية وأراضي الجمعيات السكنية واختلط الحابل بالنابل. كان تصرف السلطة بعد الحرب مثيرًا للدهشة، فهي وفرت حقًا للأفراد لنهب ما يستطيعون أخذه (سيارات، سلع، تجهيزات، آثار) وقامت برشوة النخب المساندة، بمنح قطع أراضٍ ووظائف واحتفظت لنفسها بكامل الثروة المتمثلة بالمصانع والمؤسسات الحكومية والأراضي الشاسعة وعائدات النفط وكذا حق توجيه الاستثمار لما تخزنه باطن الأرض[2].

وتشير البيانات إلى أن:[3]

---

(1) (الأمم المتحدة تعلن خطة احتياجات إنسانية لليمن خلال 2015م)، 14أكتوبر (عدن)، العدد 16308، (9/ 3/ 2015م)، ص 5.

(2) أحمد عبد الله الصوفي، الاعتراف المنيع في المسألة اليمنية، ط1، (صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، 1999م)، ص 274.

(3) (ملف: عدن تتعرض لأكبر عملية نهب)، الوطني (عدن)، العدد 53، (23/ 7/ 2009م)، ص 6-12.

- 223 شيخًا ونافذًا يستولون على سفارات وشركات ومؤسسات ومقرات وملاعب وأسواق ومتنزهات في عدن.
- تم نهب 111 مشروعًا استثماريًا.
- واستيلاء أربعة نافذين على 8000 قطعة أرض في عدن.
- آلاف الأراضي يستحوذ عليها وزراء وشيوخ وعسكريون ومسئولون نافذون.
- إلغاء 42 مشروعًا استثماريًا في عريش عدن وتم صرفها لقياديين.

وحدثت في هذه المدينة الوديعة تحولات قاسية ذات صبغة سلبية أثرت على إيقاع الحياة المدنية وعززت روح الفوضى والنزعات العصبية والقبلية والعشائرية والمذهبية على حساب السلم الاجتماعي والوئام المدني:

1. تحطيم هيئات ومؤسسات الدولة واستبدال العادات والأعراف القبلية بقوانين وأنظمة الدولة وإفراغ الهيئات والمؤسسات النظامية من مضمون العدل والإنصاف، والتعامل بانتقامية شديدة مع الأنظمة والقوانين، حيث دأب البعض في المراجع المسؤولة إلى تقديم العُرف والعادات والأعراف القبلية على سلطان النظام والقانون (مثلما حدث في التحكيم القبلي ما بين قائد المنطقة العسكرية وقبائل قرو في مدينة عدن في 3/ 11/ 2001م، وقضية صحيفة الأيام في مايو 2009م، حيث حاولت السلطة حل الموضوع بالأعراف والوساطات).
2. نهب الأراضي والممتلكات الخاصة والعامة بطريقة جلفة للغاية، ففي الوقت الذي يحرم فيها أبناء محافظة عدن من الحصول على قطعة أرض للسكن، تُمنح مساحات شاسعة لشيوخ ومتنفذين على شكل هبات وعطايا، والمضحك عندما تنشب مشكلات قبلية في

المحافظات الأخرى يتم تعويضهم بأراضٍ في مدينة عدن.

3. شد الناس إلى الماضي للبحث عن جيناتهم وأصولهم وأعراقهم وقبائلهم وعشائرهم، والتعامل مع المواطنين على أساس قبلي وعشائري وأسري وعرقي ومناطقي، وليس على أساس وطني.
4. بسبب اهتزاز شوكة العدل لجأ الناس لأخذ حقوقهم بالقوة بمنأى عن سلطان النظام والقانون والهيئات الضبطية، ولجأوا إلى القبائل والعشائر وأهل الشوكة لحمايتهم وصون حقوقهم أو للاستقواء على الضعفاء الذين ليس لهم سند قبلي وعشائري.
5. إعطاء سلطات استثنائية للشيوخ والوجوة التقليدية والدينية والعصبوية لحل قضايا المواطنين والتوسط لدى السلطات بهذا الشأن غير مكترثين بالأنظمة والقوانين.
6. تنصيب شريحة واسعة من الأفراد كشيوخ يتحصلون على رواتب وهبات ومساعدات من الدولة ومن مصلحة شئون القبائل.
7. شيوع النعرات القبلية والعشائرية والعنصرية والإثنية بشكل مدوٍّ لم يسبق له مثيل في مدينة عدن. ففي هذه المدينة عاش الناس من جميع مناطق اليمن وأفراد من جنسيات عربية وأجنبية جنبًا إلى جنب متحابين متعاضدين، لا تلوث قلوبهم فيروسات الحقد والعنصرية، وتشكلت في هذه المعمعة بيئة اجتماعية متسامحة لا تقوم على أساس الجنس والمذهب والأصل والعشيرة والقبيلة، وإنما على أساس إنساني يقوم على مفهوم من أنت؟ وليس من أين أنت؟ ولا من أي قبيلة أنت؟ ولا من أي دين أو مذهب أنت؟ ولا من أي عرق أنت؟!!!.
8. انهيار مدماك الأنظمة والقوانين والمؤسسات وتسيد قيم الفوضى التي تم غرسها بالإكراه مثل جمع الضرائب على طريقة الشيخ في

القرية، وبأساليب غير عفيفة، حيث يدور مورد الضرائب على الأسواق والمحلات التجارية ومعه ثلة من العسكر يفرض ضرائب غير عادله على الباعة وأصحاب المحلات التجارية، ومن يعترض على ذلك يتعرض للإهانة والضرب ولربما للسجن، ويتم بيع نقاط الضرائب في مداخل المدن ومنها عدن على مشائخ ومتنفذين يقومون بجمع الضرائب حسب هواهم.

9. تطبيق القوانين واللوائح بطريقة نزقة ومتعسفة على البسطاء والصحف والصحفيين ورجالات العلم والثقافة ومنظمات المجتمع المدني وضد التجمعات المدنية السلمية، ويتم الزج بهم في السجون واستخدام عنف غير مبرر خارج جادة النظام والقانون ويُقمع المطالبون بحقوقهم المشروعة في العمل وزيادة الرواتب ووقف الاستقطاعات غير القانونية من رواتبهم، والمطالبة بعودة الموظفين المدنيين والمعسكريين إلى أعمالهم، والمطالبة بتحسين خدمات الماء والكهرباء، ومحاسبة أهل القلم والرأي على ما يكتبونه ويبثونه، وهذا ما حدث لصحيفة "الأيام" و"المستقلة" و"الأهالي" و"المصدر" و"الوطني" و"الديار" و"النداء" و"الشارع"، عندما أوقف وزير الإعلام في 6/ مايو/ 2009م صدور هذه الصحف تحت مسمى "الحجز الإداري" والهجوم المسلح على صحيفة "الأيام"، يوم الأربعاء 13/ 5/ 2009م، للقبض على رئيس تحريرها الأستاذ هشام باشراحيل.
10. تعيينات المسؤولين في المؤسسات المدنية والعسكرية على أسس قبلية وعشائرية وفئوية ضيقة.
11. العزلة الاجتماعية حيث دأبت المجاميع القبلية والقروية على نقل أعرافها وقيمها إلى مدينة عدن، خالقة حالة عزلة اجتماعية في

المجتمع المدني، حيث أن هذه المجاميع والجماعات لا تتخالط مع الجماعات الاجتماعية الأخرى، حيث تعيش في عزلة داخلية تقطع أوصال التواصل المدني والانفتاح الحضاري. فهذه المجاميع لها مجالسها الخاصة ولها أفراحها وأتراحها وإيقاع حياتها اليومية بمنأى عن الفضاء الاجتماعي العام المنفتح على كل الجماعات الاجتماعية والذي لا يميز بشكل عنصري بين جماعة اجتماعية وأخرى، ولا يضع مسألة النسب ورابطة الدم القبلية والعرقية على رأس التواصل والتدامج الاجتماعي.

12. انهيار التعليم وتسرب الفساد بين شرايينه وانحدار مستويات الثقافة وتدهور القيم الاجتماعية وشيوع ثقافة الكراهية والعنف، وثقافة النسب والتعصب، وثقافة الاستبداد والبلطجة والعرف القبلي، على حساب القيم المدنية وثقافة التسامح وحرية العقل والرأي والضمير. وقد فرض مشائخ القبائل المسيطرون على نظام الحكم أعرافهم تلك قسرًا على المجتمع لأن المواطن باختصار، لا يجد طريقًا لنيل حقه، فمسئولو الدولة الذين يتوجه إليهم المواطن بشكواه يحيلونه للاحتكام إلى أعراف القبيلة[1].

13. بيع الوظائف واحتكارها على الفئات القوية من أصحاب الشوكة وأبناء الشيوخ ورجالات الدولة والعسكر، وحرمان البسطاء أصحاب المؤهلات الذين لا يملكون عشائر وقبائل قوية ولا يسندهم جاه ولا مال.

14. برزت إلى السطح ظاهرة الثأر والتسلح كنتيجة لضعف وهزال مؤسسات القوة النظامية، حيث تشير البيانات إلى وجود 60 ألف

(1) باتريك كريجر، مرجع سابق، ص 10.

قطعة سلاح لدى القبائل والأفراد في اليمن: ووفقًا لبعض زعماء القبائل فإن حمل السلاح يعتبر جزءًا من الثقافة القبلية إذ أن (رجل القبيلة على استعداد للتخلي عن كل شيء ما عدا سلاحه). وقد تم تسجيل أكثر من 77 ألف حادثة بالسلاح وجريمة خلال ثلاث سنوات، منها 25٪ بسبب عوامل سوء استخدام الأسلحة وإطلاق الأعيرة النارية في المناسبات بشكل عشوائي خصوصًا في الأعراس والمناسبات الدينية المختلفة. ويذكر أن إحصائية رسمية صادرة عن وزارة الداخلية كشفت عن وقوع 45 ألف جريمة خلال الأربع السنوات الماضية 50٪ منها بسبب عوامل سوء استخدام السلاح[1].

15. فرض الوضع ظلمته على المناشط الثقافية والتنويرية وتقهقر مؤسسات الثقافة والتعليم والتنوير وانتشرت المعتقدات الصلدة والأفكار الظلامية، وعلت أصوات التكفير والمنع والزجر والحجر والتحريم بصورة طائشة بعيدة عن قسطاس الحكمة والتبصر.
16. حلت محل الحراسات المدنية للمرافق والمؤسسات المدنية والحكومية حراسات عسكرية مدججة بالسلاح، تلتهم جزءًا معتبرًا من ميزانيات المرافق والمؤسسات، وقد تكون هي المتسببة بأعمال السلب والنهب لبعض المرافق مهمتها الترويع وخلق ثقافة الخوف لا نشر الطمأنينة والهدوء.
17. المظاهر المسلحة في أحياء وجادات المدينة وزيادة حدة الحوادث الأمنية المقلقة.
18. بيع الأسلحة والذخائر بصورة علنية ومستترة.

---

(1) حديث المدينة (تعز)، العدد 10، (9/ 8/ 2009م)، ص 1، 14.

19. إطلاق الأعيرة النارية الحية في الـولائم والأعـراس ولحظات الفـرح والحزن والغضب.

20. تدهور الخدمات الصحية والبلدية والماء والكهرباء والانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي والماء وشيوع استخدام الموتورات لضخ الماء بطريقة مزعجة ومقرفة للغاية، وازدياد استخدام الحمير والجمال والبغال لنقل الماء إلى المنازل.

21. شيوع ظاهرة الثأر في المدينة وانتقال الاحترابات القبلية والثأرية من الريف إلى المدينة.

22. تشديد الخناق على حرية المرأة وسلب حقوقها من زاوية فعلية وحقيقية، وتضخيم دورها في الخطابات والمهرجانات السياسية والمدنية.

23. تعيين شيوخ وعقال للحارات على غرار شيوخ وعقال القرى والقبائل في المناطق الريفية الشمالية لتطبيع الوضع القبلي والعشائري ومسح بصمات المنظمات المدنية والحزبية الحديثة لصالح القوى التقليدية.

24. تشجيع استزراع وتأسيس المنظمات والهيئات القبلية والعشائرية والمناطقية والريفية ذات البعد العصبوي لمزيد من التشظيات الاجتماعية والعصبوية الضيقة، وتضييق الخناق على المؤسسات المدنية الحديثة وإفراغها من محتواها الأساسي وحرفها عن جادة الصواب، إما بالاختراق، أو المضايقات تحت مظلة القانون، أو المحاربة المستترة ورفع الدعم عنها، وتحويلها إلى هياكل حقيرة عاجزة حتى عن الدفاع عن نفسها وحقوق منتسبيها.

25. طمس ما هو إيجابي وحسن في عدن والمناطق الجنوبية الأخرى، وتغيير أسماء الشوارع والمدارس والمرافق العامة. وآخر ما قام به النظام ترحيل وثائق المكتبة الوطنية التي تحتوي السجلات المدنية والبلدية إلى صنعاء، وسبق ذلك بأعوام السطو في منتصف الليل على أرشيف تلفزيون وإذاعة عدن ونقل كل المحتويات إلى تلفزيون صنعاء[1]، وتم استبدال بعض الموظفين في المؤسسات بموظفين آخرين وشمل ذلك حتى رجل المرور في الشارع. ومنذ عام 1994م يقوم النظام بتعيين مسئولين في مناطق ومدن الجنوب يقومون بعملية نهب منظمة للأموال العامة كما قاموا بسرقة الأراضي وبعضهم قاموا بتحويل أموالهم التي اكتسبوها بطريقة غير مشروعة إلى مصدر للربح من خلال المجازفة والمحاولات المحمومة لتطوير ذواتهم. أما ساحل المدينة (عدن) الذي كان في يوم ما مزدانًا بألوان الطيف فقد أصبح يعج بالمنازل والأكوام الإسمنتية التي صممت كمنازل سياحية ذات طابق واحد[2].

وانتشرت ظاهرة البناء العشوائي غير المخطط، حيث يتم البناء فوق خطوط الكهرباء وأسلاك التلفون والمجاري والسطو على المقابر والحدائق العامة والمتنفسات ومصادرة ممتلكات وأراضي البسطاء وأملاك الجمعيات السكنية والزراعية:

ففي محافظتي عدن ولحج توجد (75 جمعية زراعية) و(15 مجموعة إنتاجية) تقع على مساحة قدرها (7900) فدان بموجب العقود الرسمية

---

(1) رؤية الحراك الجنوبي السلمي.. الجذور والمحتوى والحلول والضمانات المقدمة إلى مؤتمر الحوار الوطني (صنعاء: مكتبة كنعان للطباعة والنشر، 2013م)، ص 29.

(2) نص تقرير صادر عن "دورية المصالح الأمريكية"، التي يرأس تحريرها المفكر فرانسيس فوكوياما، المصدر، العدد 23، (29/ 4/ 2008م)، ص 8.

المصروفة من الدولة خلال الأعوام 91 و92 و1993م، وتضم هـذه الجمعيات والمجموعات (17970) عضوًا[1]. وقد تم نهب هذه الجمعيات وتم الاستيلاء على 4.5 ملايين متر مربع من الأراضي المصروفة للمستثمرين، وإعادة صرفها لشيوخ قبائل، ولتجار متنفذين، ولوزراء، ولكبار القادة العسكريين[2].

الخاتمة

لقد بسطنا في البحث ملامح التشظيات والتفككات في القبيلة (الشمال)، والتي يأتي على رأسها ظهور الحركة الحوثية والحروب القبلية والصراعات البينية والتشظيات القبلية وتسرب القيم العصرية، والتحالفات القبلية الجديدة بين السلطة وقوى قبلية جديدة، والانفتاح، وزيادة الوعي لدى القبائل، وتضعضع القيم القبلية والعرف القبلي، وتأثير الديمقراطية والتعددية الحزبية على القبيلة، وضغط القوى المدنية المعارضة لأعراف وقيم القبيلة التي تضرب في الصميم مبدأ العدالة والمواطنة المتساوية، وعدم مباركة القوى الخارجية للقبيلة مثلما كان في السابق.

وعليَّ واجب الإشارة إلى أن وجود دولة مدنية عادلة (دولة النظام والقانون) ونظام ديمقراطي شفاف، سيخفف كثيرًا من النزعة القبلية والعصبوية وسيجفف منابع القيم والسلوكيات القبلية السلبية المتقاطعة مع الأمن والاستقرار والتسامح والحرية والنماء والعدالة والمواطنة الواحدة.

وفي نفس المنحنى، فإن ترنح الدولة وسقوط مؤسساتها وهيبتها في الجنوب خلق الفوضى والاضطراب والعنف ومهد السبيل لإعادة اللحمة

(1) (المصانع والمؤسسات والمرافق المستولى عليها في المحافظات الجنوبية)، التحديث (عدن)، العدد 86، (17/ 8/ 2009م)، ص 3.

(2) رؤية الحراك الجنوبي السلمي، مرجع سابق، ص 24.

القبليـة والعشـائرية للمدافعـة عـن الـنفس ولسـد الفـراغ الـذي خلفـه انهيـار المؤسسات النظامية. ومن هنا بدأت النزعات القبلية والعشائرية والبحث عـن الأصول والأنساب وحدود القبائل والاحتراب القبلي والعشائري تطفـو علـى السطح.

فالسياسـات غيـر المتزنـة قطعـت أوصـال المجتمـع وأشـعلت فتيـل العصبيات وأيقظت الروح الهامدة للقبيلة والانسياق خلف الشعارات الضـيقة والمشاريع الصغيرة الهادفة إلى تفتيت اللحمة الوطنية كـردة فعـل علـى الظلـم والاعتساف والفساد والنهب والتصلب وافقار المجتمع وامتصاص الخيـرات وتسـيد القبيلـة والعصـبيات الضـيقة التـي تقمـع روح الإنصـاف والمواطنـة المتساوية وتختزل الوطن في العشيرة والقبيلة والأسرة.

خلاصة القول، انتعشت القبيلـة والعصـبيات المحليـة في عـدن والمنـاطق الجنوبية الأخرى للأسباب التالية:

1. انهيار مؤسسات الدولة.
2. التطبيـق الأعـرج لمفـردات الديمقراطيـة في المجتمـع وممارسـة المركزية والشمولية في الحكم.
3. انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية.
4. عدم الأخذ بما هو أحسن في النظامين الشطريين السابقين.
5. الممارسات الشطرية والقبلية والعشائرية التي تطعـن مبدأ المواطنـة الواحدة.
6. انتهاب الأموال.
7. شيوع ظاهرة الفقر والبطالة.
8. تكـريس الـوعي القبلـي علـى حسـاب الـوعي الـوطني والقـومي والإنساني.

9. غرس مبدأ العرف القبلي والعادات والتقاليد التي تؤدي إلى ظاهرة التمييز بين المواطنين.
10. شيوع ظاهرة التشدد والتعصب.
11. انهيار نظام التعليم والثقافة والتطبيب والخدمات.
12. الظلم والاعتساف.
13. ركة وهشاشة أدوار مؤسسات الاتصال ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك الأحزاب السياسية.
14. تهميش المرأة واحتقار الفئات الضعيفة على أساس عصبوي.
15. فرض القيم القبلية السلبية وإضعاف القيم المدنية.

لقد عطل النظام القبلي تطور اليمن، فالبلد لا يحتكم إلى القانون وإنما إلى القوة والنفوذ والوجاهة. فتراجع دور الدولة، وفقد الأمن، واضطربت الأوضاع وانزوى القضاء، وغابت العدالة. وكانت النتيجة الطبيعية أن أصبحت البيئة طاردة للاستثمار ورؤوس الأموال الأجنبية. فلم يتوسع الاقتصاد، ولم تتحرك عجلة التنمية بما يتناسب مع نمو السكان، وكان من عواقب ذلك أن اتسعت مساحة الفقر وتردت الخدمات العامة وضاقت فرص الظفر بحياة كريمة وفقد الشباب الأمل في المستقبل[1].

(1) مايكل جريفين، مرجع سابق، ص 10.

المراجع

1- العربية

كتب

أبو غانم، فضل علي أحمد، البُنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير. ط2. صنعاء: دار الحكمة اليمانية، 1991.

أبو لحوم، سنان، اليمن، حقائق ووثائق عشتها من قيام الوحدة، 2006، صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، 2008.

ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، بيروت: دار الفكر. د. ت.

الأحمر، عبد الله بن حسين، مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر قضايا ومواقف. صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، 2007.

التقرير الاستراتيجي اليمني 2007. صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2007.

الجابري، محمد عابد، فكر ابن خلدون - العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي. ط6. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

الشرجبي، قائد نعمان، القرية والدولة والمجتمع اليمني. بيروت: دار التضامن للطباعة والنشر، 1990.

الشميري، سمير عبد الرحمن، العصبية وتجلياتها في المجتمع اليمني المعاصر. صنعاء: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1998.

الشميري، سمير عبد الرحمن، المجتمع المدني والمواطنة المتساوية. صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، 2008.

الشميري، سمير عبد الرحمن، سوسيولوجيا الثورة الشعبية اليمنية. صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، 2012.

الصوفي، أحمد عبد الله، الاعتراف المنيع في المسألة اليمنية. صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، 1999.

الظاهري، محمد محسن، الدور السياسي للقبيلة. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.

العبدلي، سمير، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

غلاب، نجيب، لاهوت النخب القبلية. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2010.

المسعودي، عبد العزيز قائد، اليمن المعاصر من القبيلة إلى الدولة 1911-1967، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.

المقحفي، إبراهيم أحمد، معجم البلدان والقبائل اليمنية. صنعاء: دار الكلمة للطباعة والنشر، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والطباعة والنشر، 2002.

الموسوعة اليمنية في أربعة مجلدات. ط2. صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، 2003.
القصير، أحمد، التحديث في اليمن والتداخل بين الدولة والقبيلة. القاهرة: دار العالم الثالث، 2006.
المولى، سعود، اليمن السعيد وصراعات الدين والقبيلة. بيروت: مدارك، 2011.
الهمداني، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب، الإكليل، تحقيق محمد بن علي الأكوع. بغداد: دار الحرية، 1980.
مانع، إلهام، القبيلة والدولة. صنعاء: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2003.

الدوريات

الشميري، سمير عبد الرحمن (عدن المدنية والحراك الثقافي)، المستقبل العربي، السنة 23، العدد 259، 2000.
الشميري، سمير عبد الرحمن (المجتمع المدني والجماعات التقليدية)، البلقاء للبحوث والدراسات، العدد 1، 2005.
جراسيموف، أوليج (القبيلة في اليمن)، مجلة قضايا العصر، السنة 11، العدد 4، 1991.
جريفين، مايكل (وطويت مظلة القبيلة في اليمن)، الوسط، 13/ 2/ 2008.
كريجر، باتريك (اليمن.. المشائخ والرئيس ومأزق الوحدة في الجنوب)، إيلاف، 1/ 9/ 2009.

2- الأجنبية

Books

Alsoufi, Ahmed, The Tribal - Brotherhood Alliance, Riad El-Rayyes Books S.A.L, Beirut-Lebanon 2013.
Huntington, Samuel, Political Order In Changing Societies, Bombay, India, Vakils, Feffer and Simons Private Ltd, 1975.
Hunter, F.M.Sealy, C.W.H, Arab Tribes In The Vicinity Of Aden, Bombay, printed at the Government Central Press, 1908.
Morton, H. Fried, The Nation Of Tribe, Menlo Park, California, Community Of Publishing Company, 1975.

Periodicals

Abo Alsrar, Fatima, Democratic Governance in a Tribal System, Central European University, Center For Policy Studies, International Fellowship Program, 2005-2006.
Derek B Miller, Demand, Stockpiles, and social controls: small weapons in Yemen, the graduate institute of international studies, A publication of the small Arms Survey. Occasional Paper, No.9, Geneva, May 2003.
R.B.Sergeant, Dawlah, Tribal Shaykhs, the mansab of the waliyyah saidah, qasmah, in the Fadli sultanate, South Ariabian Fedration, in Mooawiah Ibrahim (ed) Arabian Literature In Honower Of Mahmoud Ghul, 2001.

المبحث الرابع

حرب عبثية وقبائل تبحث عن الغنائم

مدخل

المشهد العمومي يموج بالفوضى والحرب والغوغائيات والفقر والفساد وانعدام الثقة بين القوى المتحاربة والمكونات السياسية وغياب العقل المتزن واختلاف شبكة المصالح وشقشقة الخطب النارية والحوارات والاتفاقيات التي لا تطبق مفرداتها على أرض الواقع في بلد عارٍ من المهاجع الدفاعية الرئيسية، بلا سلطة ولا جيش وطني ولا أمن ولا استقرار ولا قيادة موحدة (سياسية وعسكرية) ويقف على إرث ثقيل من الصراعات والاحترابات والانقسامات المؤلمة:

- ما هي سمات الرأي العام والوضع العمومي في التراب الوطني؟
- ما هي متطلبات الحرب ومميزات العقل المتصلب؟
- ما هو موقف القبائل من الحرب الدائرة في اليمن؟

هذه هي أسئلة سنجيب عليها بصورة مكثفة في هذا المبحث الذي يحتوي على:

1. الحرب والعقول المتصلبة.
2. البعد الإقليمي والدولي للأزمة اليمنية.
3. موقف القبائل من الحرب الدائرة في اليمن.

1- الحرب والعقول المتصلبة

الحرب كما يؤكد علماء الاجتماع السياسي هي استمرار للسياسة، وقد عرفها **لاجورجيت**: بأنها "حالة من الصراع العنيف الذي يقوم بين جماعتين او

عـدة جماعـات مـن أفـراد منتمـين إلـى النـوع نفسـه بنـاء علـى رغبـتهم أو إرادتهم"[1].

والسياسة الخرقاء والإدارة الشوهاء لمقاليد الأمور تؤدي إلى مهالك وحروب وكوارث، ولقد أكد أفلاطون (427-347ق.م)، في عصور سالفة، أن خطأ السياسي يختلف عن خطأ الإسكافي أو الإنسان البسيط، فخطأ الإنسان البسيط؛ تكون أضراره صغيرة ومحدودة، أما خطأ السياسي فأضراره عظيمة وجسيمة تؤدي إلى حروب وإبادة البشر وتحطيم الحضارات التي قد تتحول إلى أثر بعد عين.

فالرأي العام في اليمن معجون بمآسي الحرب وآثارها المدمرة التي تركت بصمتها السلبية على جميع الصعد وأدت إلى نكبات وانكسارات واكلاف بشرية ومادية وروحية.

والرأي العام حسب التعريفات العلمية هو موقف الناس من قضية ما، أو على حد تعبير العالم **مينار** "هو مجموعة من الاتجاهات والمشاعر التي يكونها قطاع كبير من الناس في فترة معينة تحت تأثير الدعاية"[2].

وهناك عوامل مؤثرة في الرأي العام اليمني نبسطها على النحو التالي:

1. العامل السياسي (النخبة السياسية).
2. العامل الاقتصادي.
3. العامل العسكري (جبهات القتال).
4. العامل القبلي.
5. العامل العقائدي - الديني.
6. التعليم والثقافة.
7. الوسط الاجتماعي - الجغرافي.
8. الأسرة والتنشئة الاجتماعية.

9. الفضاء العمومي والأحداث الدراماتيكية المتسارعة.

10. وسائل الاتصال.

11. الدعاية والحرب النفسية.

12. السمات الشخصية والعوامل الوراثية.

واتجاهات الرأي العام في اليمن المتصلة بتدخل قوات التحالف العربي يمكن أن نختزلها على النحو التالي:

الاتجاه الأول: مساند بشكل مطلق للشرعية وقوات التحالف العربي.

الاتجاه الثاني: مساند للشرعية وقوات التحالف وممتعض من الانهيار الأمني والأوضاع السيئة في الفضاء العام.

الاتجاه الثالث: وسطي لا مساند ولا مؤيد ولا معادٍ للشرعية وقوات التحالف العربي.

الاتجاه الرابع: متذبذب ويقف حسب المصلحة والنزعات النرجسية، عندما يتم ضخ الأموال والعطايا وتحقيق المصالح المادية والمعنوية لهم يقفون إلى جانب الشرعية وقوات التحالف والعكس صحيح (القبائل الشمالية والشمالية الشرقية)

الاتجاه الخامس: معادٍ بشكل مطلق للشرعية وقوات التحالف ومؤيد لقوات صالح والحوثيين خاصة في المناطق الشمالية والشرقية وضد التدخل الأجنبي في اليمن.

وبوجه عام فإن الرأي العام اليمني ليس ثابتًا، بل يتحول ويتغير تبعًا للمصالح والظروف والمستجدات. واستمرار الحرب دون حزم وجزم وعدم قدرة الشرعية على تقديم أمثولة في النماء والانتظام العام والسكينة والاستقرار في عدن والمحافظات المحررة يغير شوكة الرأي العام المؤيدة للشرعية ودول التحالف العربي لتصب في خانة الزمر الانقلابية.

وأحسب أني لست بحاجة للقول إن السياسيين المعتوهين يزعجوننا برطاناتهم حين يسرفون في الشطط ولغة العنتريات المضمخة بشحنة وطنية ومذهبية وطائفية عالية في التشنج والتثوير لدغدغة أحلام الجماهير وتحشيدها والزج بها كوقود في الحرب، ولم يخطئ قلم من قال:

"عندما يُبتلى الوطن بالحرب يستدعون الفقراء للدفاع عن الوطن، وعندما تنتهي الحرب يستدعون الأغنياء لتقاسم الغنائم ونهب الثروات المتبقية"، وفي نفس المسرب يقول **هنري برجون**: "الحرب.. هي تسلية الزعماء الوحيدة، التي يسمح لأفراد الشعب بالمشاركة فيها"، فيقومون بتحشيد الجماهير للتظاهر والصراخ وتأييد نهج الحرب والاقتتال العبثي بغير هدى، وهذه الجماهير بوعيها الضبابي لا تدرك مصالحها التي تختلف جذريًا عن مصالح النخب المتطاحنة الطامحة إلى مزيد من التجبر والتنمر على الشعب والهيمنة والسيطرة وجمع الثروات بطرق غير مشروعة، فهذه النخب متعجرفة ومسكونة بروح العظمة، لا تحفل بالشعب الذي يزلزله العذاب والفقر والتشرد وتأكله نيران الحرب المشتعلة.

الحرب تحتاج إلى:

1. قيادة سياسية موحدة.
2. قيادة عسكرية موحدة.
3. وعي وطني وإنساني وعقيدة عسكرية منيرة.
4. إمكانيات مادية وبشرية وتدريب وتسليح عسكري منظم.
5. إرادة حرة ومواقف وطنية شجاعة.
6. وحدة وطنية وحاضنة شعبية.
7. تنظيم عسكري ومدني على أسس حديثة.

8. روح معنوية عالية.

9. ثقة في القيادة السياسية والعسكرية.

10. وضوح في الأهداف.

11. مساندة إقليمية ودولية صادقة.

يلوح لي وأنا على يقين من ذلك، أن الزُمر المتصارعة (القسط الأعظم منها) لا هم لها سوى السلطة والثروة وانتهاب الأموال في فضاء مرعب مسكون بالفساد والفوضى والمراهقة الصبيانية وتعابير الفزع والدهشة، وبكم رهيب من الإثارة والضوضاء وسقوط القيم الأخلاقية.

المراجع المسؤولة متخاذلة ونائمة، تركت الشعب يعيش في الظلمة والضيق لا شوكة له ولا سند ولا عضد، تنهشه أنياب الأشرار من أهل القوة والجهالة والسفه، ومكنت الزُمر والجماعات المسلحة والمليشيات من السيطرة والتحكم وترسيخ أقدامها في الفضاء العمومي وتتغافل عما يحدث في الواقع من هرج ومرج وفساد وفوضى واقتتال وانعدام الأمن والسكينة العامة، تتغافل عن الأزمات الطاحنة في الرواتب وأقوات الناس وانقطاعات الكهرباء والماء وانهيار الخدمات وانعدام السيولة النقدية وارتفاع أسعار المواد الغذائية والإضرابات والاعتصامات والاغتيالات والعمليات الإرهابية وأزمات المشتقات النفطية واضطراب الأعمال والدراسة وقطع الطرقات وتفشي روح العداء والتعصب والكراهية العمياء بدون لب وبصيرة.

هذه الأمور وغيرها جعلت المجتمع يعيش فوق صفيح ساخن وفي حلقة مفزعة وخبيثة من الفراغ والجهالة والتدهور والانهيار الشامل، في وقت تعيش فيه النُخب في أمن ورغد وبحبوحة.

وإذا أردنا المصارحة وحل المعضلات لا بد من إرساء مداميك دولة الحق والقانون والمؤسسات بطريقة عقلانية.

الفاسدون وشذّاذ الآفاق يعيشون عصرهم الذهبي، ينهبون كل شيء ويجرفون كل شيء لا وقت لهم سوى الجرف واللهف والنهب بشراهة متناهية، يمتصون دم الشعب وروحه ولا يحفلون بوجع وآهات وآلام الشعب، ويمارسون نهجهم المشين بحماية من قوى متنفذة ومتعجرفة ومتسلطة شريكة معهم بصورة مستترة في عمليات النهب وابتلاع الخيرات وتدمير العمران وصناعة الأزمات والمشاهد التراجيدية التي تخلو من صور الرحمة والعدالة، ويعطلون إمكانية النهوض والبناء والإصلاح، ويدمرون الأبنية السلطوية، ويعطلون الآليات القانونية، ويزجون بالمجتمع في صراعات دامية، ويدوخون المواطن بأزمات منسوجة بأناملهم لإحداث الشلل والعجز والتيبس في عروق وأنسجة المجتمع، ولقد صدق أحد المفكرين حين قال:

"أعداؤنا ليسوا المجرمين والجهلة والبسطاء، بل الأذكياء من الفاسدين".

فالمواطن البسيط يعيش على شيء من القلة والشظف والحاجة القاهرة في وضع تزداد فيه سطوة المليشيات والجماعات المسلحة وغياب الرؤية السياسية السليمة والعقل المستنير. فمن السذاجة القاتلة تصور بناء دولة بعناصر غوغائية وبلطجية، أو ممن يجيشون الغرائز العصبوية الممقوتة ويخلخلون الهوية الوطنية وأنساق الضبط الاجتماعي بانتهازية وارتزاق سياسي، ويضربون إسفينًا في جدار التلاحم الوطني، ويزجون بالبسطاء والمطحونين في الحروب والانزلاقات العنيفة للحفاظ على مجدهم وثرواتهم بنهج من المراوغة والتلاعب بالمتناقضات والتملص من الحقائق.

"لا تقف مع مليشيا ضد وطنك حتى لو كان الوطن مجرد مكان تنام على رصيفه ليلًا" حسب قول الأستاذ/ جمال عامر:

لقد استطاع أهل السلطة والقوة وأعداء النور والتغيير كسر رقبة الثورة اليمنية التي انطلقت شرارتها في فبراير 2011م وتحولت إلى فوضى وفساد واحترابات وانهيارات شاملة التهمت الأخضر واليابس في المجتمع.

فالثورة سارت بلا وعي ولا تنظيم، وقوى الثورة متلاطشة وهشة الوعي، والتنظيم والجماهير تسير بلا هدى.

فالجماهير تتحرق شوقا لرؤية فجر جديد ولقيادة تصوب مسلكها وتقودها صوب الغايات المرجوة وتريد الانعتاق من التسلط والفساد والفوضى والفقر والجهل والأمراض العفنة والخروج من بوتقة الحرب.

ووسط هذا الزحام والضوضاء الصاخبة لا يسعنا إلا أن نشهد للنخب الفاشلة بالتفوق في سك الشعارات وشحن المجتمع ببذاءات وسفه وبلطجة وإشعال حرائق الفتن والتشرذمات والتشظيات في نسيج اللحمة الوطنية.

الثغرة الخطيرة في نهج بعض الزمر أنها مغرمة بشعارات الحداثة وتظن أنها صاحبة الثورة والتحديث والديمقراطية والدولة المدنية وحقوق الإنسان والمواطنة المتساوية وتنظر بشيء من السخرية إلى القوى السياسية والمدنية والأهلية الأخرى، وهي مفعمة بثقافة الشعارات إلى حدود لا توصف وتتحدث بمصطلحات ومفاهيم رنانة لا تعرف ماهيتها وغايتها ولا تستطيع تفكيك بنية الشعارات والجمل الاستعراضية. ووصل الغرور ببعض الأفراد والاتجاهات إلى الاعتقاد أنها هي الديمقراطية وهي الحرية وهي المواطنة الواحدة وهي المشروع الحضاري وهي الممثلة الشرعية الوحيدة لقضايا المهضومين، وهذا اعتقاد خاطئ ومدمر لأن بعض الشخصيات والاتجاهات يقعون في تناقضات وجدانية ومسلكية كبرى:

- يريدون الديمقراطية وهم غير ديمقراطيين.
- ينادون بالتسامح والحوار وهم غير متسامحين يهتكون روح الحرية والحوار.
- ينتقدون الفساد وهم مفعمون بالفساد المادي والحسي والمعنوي بمستويات مختلفة.
- يطالبون بالمواطنة المتساوية وهم أنداد للمساواة ومتعصبون إلى درجة لا توصف ولكن بشعارات متحضرة.
- يرفعون شعارات الطهارة والشفافية ورائحة القسوة والعنف والحقد والمكر تفوح من أجسادهم.
- يطالبون بالتعدد والانفتاح وهم شموليون من رأسهم حتى أخمص أقدامهم.
- يشكون من الظلم ويمارسون ظلمًا أقسى مما يشكون منه.
- إنهم مع حرية الرأي والمعتقد بصورة فسيفسائية، ومن زاوية عملية قاتلون لكل صوت حر يجاهر بقول الحق.
- يريدون دولة النظام والقانون إذا كانوا ممسكين بزمامها، ويحطمون دولة النظام والقانون ويعطلون عمل الهيئات والمؤسسات إذا كانوا خارج أركانها.

لقد دفعوا بالناس صوب الأحلام الرومانسية والأوهام وشحنوا عقلية البسطاء بشعارات غوغائية خالية من المضمون الوطني والإنساني ومترعة بقيم الكذب والفهلوة، لهم ألسنة جميلة معطرة بالنبل وبالقيم الرفيعة، وفي غميس الواقع يمارسون سلوكيات عفنة تحمل في طياتها قيم الخراب والفساد والدمار، ويعتقدون أنهم فوق الجميع بدون نقائص ولا عورات وهم في حقيقة الحال كهنة ولصوص يحملون شعلة الحرية والقيم المدنية الكاذبة.

وفي خضم الحرب المجنونة والشحن العاطفي والهوس والضوضاء والاضطرابات المفزعة يحتاج المجتمع أشد الحاجة إلى عقول نظيفة ومتزنة، وقد "سُمي العقل عقلًا لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك"[3].

وتشير المصادر العلمية إلى أن:

"العقل هو مصطلح يستعمل عادة لوصف القدرة على التمييز والإدراك واتخاذ القرار بالاستفادة من بيانات الدماغ البشري وخاصة تلك الوظائف التي يكون فيها الإنسان واعيًا بشكل شخصي مثل: الشخصية، التفكير، الجدل، الذاكرة، الذكاء، التحليل، وحتى الانفعال العاطفي يعدّه البعض ضمن وظائف العقل"[4].

وثمة أنماط للعقول: العقول الذكية وأخرى متوسطة الذكاء وتليها العقول العادية عند أغلبية أفراد الشعب.

إن جمود الواقع والبيئة الاجتماعية وفسادها وجهلها وتعفنها ساعد على إنتاج العقليات المتصلبة التي تخاف التغيير والديناميكية وتتمسك بكل ما هو بليد وعفن وفاسد ومتخشب.

العقل المتصلب: عقل غير منتج معرفيًا، عقل جامد يرضع من ثدي فكري متكلس يرفض الانفتاح والمثاقفة والتمازج الحضاري والإنساني ويميل إلى لغة العنف والإكراه والإقصاء والشطط والغرور المقزز (كلما صغر العقل زاد الغرور) "إيسوب".

ومن سمات العقل المتصلب:

1. الجمود والتغطرس والتمسك الحرفي بالمقولات والجمل والتكرار الممل للبديهيات.
2. الحفظ المتبلد للشعارات المسكونة بالثرثرة المجانية والجهل.
3. إعادة إنتاج الأخطاء والإصرار عليها.

4. التكفير الديني والتخوين الوطني.
5. عدم التسامح مع الاتجاهات المغايرة.
6. مناهضة الحرية والديمقراطية والرأي والرأي الآخر.
7. التناقض الوجداني والخواء الفكري.
8. الغوغائية والصراخ والهوس اللاعقلاني بطنين أجوف.
9. الإقصاء والثأر والتآمر والعنف والفتك بالمعارضين.
10. طموحات مثالية تقفز على الواقع وتفتقر للنضج السياسي والفكري.
11. ميل حاد لاحتكار الحقيقة وسلب حرية التعبير.
12. التكتل العصبوي والاستبداد والشمولية بشعارات إنسانية راقية.
13. السلفية المغلفة بعبارات فخمة ورنين أنيق.
14. النفور من النقد والمكاشفة والشفافية.
15. شخصنة الفكر والمؤسسات وضرب العمل المؤسسي والعقل المنتج.
16. الهيمنة وحب الترؤس والتسيد والتبختر وتضخيم الذات وعجز مزمن عن ضبط الغرائز البدائية.

ما نعانيه اليوم من احترابات وتشظيات وفساد وفوضى وجور واضطراب بوصلة الحياة، هو امتداد للسياسة العقيمة التي انتهجتها العقول المتصلبة المصرة على الجمود والتحجر والبقاء في سدة الحكم حتى آخر شهقة في الحياة.

العقل المتصلب هو عقل فاسد ضد عملية إصلاح المجتمع وضد التنمية الحقيقية وضد الحرية والعقل وضد أماني الشعب الذي ينشد السكينة والوئام المدني.

العقل المتصلب غوغائي بارع في سياسة الإغواء وذرف الدموع وتبديد الثروات، يميل دومًا للثرثرة والوعظ العاطفي والديني والمماحكات الجوفاء

ويتصلب في المواقف ويتاجر بالمبادئ ولا يريد سماع صوت الحق.

العقل المتصلب يقلب الحقائق رأسا على عقب ويعيش على زاد الماضي ويزيف الوعي بكثافة الشحن العاطفي والعزف على أوتار الضغائن والصراعات الطائفية والمذهبية والشطرية والقبلية والعشائرية ويدمر بشكل متفاحش نسيج اللحمة الوطنية بتفكير وسلوك هابط وعبثيه مقيتة.

العقل المتصلب يركب الموجات ويتاجر بدماء ودموع وعذابات وآهات الناس ولا هم له سوء الترف والنعيم واغتصاب الأموال وتسلق شجرة المجد.

وأصحاب العقول المتصلبة بألوانها الطيفية يتظاهرون بالطهارة والنزاهة ويلبسون ثياب القديسين ولا يشعرون بالخجل لتدميرهم الوطن وتحويله إلى خرائب وغابة للصوص والجرائم والرذائل والانحرافات.

لقد دمروا الشعب وأشعلوا الحرائق والحروب بعقول صلدة وما زالوا يصرون على نهج الحرب والنهب والكوارث، فهؤلاء أعداء للتنمية والنور والمعرفة، كسروا مداميك المجتمع ودمروا التعليم ومحقوا الرأسمال البشري حيث أصبح اليوم (الطبيب يدمر الصحة والمحامي يدمر العدالة والجامعة تدمر المعرفة والحكومة تدمر الحرية والصحافة تدمر المعلومة والدين يدمر الأخلاق والبنوك تدمر الاقتصاد، وما دام النظام فاسدًا فبلا شك نحن فاسدون) "كويس هديجر".

2- البعد الإقليمي والدولي للأزمة اليمنية

الأزمة اليمنية مستعصية والقرار لم يعد قرارًا يمنيًا بل أضحى قرارًا إقليميًا ودوليًا، والقوى المتحركة على الأرض تنفذ رغبات الخارج وصارت مطية بأيدي القوى الخارجية.

فمن الصعب إيجاد حل للأزمة اليمنية بمنأى عن التجاذبات الإقليمية والدولية، وبمنأى عن الصراع الدامي في العراق وسوريا وليبيا ولبنان، وبمنأى عن الصراع الإقليمي والتجاذبات والتوترات الإيرانية من جهة، والسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، وبمنأى عن الصراع الدولي الروسي - الأمريكي الغربي.

فالأزمة اليمنية صار لها بعدان إقليمي ودولي، ولم يعد العامل الخارجي ثانويًا، بل أضحى محوريًا، وهو المتحكم بمصير الأزمة يعجنها كما يشاء تبعًا لأهوائه ومصالحه الجيوستراتيجية في المنطقة وعلى الصعيد الدولي.

والوضع الداخلي اليمني مهلهل وضعيف يترنح بشدة ولا يستطيع الوقوف على قدميه، ولا توجد قوة داخلية تستطيع بمفردها السيطرة على الوضع وبسط سلطانها.

والنخب السياسية والعسكرية بلا بصيرة ومنقسمة، تتقاذفها القوى الإقليمية والدولية، وثمة غياب صارخ للقرار الوطني، فالمصالح الإقليمية والدولية فوق المصالح الوطنية، والمصالح الشخصية والعصبوية شاخصة في المشهد العمومي.

إن الوضع العمومي يتميز بسمات شتى لعل أبرزها:

1. ضعف أداء النخب السياسية وافتقارها لمقومات القيادة.
2. استمرار المعارك في جبهات القتال المشتعلة وشيوع النغمة النفعية وغياب ناصع للروح الوطنية وتفكك مؤسسات القوة وانتشار المليشيات والجماعات المسلحة غير النظامية.
3. صعود صارخ للهويات والتعصبات الضيقة الأفق مندغمة بداء الجهل والفقر والمرض.

4. ازدياد حدة العنف والإرهاب والنزعة التكفيرية المتطرفة لداعش والقاعدة والمليشيات والجماعات المسلحة.
5. الوضع الأمني المتأزم والاغتيالات والعمليات الانتحارية، وانتشار الزمر المسلحة بتلاوينها الطيفية وسقوط هيبة الدولة ومؤسسات القوة.
6. توقف عملية التنمية وفقدان الأمن الروحي والاجتماعي والمعيشي، وانعدام المعايش وانتهاب الأموال.
7. استشراء الفساد والغوغائية وثقافة المكر والقوة والغش والفهلوة وترسخ ثقافة الحقد والمكر والكراهية والثأر والتعصب وتراجع قيم التسامح الاجتماعي والديني والمذهبي والعرقي مع انهيار في التعليم والثقافة وتسيد الجهل والجمود وصور المغالبة والاستلاب وهتك مفهوم المواطنة المتساوية.
8. الفقر والفساد وانهيار الخدمات والوضع الإنساني المتدهور، وتشير التقارير الدولية إلى أن "85٪ من السكان قذفت بهم الحرب في دائرة الفقر، وأن 8 ملايين يمني فقدوا مصدر دخلهم، وأن 17 مليون شخص غير قادرين على إطعام أنفسهم، و15 مليون شخص لا يحصلون على الرعاية الصحية الأساسية".
9. توطن ثقافة التوكل وتجمد الطاقات والقدرات الفردية والجماعية والشعبية والاعتماد المطلق على المساعدات الخارجية التي تأتي على وجه الخصوص من دول مجلس التعاون الخليجي.

فالوضع في اليمن يصعب حله بمنأى عن تأثيرات القوى الإقليمية والدولية ويتطلب الأمر:

1. توافقًا روسيًا – أمريكيًا غربيًا، فاليمن ورقة رابحة تستخدمها القوى الكبرى لتوطيد مداميك مصالحها الإقليمية والدولية.

2. توافقًا إقليميًا لحل الأزمة في اليمن مثلما حدث في ستينيات القرن العشرين عندما اشتدت أوار الحرب الأهلية في اليمن (الشمال) ما بين الجمهوريين والملكيين عقب ثورة 26 سبتمبر 1962م، فحدث توافق مصري – سعودي لإنهاء الحرب الأهلية وتدخل شخصي من قبل الملك فيصل بن عبد العزيز – ملك المملكة العربية السعودية والرئيس المصري جمال عبد الناصر.
3. تطويق الخلافات في معسكر دول التحالف العربي التي تطفو على السطح وتعطي صورة مهشمة لدول التحالف العربي في اليمن (الخلافات السعودية الإماراتية القطرية) فهذه الخلافات تؤدي إلى مزيد من التشظيات والتشرذم والعتمة والخراب.

وفي أغلب الظن، إذا ما تمت حلول خارج بعض الأطراف الإقليمية والدولية، فان هذه الحلول ستكون عبارة عن مسكنات. فالترقيعات المهلهلة لا تجدي ما دام الجمر تحت الرماد. فثمة قوى ليس من مصلحتها حل الأزمة اليمنية وإخراج اليمن من الأقبية المظلمة وتتطلع إلى غايات خبيثة تصب في مصلحتها.

لقد أصبح الوطن فسفوسة على طرف الفم تتلاطشه مليشيات وعصابات ولصوص وقبائل وجماعات مسلحة لا تريد الخروج من دوامة الحرب.

(أخطر ما في الحرب الأهلية أن لا أحد يسمعك عندما تطلق صرخة: "أوقفوا الحرب")"مريد البرغوثي".

3- موقف القبائل من الحرب الدائرة في اليمن

اليمنيون ينتسبون إلى الجد الأكبر قحطان الذي تناسلت منه القبائل اليمنية الكبرى: كهلان وكندة وحمير ويعرب وحضرموت.

وتشير المصادر التاريخية إلى أن عامر "هود عليه السلام يمثل الجد المشترك للقبائل القحطانية والعدنانية"[5].

وأشهر القبائل اليمنية: حاشد وبكيل ومذحج والذين ينتسبون إلى كهلان، وقبيلة حمير شقيقة كهلان التي تناسلت منها قبائل اليمن الأسفل: المعافر، الأصابح، شراعب، رعين، كلاع، الهميسع وقبائل الجنوب: الضالع، يافع، حضرموت، المهرة، شبوة، لحج، عدن، ردفان، كندة، الصبيحة، أبين.

وتعود أصول القبائل اليمنية القحطانية إلى سام بن نوح الذي تناسلت من عبد شمس بن يشجب (سبأ).

ووفقًا لتقديرات المختصين في الأنثروبولوجيا فإنه تتواجد في الجمهورية اليمنية حوالي: "200 قبيلة، ففي شمال اليمن 175 قبيلة، وفي جنوب اليمن 25 قبيلة"[6].

ولقد احتفظت القبيلة في اليمن بقوتها بسبب:

1. اشتراكها في السلطة والتهامها هيئات ومؤسسات الدولة.
2. استخدامها بقوة في الصراعات السياسية.
3. حصولها على هبات وعطايا وامتيازات داخلية وخارجية.
4. ممارسة بعض أفرادها أنشطة اقتصادية بطريقة غير نزيهة.
5. تمسكها بالعرف والعادات والتقاليد القبلية.
6. التضامن القبلي والتنشئة الاجتماعية القبلية.
7. بروز نزعة الاستقلال والتمرد والتفرد.
8. امتلاكها لترسانة من الأسلحة والمعدات الحربية وتميز أفرادها بالروح العسكرية والاستعداد الدائم للمقاتلة.

ويتميز أفراد القبيلة بقلة اهتمامهم بالشأن العمومي فيكرسون اهتماماتهم للشئون الخاصة الفردية والعائلية والقبلية ويبحثون دومًا عن الغنيمة والمال

والسلاح والهيمنة والرئاسة والتسيد، فالمصلحة الخاصة والنرجسية للفرد والقبيلة تأتي على رأس اهتماماتهم ويميلون للارتزاق وخوض المعارك للحصول على المغانم ويتمنون إطالة أمد الحروب وأجواء الفوضى لامتصاص مزيد من الخيرات ولجني الأرباح والفوائد التي تصب لخير القبيلة وأفرادها.

ولقد أدركت المملكة العربية السعودية سيكولوجية القبيلة اليمنية وميلها للارتزاق وعدم ثبات مواقفها، وهذا ما كانت عليه في الحرب الأهلية في شمال اليمن عقب ثورة 26/ سبتمبر 1962م (1962م – 1968م).

فأسست السعودية في ستينيات القرن الماضي "اللجنة الخاصة" والتي على أساسها يتم دفع عطايا وأموال ومرتبات لأسرة آل حميد الدين والملكيين الفارين إلى المملكة مع مشايخ القبائل والشخصيات العسكرية والمدنية والمتعاونين مع المملكة السعودية إلى أن وصل عدد المشمولين بالرعاية السعودية إلى أكثر من 25 ألف يمني يحصلون على رواتب شهرية من المملكة وكان يستلم أحد الشيوخ المشهورين من قبيلة حاشد 800 ألف دولار شهريا..

ووصل المبلغ الذي تدفعه السعودية للقبائل في اليمن إلى 3 مليارات دولار سنويًا وفي عين الوقت كان المصريون والحكومة اليمنية يدفعون الهبات والعطايا للقبائل ويقدمون لهم السلاح والمال مكافأة لوقوفهم في صف الجمهوريين وأُسست وزارة شئون القبائل في 21/ 10/ 1962م، وفي عام 1963م تم استحداث لجنة شئون القبائل برئاسة الشيخ/ غالب بن ناصر الأحمر، وكان أغلب أفراد القبائل يتقمصون شخصيتين في آن، جمهوريون في النهار وملكيون في الليل يغدرون بالقوات المصرية والجيش الجمهوري.

فالحكومة اليمنية خاصة في سبعينيات القرن العشرين، سعت لرشوة واحتواء القبائل بطرق ووسائل غير حميدة الأمر الذي أدى إلى تقوية شوكتهم

والتهامهم هيئات ومؤسسات الدولة وأصبحت الدولة دولة القبيلة لا دولة الشعب، يعبثون بالأنظمة والقوانين وينهبون المال العام ويكدسون الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة في مستودعاتهم ويعينون رجالات الدولة والرؤساء والوزراء وقادة الجيش ورؤساء المؤسسات المدنية والعسكرية ويثبتون العادات والأعراف القبلية بشقها السلبي الأمر الذي أدى إلى تقهقر التنمية واستشراء الفساد والفوضى في الفضاء العمومي.

مع من تقف القبائل في الحرب الدائرة في اليمن؟!!

القبيلة في اليمن وخاصة القوية (حاشد وبكيل ومذحج) تتميز بعدم الخضوع للسلطة المركزية وبنزعة الاستقلال والميل للزعامة والهيمنة والتفرد وحبها الجم للمال والجاه والسلطة والسلاح، فالغنيمة والمصلحة المادية والتسيد تأتي على رأس اهتمامها في حين يأتي عامل العقيدة والنسب بعد عامل المصلحة.

فقبيلة بكيل كانت هي المتسيده والمسيطرة بوجه عام على الاوضاع في اليمن ما قبل ثورة 26/ سبتمبر 1962م ثم جاءت قبيلة حاشد لتسيطر على السلطة بعد الثورة.

فالقبيلة بوجه عام نمت وترعرعت وتقوى عودها بشكل كبير في عهد الرئيس المخلوع (علي عبد الله صالح 1978م -2011م) الذي منحها سلطات وعطايا وأموال وأسلحة وتركها تمتص رحيق الدولة وتعيث في الأرض فسادًا ومنحها سلطات استثنائية على حساب دولة الحق والقانون والمواطنة الواحدة ليكسبها إلى صفه لتوطيد مداميك الفساد والعبث والفوضى في نسيج المجتمع وخلخلة أركان الدولة ليتمكن من بسط سيطرته وتقوية نفوذه وأركان حكمه. وعليه فإن نظام صالح بالنسبة للمشايخ والقبائل القوية هو النظام المرغوب فيه، لأنه أعطاهم ما لم يحلموا به في الخيال ووسع سلطانهم

وراكم ثرواتهم ووضعهم في مكانة مرموقة وعالية في المجتمع وبالتالي فإن وقوفهم إلى جانب قوات صالح والحوثيين في حربهم ضد قوات التحالف ينبثق من هذا المنطلق ومن هذه المصالح الضيقة والنرجسية مع عدم التقليل من مواقف بعض الشيوخ والقبائل وأفخاذها إلى جانب قوات التحالف إما بمبدئية على أساس عقائدي أو على أساس المصلحة (المال والسلاح والرغبة في الوصول إلى السلطة).

فالقبائل القوية والفاعلة تتوزع في مناطق القتال على النحو التالي:

1- قبيلة بكيل

يتزعمها الشيخ ناجي عبد العزيز الشائف والشيخ سنان أبو لحوم... كان لها سلطة قوية في المملكة المتوكلية اليمنية (قبل الثورة) فانتقلت السلطة بعد الثورة إلى قبيلة حاشد وفي البرهة الراهنة وقفت بكيل بوجه عام إلى جانب صالح والحوثيين في حربهما ضد حاشد والتي تم تكسير أضلعها في يوليو - سبتمبر 2014م إلا أنها لن تقف حتى النهاية إلى جانب حصان خاسر (صالح - الحوثيين) بعد تدخل قوات التحالف بضرباتها الجوية في 25/ مارس/ 2015م وضرب مواقع صالح والحوثيين وترسانة أسلحتهم، وتجري الاستعدادات في مأرب للزحف صوب صنعاء، فستقف مؤقتا مؤيدة لقوات التحالف تبعًا للعطايا التي سيحصلون عليها وأملًا في الحصول على شيء من كعكة الانتصار.

فقبيلة بكيل تقع في مناطق الشمال الشرقي لمدينة صنعاء وتضم مناطق: نهم، وعيال سريح، وخولان، وأرحب، وهمدان الشام، وبرط، وريده، وعمران، وسفيان، ووائلة، وآل عمار بن شاكر، والعمالسة، وآل سالم. وتنتشر بطون بكيل في ذمار والمحويت وعمران والجوف ومأرب ومحافظة صنعاء وصعدة وحجة..

وبعض بطون بكيل في مأرب والجوف والبيضاء وذمار، ينتمون للمذهب الشافعي (سنّة)، وآخرون ينتمون للمذهب الزيدي.

2- قبيلة حاشد

هي القبيلة التي كان يتزعمها الشيخ/ عبد الله بن حسين الأحمر (المتوفى في 27 ديسمبر 2000م)، تقوت شوكتها بعد ثورة 26 سبتمبر 1962م وحلت محل قبيلة بكيل في السلطة... كانت تستمد جزءًا كبيرًا من قوتها من المساعدات والهبات الخارجية التي تقدمها السعودية للقبيلة ثم من نهب خزينة الدولة بطرق ووسائل شتى حيث وصلت ميزانية شئون القبائل عام 2012م إلى 13 مليار ريال يمني، وبعد وفاة الشيخ/ عبد الله بن حسين الأحمر زادت الانقسامات في حاشد حيث شكل آل جليدان جبهة قبلية قوية ضد العصيمات التي ينتمي إليها الشيخ الأحمر وبدأت المنازعات التي كان يؤججها الرئيس السابق (صالح) بدعمه لآل جليدان الذين ينتمون إلى بني صريم وإلى جانبهم وقفت قبيلة غدر... وبعد عام 2011م وقيام ثورة الربيع العربي ووقوف آل الأحمر إلى جانب الإخوان المسلمين في مصر واليمن ساءت علاقتهم بالسعودية وضعفت شوكتهم القبلية الأمر الذي مكن الحوثيين - صالح من الاستيلاء على عقر دارهم في خمر وعمران في 8/ 7/ 2014م، حيث اقتحم الحوثيون منزل الشيخ/ صادق الأحمر في يوم الأربعاء 26/ 11/ 2014م في مدينة صنعاء.. وتعتقد قبيلة حاشد ان الدولة تآمرت عليها وخذلتها المملكة العربية السعودية بمساندتها الخرساء للحوثيين في تحطيم شوكة حاشد... ولذلك هي ليست متحمسة للقتال إلى جانب دول التحالف التي تقودها السعودية رغم الحشد المكثف الذي يقوم به علي محسن الأحمر وعبد المجيد الزنداني لنصرة قوات التحالف. فقبيلة حاشد

تقع ما بين صنعاء وصعدة وتواجدها القوي يكمن في محافظة عمران، وتنسب حاشد إلى حاشد بن جشم بن خيوان بن نوف بن حمدان بن مالك بن زيد أوسله بن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن عمر بن كهلان بن سبأ.

3- قبائل مأرب

تقع مناطق مأرب شرق صنعاء وهي مناطق محاذية للحدود الصحراوية مع المملكة العربية السعودية، وأغلب القبائل في مأرب والجوف (شافعية) إلا أنها تدين لنظام صالح بمنحها القوة والمال والسلاح والسلطة والتوسع وترك الحبل على الغارب لهم في التقطع والاختطافات ونهب الأموال العامة والارتزاق، والاغتيالات، وتفجير أنابيب النفط والغاز، والاعتداء على خطوط الكهرباء والماء والهاتف والمحطة الغازية في مأرب دون أن تطالهم يد العدالة... وأشهر القبائل في مأرب: الجدعان، ومراد، وعبيده، وقبيلة الأشراف (الهاشمية) والتي لها بطون في الجوف وحريب والبيضاء وشبوة.

4- القبائل في الجوف

أغلب القبائل في الجوف من بكيل، ودهم، وهمدان الجوف، والجدعان، ومراد، ونهم، وذو الحسين، وذو محمد، وجماعات هاشمية وهم (آل الضمين وآل جودة)... كانت هذه القبائل تستفيد من نظام صالح وعطاياه ويرتبط بعضها بنسب هاشمي وبالمذهب الزيدي...

ستقف هذه القبائل في نهاية المطاف مع قوات التحالف ولو بصورة شكلية ولا تريد أن يفوتها قطار الانتصار وستقاتل من أجل الحصول على جزء من كعكة الانتصار...

5- قبائل قيفة ورداع في مدينة البيضاء

هذه القبائل سنية وتناصب الحوثيين العداء لكن مشكلتهم أنهم مرتبطون بتنظيم القاعدة ويقاتلون من أجل الانتصار على طريقتهم وبأسلوبهم. وبالإضافة إلى قبائل قيفة ورداع، توجد قبائل آل الرصاص، والحميقاني، وآل الذهب، وآل عمر، وآل عوض، وآل هياش، وجُبن، ونعمان... والقسط الأعظم من هؤلاء مؤيدون للشرعية الدستورية وقوات التحالف والبعض الآخر منهم مرتبط بحبل سري بقوات الرئيس المخلوع صالح والعناصر الحوثية. وتقع مدينة البيضاء في المناطق الشرقية اليمنية المحاذية لمحافظتي مأرب وشبوة.

كل القبائل السابقة الذكر تقع في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من اليمن والتي تتميز بأنظمة قبلية قوية على عكس المناطق الوسطى والجنوبية والساحلية والتي تتميز بضعف التماسك القبلي.

ويمكن القول بعبارة واضحة لا لبس فيها:

إن القبيلة وأفرادها ليس همهم الانتصار على الحوثيين، بل أن همهم الأول: ماذا سيتحصلون من وراء الانتصار؟! همهم المحوري هو الحصول على الجاه والمال والسلطة والسلاح، وأغلبهم إن لم نقل جلهم، يقفون إلى جانب القوي الذي يدفع أكثر.. فلديهم خبرات في تقمص الأدوار وأكل الثمرات، ويجب الاستفادة من تأييدهم لقوات التحالف ويجب السير معهم بحذر والاحتراس والابتعاد عن العواطف والثقة المطلقة بهم.

الخاتمة

لقد تم الإجابة في هذا المبحث على الأسئلة المتعلقة بـ: الحرب والعقول المتصلبة، والبعد الإقليمي والدولي للأزمة اليمنية، وأخيرًا موقف القبائل من الحرب الدائرة في التراب الوطني.

ومن خلال البسط والعرض والتحليل نستنتج التالي:

1. الرأي العام اليمني متقلب وغير ثابت يتحول ويتغير تبعًا للظروف والتقلبات والمصالح.
2. الأزمة اليمنية والحرب على همزة وصل قوية بالعقل المتصلب.
3. إنهاء الحرب في اليمن مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأوضاع الإقليمية والدولية.
4. القبائل القوية في اليمن لا يهمها الانتصار على الحوثيين، وإنما همها الأكبر هو الحصول على المنافع والغنائم.

الهوامش

1. توماس بلاس وآخرون، العنف والإنسان، ترجمة: عبد الهادي عبد الرحمن، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1991م)، ص 49.
2. أحمد بدر، الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م)، ص 63.
3. mbtda.com/tdbr/3
4. ar.m.wikipedia.org
5. سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، (بيروت: دار الإحياء، د. ت)، ص 7، 16.
6. أوليج جراسيموف، القبيلة في اليمن، ترجمة: محمد عبده سعيد، قضايا العصر (عدن)، إبريل 1989م، ص 13.

المبحث الخامس

سوسيولوجيا الهجرة والمداخل المنهجية

مدخل

الـوطن لـيس مـاء وهـواء وترابًـا وبيئـة جغرافيـة، وإنمـا هـو أيضًـا هيئـات ومؤسسـات وعلاقـات ومخالطـات ومشـاركات وتفـاعلات اجتماعيـة وعـادات وتقاليـد ومصـالح اقتصـادية واجتماعيـة وثقافيـة وسياسـية وخصائص سيكولوجية وتجمعات بشرية يقف الإنسان في مركزها وعمقها الاستراتيجي.

فسياسة إذلال المواطن وتركيعه سمة الأنظمة التوتاليتارية التي تبني مجدها على حساب الإنسان، فمن لا كرامة له يفقد حب الأوطان وتنقطع علاقته الحميمة بالهوية والتراب الوطني، وتتحول إلى شيء من الفتور وعدم الاكتراث ولربما الوصول إلى عتبة حرجة من النفور والشعور بهزة عميقة في الهوية والانتماء، ويبحث لنفسه عن موطن بديل عن طريق الهجرة والتي تكون من أسبابها الحروب والصراعات العرقية والتعصب الديني والثقافي والفقر والتكاثر السكاني والمجاعات وإخفاقات التنمية.

فهذه العوامل وغيرها تدفع الناس إلى الهجرة الشرعية وغير الشرعية للبحث عن الأمن والأمان وتحسين الحياة المعيشية وتحقيق حياة أفضل وإشباع الرغبات الفسيولوجية.

عندما يعيش الإنسان في غربة روحية ومنفى وجودي في وطنه وتكسر أضلعه الفاقة والبؤس والجهل والأمراض والأوبئة والغربة والمضض الروحي وتشتعل الحروب والحرائق الصغيرة والكبيرة يصرخ من أعماقه كما صرخ مرة د. هشام جعيط:

لا أستطيع أن أحب هذه الدولة الوطنية، ولا تحثني أية وطنية على تأييدها، وأشعر أنني مهان في انتمائي إلى دولة بلا أفق وطموح، دولة متسلطة، حتى إن لم نقل استبدادية، لا يوجد فيها علم ولا عقل ولا جمال حياة ولا ثقافة حقيقية، هذه الدولة تقمعني، أنا أختنق في هذا المجتمع الإقليمي المريف الجاهل وأعيش كمثقف في حالة عصاب[1].

فالوطن الحقيقي عندما يشعر الإنسان فيه بالحرية والمواطنة وحقوقه المادية والروحية ولا يشعر بالخوف والإذلال والعسف والعوز ويتمتع بالحريات الأربع التي بسطها الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت:

1- حرية التعبير، 2- حرية الاعتقاد، 3- التحرر من الفقر، 4- التحرر من الخوف.

مقصدنا من كتابة هذا المبحث تنوير بصيرة الرأي العام بسوسيولوجيا الهجرة وفتح نافذة للحوار والسجال العقلاني حول الهجرة والمداخل المنهجية لدراستها.

ينتمي هذا المبحث الذي بين أيدينا إلى جنس الدراسات الوصفية ويجيب على الأسئلة التالية:

- ما هي الهجرة؟
- ما هي العوامل الدافعة للهجرة؟
- هل ثمة علاقة ما بين الهجرة والحرب؟
- ماذا نقصد بالمجتمع الكسيح؟
- ما هي المداخل المنهجية لدراسة الهجرة؟

ويتكون موضوعنا "سوسيولوجيا الهجرة والمداخل المنهجية" من القسمات التالية:

أولًا: مفهوم الهجرة.

ثانيًا: العوامل الدافعة للهجرة.
ثالثًا: الهجرة والحرب.
رابعًا: حرب وهجرة في مجتمع كسيح.
خامسًا: المداخل المنهجية لدراسة الهجرة.

أولًا: مفهوم الهجرة

الهجرة هي انتقال الأفراد والجماعات والزمر الاجتماعية من موقع جغرافي إلى موقع جغرافي آخر، ويؤكد أهل الاختصاص أن ثمة أنواعًا للهجرة:

الهجرة الداخلية، والهجرة الخارجية، وضمن إطارهما تندرج هجرة الرأسمال البشري (العقول)، والهجرة التي تعود لأسباب إنسانية (هجرة الكوارث الطبيعية والحروب والصراعات الدموية والأوبئة واللجوء السياسي هربًا من الإبادة والسجن والقتل والتنكيل بألوانه الطيفية).

فالهجرة الداخلية هي انتقال الأفراد والجماعات الاجتماعية من منطقة إلى أخرى أو من موقع جغرافي إلى موقع جغرافي آخر ضمن إطار حدود الدولة الواحدة ذات السيادة، كتلك الهجرات التي تحدث من الريف إلى المدينة والتي تعود أسبابها إلى:

أ. توفر مزيد من العلم واكتساب المهارات والعمل والتقدم على المستويات والاختصاصات في الإدارات الحكومية والخاصة وفي الشركات والمؤسسات الصناعية التجارية، ما يؤمن رفع مستوى المعيشة.

ب. ازدهار المدن بسبب مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والتربوية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ج. سهولة المواصلات وحصول الثورة الإعلامية.

د. توفر الخدمات والتسهيلات الاجتماعية من مستشفيات من ناحية، ووسائل تسلية من ناحية أخرى.

هـ. وجود نواة من المهاجرين السابقين من أقارب ومعارف وأصدقاء[2].

والهجرة الخارجية هي انتقال الأفراد والجماعات الاجتماعية خارج إطار موطنهم الأصلي أو خارج حدود دولهم ليستقروا في مواقع جغرافية أخرى في إطار دولة أخرى:

انتقال الأشخاص من بلد إلى آخر، يرجع بصفة أساسية إلى بواعث اقتصادية وقد يلعب عامل الدين أو الجنس دورًا في بعض الأحوال. عُرفت الهجرة منذُ أقدم العصور، غير أن أهمها يتمثل في موجة الهجرة الكبرى من الدنيا القديمة إلى الدنيا الجديدة، على الأخص الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكن ثمة قيود على انتقال الأشخاص، ما أدى إلى انتقال 38 مليونًا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1820–1930م)، وأسهمت هذه الهجرة إسهامًا فعالًا في تطورها الاقتصادي[3].

لقد تدفقت هجرات بشرية عظيمة من العالم القديم (أوروبا وآسيا وأفريقيا) إلى العالم الجديد (الأمريكيتين وأستراليا)، بعد اكتشاف كولومبس لأمريكا 1492م.

ويشير مصطلح الهجرة الأوروبية للمجتمعات التي تنحدر من الهجرة التاريخية لشعوب أوروبا في جميع أنحاء العالم والتي توجهت في الغالب إلى الأمريكيتين وأفريقيا، وبدأت الهجرة من أوروبا على نطاق واسع خلال عصر الإمبراطوريات الاستعمارية من القرن 17–19، وإن كان بأعداد أقل حتى يومنا هذا[4].

لقد أومأ تقرير لهيئة الأمم المتحدة إلى أنه يوجد 258 مليون مهاجر حول العالم، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تحتضن 19٪ من مجموع المهاجرين في العالم (49,8 مليون)، والمملكة العربية السعودية وألمانيا وروسيا جاءت في المراتب الثلاثة الأولى بعد الولايات المتحدة الأمريكية بـ 12 مليون مهاجر في كل بلد وجاءت بريطانيا في المرتبة الخامسة بـ 9 ملايين مهاجر، وأن 48,4٪ من المهاجرين نساء والباقي ذكور[5].

ثانيًا: العوامل الدافعة للهجرة

ثمة عوامل متلاحمة تؤدي إلى الهجرة والانتقال من رقعة جغرافية إلى أخرى خارج التراب الوطني، فالعولمة والتقدم العلمي والتكنولوجي أحدثا طفرة نوعية في التقدم والرخاء الاقتصادي والحياتي بوجه عام، والقفزة العظيمة في وسائل الاتصال قربت بين الشعوب والثقافات والعادات والتقاليد وسهلت انتقال البضائع والسلع والتكنولوجيا والبشر ووفرت المعلومات ووسعت الأسواق وكسرت الحدود الجغرافية بمفهومها الكلاسيكي. وفي هذا الفضاء العمومي شاعت القيم الليبرالية مندغمة مع أحلام رومانسية ومرتوقة بهيمنة الثقافة والحضارة الأوروبية.

وفي سياق متصل تفشت العطالة والجوع والغربة واليأس والإحباط والقنوط، وتقهقرت التنمية في البلدان ضعيفة التطور، وانهارت مؤسسات الدولة، وتصاعدت وتيرة الفساد والفوضى والقمع السياسي والفاقة والأوبئة والاحترابات والنزاعات العرقية والإثنية والدينية والضغوطات الديموغرافية وانعدام المعايش، وتخلخل ميكانيزم الهوية والصراعات المختلفة والتشرذم المجتمعي، وتعمقت جذور التخلف الكمي والزمني في حياة المجتمعات الفقيرة. فالتخلف الذي نجابهه هو من نوع آخر، إذ أنه كامن في أعماق

الحضارة يسري في أطراف بنية المجتمع والفرد، وينتقل من جيل إلى جيل كالمرض العضال، وهو أيضًا مرض لا تكشف عنه الفحوص، وتعجز عن تفسيره الأرقام والإحصاءات... يتخذ هذا التخلف أشكالًا عديدة تتميز بعضها عن بعض بصفتين مترابطتين: اللاعقلانية والعجز[6].

ويمكن أن نوجز العوامل الدافعة للهجرة على النحو التالي:

1. الحروب وعمليات القتل والإرهاب.
2. الضغوط السياسية وتفكك الدول والأنظمة الفاشلة.
3. الفقر والبطالة وانعدام المعايش وضيق ذات اليد.
4. الأوبئة والأمراض الفتاكة والكوارث الطبيعية.
5. النمو السكاني وقلة الموارد وانعدام الوظائف.
6. التفكك والتشرذم الاجتماعي.
7. انهيار التعليم والقيم والمؤسسات الثقافية.
8. ارتفاع منسوب النعرات الدينية والطائفية والعرقية.
9. ضغوط الثقافة والعادات والتقاليد.
10. الصراعات الاجتماعية والسياسية والقمع السياسي والمعنوي.
11. الفساد والجور والفوضى والعشوائية.
12. تفكك بنية الهوية الوطنية الجامعة لصالح الهويات الصغيرة.
13. ضيق مساحة الحرية والديمقراطية والقمع الفكري والنفسي.
14. الانبهار بالعولمة والتقدم العلمي والتكنولوجي والثقافة والحضارة الأوروبية.
15. البيئة الاجتماعية الكاتمة للأنفاس والطاردة للعلم والمحبطة للنهضة العقلية والذهنية.
16. التمزقات النفسية والغربة والمضض الروحي.

17. – البيئة الجغرافية القاسية.

18. شيوع قيم الحداثة والحرية والديمقراطية والتسامح والمواطنة المتساوية.

19. طموح بعض الأفراد والزمر الاجتماعية للتمتع بالحرية الشخصية وحرية الضمير والاختيار دون ضغوطات.

20. انهيار المؤسسات والهياكل والتشرذم المجتمعي.

21. تمدد التخلف واتساع مساحته المادية والروحية.

ثالثًا: الهجرة والحرب

شاعت ظاهرة الهجرة واللاجئين في البرهة الراهنة وصارت عنوانًا شاخصًا في الفضاء العمومي المحلي والإقليمي والدولي.

فاتساع مساحة الحرب يوسع شرايين الهجرة الشرعية وغير الشرعية.

فالحرب كما يؤكد علماء الاجتماع السياسي هي استمرار للسياسة، وقد عرفها لاجورجيت بأنها "حالة من الصراع العنيف الذي يقوم بين جماعتين أو عدة جماعات من أفراد ينتمون إلى النوع نفسه بناءً على رغبتهم أو إرادتهم"[7].

ففي كتاب (**العنف والإنسان**)، يعرفها توماس بلاس بأنها:

صراع مسلح ودموي بين جماعات منظمة، وهي صورة من صور العنف لها خاصة أساسية، هي أنها منهجية ومنظمة بالنسبة للجماعات التي تقوم بها وبالنسبة للطرق التي يديرونها بها، فضلًا عن أنها محدودة في الزمان والمكان وتخضع لقواعد شرعية خاصة بها، وهي قواعد تتغير وتتبدل تبعًا للأماكن والعصور، وتكمن خاصيتها الأخيرة في كونها دموية، إذ أنه عندما لا تؤدي الحرب إلى تدمير حياة البشر لا تعدو أن تكون نزاعًا أو تبادل تهديدات[8].

لقد ازدادت وتيرة الهجرات العالمية مرفوقة بالحروب ذات الطابع الإثيني مثلما حدث في بورما ضد قومية الروهينغا المسلمة حيث فر وهاجر من بورما أكثر من مليون لاجئ إلى بنجلادش في شهري أغسطس وسبتمبر 2017م وعلى نفس صعيد الحروب التي شهدتها يوغسلافيا (السابقة) عام 1992-1999م في كرواتيا والبوسنة والهرسك وكذلك في كوسوفو ورواندا. وثمة حروب ذات طابع عقائدي وطائفي كتلك الحروب في سوريا والعراق واليمن (2014-2018م):

وقد شهد القرن العشرون أحداثًا وتطورات خطيرة في عدد الحروب والحملات الهادفة إلى إبادة شعوب أو جماعات إثنية بأكملها مثلما حدث للأرمن في أواخر عهود الإمبراطورية العثمانية بين عامي 1915 و1923م ومثلما قامت به المانيا النازية خلال الربع الثاني من القرن العشرين، ومثل المذابح التي قامت بها الأغلبية في رواندا من قبائل الهوتو ضد الأقلية المتمثلة بقبائل التوتسي 1994م، ما أسفر عن وقوع أكثر من 800,000 ضحية بشرية، وأدى ذلك إلى هروب أكثر من مليوني لاجئ من رواندا إلى دول مجاورة مثل بوروندي والكونغو[9].

وعلى صعيد متصل وصل عدد المهاجرين العرب حول العالم إلى 30 مليون مهاجر عام 2013م أي أن 5٪ من سكان المنطقة يعيشون خارج دولهم. وما بين 2000-2014م غادر نحو 5 ملايين عربي أوطانهم (ولا تشمل هذه الأرقام اللاجئين حسب تقارير الإسكوا)[10].

وقالت "منظمة الهجرة العالمية" في تقرير لها صدر 2017م إن عام 2014م هو الأكثر دموية في تاريخ الهجرة غير الشرعية حيث وصل عدد ضحاياها إلى 4868 مهاجرًا فارقوا الحياة بطرق مختلفة.. وأن الأزمات التي تشهدها كل من ليبيا، والعراق، وسوريا، والسودان، رفعت بشكل غير مسبوق منذُ الحرب

العالمية الثانية أعداد النازحين والمهاجرين غير الشرعيين الذي وصل عددهم إلى 16,4 مليون نسمة خارج دولهم[11].

والهجرة الشرعية وغير الشرعية للمواطن العربي على همزة وصل بالحروب والصراعات المدمرة وبـ: -

1. العنصرية والتمييز والاضطهاد.
2. الإقصاء والتهميش.
3. الحصار والتجويع.
4. القهر والإذلال.
5. الابتزاز والاستفزاز.
6. الفيتو (vito,s) والأحلاف العسكرية.
7. العنف وإرهاب الدولة المنظم[12].

وبوجه عام تحدد البحوث الخاصة بشئون الهجرة العالمية أن أنماط الهجرة على المدى المنظور مستمرة بأربع خصائص رئيسية:

1. التسارع، حيث سترتفع أعداد المهاجرين عبر الحدود إلى مستويات غير مسبوقة.
2. التنوع، حيث ستقوم البلدان المضيفة بقبول أنواع مختلفة من المهاجرين خلافًا لسياستها السابقة التي كانت تستقبل فئات محددة من العمال واللاجئين وطالبي اللجوء.
3. العولمة، حيث اتخذت الهجرة طابعًا عالميًا واتسعت مجالاتها لتشمل أعدادًا أكبر من الدول سواء منها المرسلة أو المستقبلة للمهاجرين.
4. التأنيث، إذ أن أعداد النساء المهاجرات آخذة في التزايد خلافًا لحركات الهجرة السابقة، التي تشمل الرجال في أغلب أحيان،

ويرتبط تزايد هجرة النساء ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات التي طرأت على سوق العمل العالمي، بما في ذلك الطلب على العاملات في البيوت وتوسع السياحة الجنسية والمتاجرة بخدمات النساء[13].

رابعًا: حرب وهجرة في مجتمع كسيح

إذا كان المجتمع حسب تعريف عالم الاجتماع العربي د. حليم بركات[14]: هو تآلف معقد يشمل بين مقوماته الأساسية الأفراد والجماعات والوطن – البيئة والسكان والتنظيم الاجتماعي والمؤسسات والبُنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بمختلف تفرعاتها واتجاهاتها في ما بينها ومع المجتمعات الأخرى عبر تاريخ سحيق في قدمه، فهو يزيد بالقول إن المجتمعات العربية متنوعة وتشمل:

1. المجتمع المتجانس.
2. المجتمع التعددي.
3. المجتمع الفسيفسائي.

وفي سياقات الحرب والاضطرابات بزغت إلى السطح ما بعد ثورات الربيع العربي مجتمعات كسيحة تشظت بفعل عوامل شتى ولعل أبرزها المنازعات السياسية والصراع العسكري. وساهمت التدخلات الإقليمية والدولية إلى حد كبير في ضعضعة بُنية المجتمعات وانتقلت هذه المجتمعات إلى حلبة الصراع الدموي واشتعلت الحروب المذهبية والطائفية والعقائدية وشمل الدمار كل البُنى والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والهوية الوطنية وتم تدمير الإنسان الذي يعتبر الركيزة المحورية للنماء والتطور.

إننا نعيش في مجتمع كسيح، والمجتمع الكسيح الذي نعيش فيه هو مجتمع مريض ومعقد تنهشه الذئاب والكلاب والأمراض، وتعصف به

العواصف، لا يقوى على الاستقامة، دمرته الحروب والويلات والمصائب وشلت حركته، يعاني من إعاقة فكرية وذهنية وحركية يهدر طاقته وإمكانياته في الترهات والسفاسف خارج قارعة الحضارة.

المجتمع الكسيح مفكك خالٍ من المهاجع الدفاعية قاطن بين جدران الخوف والريبة والشك والزيف والاستلاب، يتلذذ بطعم فاكهة الخرافات والخزعبلات والجهل والبلادة الذهنية لا علاقة له بالعلم والمعرفة والتطور ولا يحترم الكرامة العقلية والعقل المنير، المجد فيه للمخبولين والطائشين والسُرّاق.

المجتمع الكسيح مجتمع تبعية وخنوع وارتزاق مجاله الثرثرة والفسفسة والتكفير والتخوين والزخارف اللفظية والخطب المنبرية، تحول فيه بعض البشر إلى كائنات خشنة ومتصحرة لا يهمها إلا شهوة البطن والفرج.

المجتمع الكسيح بلا دولة ولا مؤسسات وبلا وعي ولا قيادة ولا أفق فيه للعقل والعلم والمعرفة والثقافة والعمارة والسكينة المادية والروحية، يعيش في دوامة من الاحترابات والهرج والمرج والقلق والرعب، وغارق حتى أذنيه في الأوهام والانقسامات الحادة، يعيش على شيء من القلة والشظف وتنمو في تربته الفطريات الخبيثة وتترسخ فيه أقدام التوحش لكائنات غريبة الأطوار تبتلع كل شيء؛ المال والغذاء والدواء والأحجار والأشجار والرمال، وتشفط الهواء وتبتلع البحار والمياه والأراضي وتتحول فيه زُمر بشرية من كائنات اجتماعية إلى كائنات غرائزية تطلق شهواتها ونزعاتها الذئبية إلى أبعد مدى. فالإنسان في هذا المجتمع لا هم له سوى الحصول على مقومات الحياة الضرورية ولقد تم إغراقه بهموم ومشاكل يومية ويتم هندسة حياته القاتمة بسلسلة متواصلة من الأزمات حتى لا يقوى على النهوض والتفكير السليم.

من علامات هذا المجتمع الجاهل عدم الاكتراث بالإنسان وحقوقه وآدميته فعربات الحرب والفساد والفوضى والمحن والقلاقل طحنت عظامه

وخربت عالمه الداخلي وأصبح يسير بلا هدى ولا بصيرة، فقد الأمل في السلام والأمان والعيش الكريم وانغمس في متاهات لا حصر لها.

المجتمع الكسيح جامد وغير متحرك مصاب بعمى الألوان غير قادر على استغلال ثرواته وتدبير حياته وعاجز عن إدارة أموره، ينتظر الإرشادات والتوجيهات والمساعدات ويعيش على ما يقدمه المجتمع الدولي من مساعدات وهبات وعطايا ولا يعرف مكامن القوة والضعف في مسار إيقاعات حياته اليومية، وتفكيره آني لا ينظر أبعد من أرنبة الأنف يرعى مصالح الغير وينسى مصلحته ويبدد طاقاته اليومية في البحث عن الراتب، أنبوبة الغاز، المشتقات النفطية، الماء، الكهرباء، تردي الخدمات، ومشغول بتوفير لقمة العيش وبغلاء الأسعار وانهيار العملة المحلية وانعدام الأمن والأمان.

المواطن يعيش في فضاءات منهوبة ومنكوبة زاخرة بالمرارات والهزات النفسية والحياتية الكبرى المغموسة بالتفجيرات والعمليات الانتحارية والمصادمات العسكرية وانهيار الخدمات وشوكة العدل وتقوي عضد المليشيات المسلحة وشذّاذ الآفاق وشيوع ثقافة الارتزاق وبيع الضمائر والتطاحنات السياسية والعسكرية المدمرة التي تفضي إلى مزيد من الفوضى والهيمنة والتفلت المجتمعي وتبديد الثروات.

المجتمع الكسيح بلا ضوابط ولا مؤسسات وبمنأى عن سلطة النظام والقانون، عقيم وفاسد استشرت فيه النفوس الملطخة بالقذارة يدمر كل شيء ويسير بخطى ثابتة في عالم الخراب ويغوص في بحر غوير من الإعاقات والكسل والشلل الاجتماعي والثرثرة والأمراض المزمنة وأضحى مطمرا عظيما للكفاءات والعقول النيرة.

لقد أضحى الشعب اليمني يترنح ما بين الحياة والموت تطوقه الحرب وتخنقه أصابع الجهل وتسومه العتمة والفوضى وانحطاط الوعي الزائف

المرتـوق بلعـب كيديـة وخطابـات منبريـة تصـب الزيـت علـى النـار وتـذكي المشاعر المذهبية والطائفية والقبلية والشطرية وتشقق اللحمة الوطنية.

لا مكان في السـاحة الوطنيـة للتنميـة والثقافـة والعلـم والمعرفـة والعقـول المستنيرة، أصبح الفضـاء العمـومي ملعبا للغوغـائيين والجهلـة والمشـعوذين والنخب المريضة التي أدمنت الكذب والفهلوة وجيشت الغرائز العصبوية.

مستقبل اليمن قاتم في مهب الريح، فالمشهد درامي مترع بالقتل والحرب والنهب والدمار والهجرة والفاقة والتشرد، وتشير التقارير الدولية إلى أن[15]:

- 19 مليون شخص من أصـل 22 مليونًـا بحاجـة ماسـة إلـى مسـاعدات إنسانية.
- 18 مليون شخص لا يعرفون من أين تأتي وجبتهم اليومية.
- 8 ملايـين شـخص يعـانون مـن جـوع شـديد ويعتمـدون كليـة علـى المساعدات الغذائية.
- الخارجية.
- 8 ملايين شخص بدون عمل.
- 4 ملايين لاجئ.
- 3 ملايين معاق من معاقي الحرب.
- 10 ملايين طفل بحاجة إلى مساعدات إنسانية.
- 2,2 مليون طفل يعانون سوء التغذية.
- تسرب مليوني طفل من الدراسـة بسـبب الحـرب وصـعوبة عـودة 4,5 مليون طفل إلى الدراسة.

فـالحرب حصـدت أرواح البشـر، ولقـد قتـل 12746 شخصًـا (منـذ 21/ 9/ 2014م)، وجرح أكثر من 60848 شخصًا، وتم تدمير 31000 منشأة عامة وخاصة وأصابت الكوليرا قرابة نصف مليون شخص.

وتفاقمت ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية فعدد المهاجرين اليمنيين في الخارج يقدر بـ 7 ملايين مهاجر، يمثلون 28٪ من إجمالي السكان، و40٪ من إجمالي القوى العاملة[16].

واللافت للانتباه أنه في هذه الحقبة العصيبة من حياة الشعب اليمني الذي يكتوي بنيران الحرب تزداد أعداد المهاجرين إلى اليمن من القرن الأفريقي، حيث تشير تقارير المنظمات الدولية إلى أن نحو 100 ألف مهاجر فروا عام 2017م إلى اليمن هربًا من الفقر والعنف، وأن نحو 7 آلاف مهاجر يدخلون اليمن شهريًا رغم النزاع العسكري والأزمة الإنسانية في اليمن[17].

وفي غميس هذا الخراب والحرب والإحساس باليأس والضياع الذي ولد درجة عالية من الإحباط عند عامة الناس وجعلهم عرضة للأذى والضيق والهجرة والتعاسة العظيمة وتربة خصبة لغرس بذور السوء والانحرافات والنزعة التدميرية والإرهاب المتفاحش.

خامسًا: المداخل المنهجية لدراسة الهجرة

لقد درج العقل الشعبي على احتقار النظرية والنظر بشيء من الأزورار إلى أصحاب النظريات والقيم والمُثل، على أساس أن حملة الأفكار والأقلام والنظريات والمُثل رومانسيون يطفقون في سماء مفعمة بالخيال والأحلام والطوباويات لتي لا يمكن أن تتحقق في أرض الواقع.

وقد يظن أن وجود النظرية ترف لا تقوى عليه إلا المجتمعات المتقدمة، التي تتيح للأفراد الحصول على دخلٍ عالٍ بممارستهم لألعاب معقدة، غير أن هذا لم يكن ليحصل لو أنه لم تكن هناك قضايا حقيقية تدفع البشر إلى اللجوء إلى النظرية. والحق أن القضايا التي تجبر البشر على اللجوء إلى النظرية لا تتعلق بالبحث الاجتماعي وحده، إنها قضايا نواجهها جميعًا في حياتنا اليومية،

كسعينا لفهم ما يجري لنا وللآخرين من حولنا، أو تلك النابعة من خياراتنا الأخلاقية والسياسية[18].

فالمدخل النظري يشكل أساسًا لمدخل عملي وتطبيقي سليم.

إننا نعمل دائمًا بنظريات، حتى وإن كنا على غير وعي بهذا في كثير من الأحوال، ولا ينبغي أبدًا أن نقلل من أهمية الحقيقة، والأحرى أننا في كل حال ينبغي أن نحاول صياغة النظريات التي نستمسك بها صياغة واضحة، لأن هذا يجعل من الممكن أن نبحث عن نظريات بديلة، وأن نميز بين نظرية وأخرى على أسس نقدية[19].

فالنظرية ليست كلامًا عاديًا كما تلوكه بعض الألسن وتعتقد به بعض العقول الهابطة التي تحارب الفكر والعقل والنظرية، فالمجتمعات لا يمكن أن تنهض وتستقيم على أقدامها إلا بإنتاج النظريات والأفكار بمشاربها المختلفة والاهتمام بالرأسمال البشري. المجتمعات التي تنتج نظريات تنتج ثروة ومعرفة وقيمًا مادية وروحية ومن خلالها تنهض العقول وتتنور مضائق الأذهان وتتوسع جغرافية العقل وتتمتن مناهج العقل.

والنظرية ينبغي أن تعاون الفعل، أي ينبغي أن تعيننا على تعديل أفعالنا[20].

ولعل أفضل طريقة لتعلم التفكير النظري لا تكمن في مجرد قراءة النظرية وفهمها، بل في طرح التساؤلات على النظرية وإعمال العقل في الإجابة الممكنة. والخطوة الأولى تبدأ دائمًا بعملية تأمل في محاولة ابتداع إجابة. أما التعود على صرامة المنطق والوقائع فسرعان ما سيتبع ذلك[21].

وثمة سؤال يدق أبوابنا: هل نحتاج إلى نظرية لدراسة ظاهرة الهجرة؟

نعم نحتاج إلى نظرية لدراسة ظاهرة الهجرة، لأن النظرية ترسم لنا الإطار العام لدراسة الظاهرة وتنظم أفكارنا وخبراتنا وهي أشبه بقوانين تربط بين متغيرين أو أكثر، حسب تعبير بلالوك.

وهـي مجموعـة مـن العلاقـات التـي تفسـر ظـواهر التفاعـل في إحـدى مجـالات الأنشـطة التي يمارسـها الفـرد والجماعـات الاجتماعية والمجتمع بوجه عام، فهي علاقـات تبادلية متفاعلة بين الفـرد والجماعـة والمجتمع في إطار ظواهر التفاعل الفيزيقي الاجتماعي داخل البيئة الاجتماعيـة، وتعـبر عـن مجموعة من المعايير والأيديولوجيات والقيم التي تتمثلها هذه البيئة لتفسر ما يحدث بداخلها، ونموذج النظرية يتكون من عنصرين رئيسيين:

1. تصـور الظـاهرة موضـوع التفسـير في ضـوء النظـر إلـى المجتمـع كمجموعة من النظم المتفاعلة.
2. افتراض وجود علاقة علية (سـببية) بـين هـذه الـنظم باعتبـار أن البنـاء الاجتماعي يتكون من مجموعـة مـن الوظـائف الأساسية التـي تشـبع حاجـات النسـق ويتطـور ديناميكيًـا للاستجابة لهـذه الحاجـات وفـق ميكانيزما التوازن[22].

وعلى نفس المسرب نقول إن المـدخل المنهـاجي ضـروري لسـبر أغـوار الواقـع وللتعامـل مـع الظـاهرة الاجتماعيـة بطريقـة سـليمة والتـي تكـون محـل المدارسـة، ويشـكل المـدخل المنهـاجي الخلفيـة الفكريـة والنظريـة لدراسـة الظاهرة.

ونستنتج أن المدخل المنهاجي: بمعناه الأولي يشـير إلـى الطريقـة المرنـة لتنـاول البحـث مـن منطلـق نظـري (اتجـاه فكـري أو مدرسـة)، بحيـث يشـكل خلفية فكرية للباحـث، ويسـمح للباحـث بـالاقتراب الـدقيق والمحسـوس مـن الواقعة، ويمنحه القدرة على تحليل وأدراك وتفسير أبعاده، وهـو يعـد نقطـة أو حلقـة الوصـل بـين الإطـار المرجعـي النظـري والمنهجيـة المتبعـة.. ويحقـق الانسـجام بـين الجانـب التصـوري للبحـث والجانـب التطبيقـي والجانـب التفسيري[23].

فثمة نظريات سوسيولوجية كبرى يمكن استخدامها كمداخل منهجية وعلى النحو التالي:

1. النظرية البنائية الوظيفية.
2. نظرية المادية التاريخية.
3. النظرية التفاعلية الرمزية.
4. المنهج البيوغرافي.
5. الأثنوميثولوجي.
6. المدخل الفينومولوجي.
7. المدخل الإيكولوجي.
8. المخل البيولوجي.
9. المدخل السيكولوجي.
10. نظرية الصراع.
11. منظور التبادل الاجتماعي.
12. المنهج التعددي.

وأهجس أنه من أجل معرفة أوفى بالهجرة والهجرة الشرعية لا بد من التركيز على المداخل المنهجية التالية:

1. العولمة.
2. الهوية.
3. العنف والإرهاب والحروب.
4. الثقافة والدين.
5. النظم السياسية.
6. نظرية الصراع.
7. المدخل الاقتصادي.

8. نظرية الحراك الاجتماعي.
9. المدخل السيكولوجي.
10. نظرية النظام العالمي.
11. المداخل المنهاجية المتعددة (المنهج التعددي).

علي واجب الإشارة إلى أن الثقافة العامة الرصينة والمتخصصة تعطي الباحث إمكانية كبيرة في دراسة ظاهرة الهجرة والإلمام بتفاصيلها وربطها بالجوانب الأخرى، وتمنحه الثقة بنفسه وإلمامًا واسعًا بخيوط الظاهرة التي تكون محل المدارسة.

فدراسة ظاهرة الهجرة المشروعة وغير المشروعة لا تعتمد بشكل رئيسي على المنهج المستخدم والأدوات البحثية المستخدمة، وإنما تعتمد على شخصية الباحث وعلمه ونباهته وخياله السوسيولوجي وذكائه وثقافته العامة والتخصصية، ففي كل حلقة من حلقات البحث يكون الدور الرئيسي متكئًا على عاتق الباحث وفراسته وتركيبه النفسي وشفافيته وموضوعيته وجرأته واجتهاده وكدحه الذهني... كل هذه المسائل متساوقة مع المدخل المنهاجي وأدواته تشكل أساسًا لدراسة علمية رصينة تقود إلى نتائج مثمرة.

لا يكون العطب في المنهج والمداخل المنهجية ولا في أدوات البحث العلمي، وإنما في كيفية استخدام المنهج وأدواته، فالاستخدام غير السليم للمنهج وأدواته يؤدي إلى تلبك وتهويش ورؤية ضبابية والمشي في حقول من الألغام، ولا تعطينا البصيرة الواضحة بالموضوع ولا نتمكن من الوقوف على أرضية سوسيولوجية آمنة، ولربما نقع في مطب التكلس والتقوقع في المناطق الهامشية.

الخاتمة

لا يمكن تفسير الهجرة الشرعية وغير الشرعية بعامل أحادي، فثمة عوامل متلاحمة ومتداخلة لتفسير ظاهرة الهجرة، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل الاحترابات والصراعات العرقية والدينية والإثنية والعوامل الثقافية والفاقة والفساد والفوضى والظلم والقمع السياسي، وبرزت إلى السطح كوارث تفكك الدول والمنهج السيئ للدول الفاشلة في المجتمعات الكسيحة التي تحطمت فيها كل مقومات الأمن والسكينة والرضوان والتنمية وأضحت بؤرة للإرهاب والحروب والصراعات المدمرة التي تطحن آدمية الإنسان. لقد أكدنا في هذه الورقة على ضرورة استخدام مداخل منهجية على همزة وصل بالهجرة ولعل أبرزها: العولمة، الهوية، العنف والإرهاب والحروب، النظم السياسية، والمداخل الاقتصادية والمنهجية المتعددة.

فلا يمكن أن تتطور المجتمعات بدون الإنتاج، إنتاج النظريات والأفكار والقيم المادية والمعنوية، والمجتمع غير المنتج هي مجتمع مستهلك، يستهلك كل شيء الأدوات والأفكار والقيم بصورة غير رشيدة ويمضغ بلا وعي ما تمضغه الأفواه. وفوق هذا وذاك لا يمكن إهمال الأدوار المحورية للأنظمة السياسية الفاشلة التي حطمت صواميل المؤسسات ودولة الحق والقانون ووطدت مداميك الفساد والفوضى والارتزاق وابتلعت خيرات المجتمعات وجعلت الناس يسيرون بلا هدى وبلا مهاجع دفاعية، ما أدى إلى حروب ودمار وفوضى وهجرات متعاظمة للبشر يبحثون عن الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والروحي ولسد رمق العيش.

عسى أن نكون قد وضعنا أيدينا بأنبساط على موضوع سوسيولوجيا الهجرة والمداخل المنهجية، وإن شخصت نقائص وهنات في هذا الموضوع نتمنى من أهل الذكاء والكيس والمختصين وضع أصابعهم على هذه الخروم لتصويب الأخطاء والاعوجاجات والتفسيرات الجانحة عن جادة الصواب.

الـهوامش

1. هشام جعيط، ازمة الثقافة الإسلامية، (بيروت: دار الطليعة، 2000م)، ص 125.
2. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يوليو 2000م)، ص 232.
3. الموسوعة العربية الميسرة، بإشراف: محمد شفيق غربال، (القاهرة: دار الشعب، ط2، 1972م)، ص 1892.
4. انظر الرابط: https:ar.m.wikipedia.org
5. انظر الرابط: https//m.hespres.com
6. هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يناير 1992م)، ص 14.
7. انظر: سيار الجمل، (الحرب ظاهرة تاريخية – مدخل من أجل فهم سوسيولوجي)، في: الحرب، عالم المعرفة (الكويت)، العدد 2، المجلد 36، (أكتوبر – ديسمبر 2007م)، ص 14.
8. توماس بلاس وآخرون، العنف والإنسان، ترجمة: عبد الهادي عبد الرحمن، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1991م)، ص 49.
9. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم: د. فايز الصياغ، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، أكتوبر 2005م)، ص 331.
10. انظر الرابط: www.dohainstitute.org
11. انظر الرابط: alaraby.co.uk
12. سالم الساري، خضر زكريا، مشكلات اجتماعية راهنة "العولمة.. وإنتاج مشكلات جديدة"، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2004م)، ص 190.
13. أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص 335.
14. حليم بركات، مرجع سابق، ص 17، 25.
15. الأيام، (عدن)، العدد 6290، (1/ 8/ 2018م)، ص 7.
16. انظر الرابط: www.yemeress.com
17. الأيام، العدد 6225، (9/ 5/ 2018م)، ص 3.
18. إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، (الكويت: عالم المعرفة، إبريل 1999م)، ص 25.

19. كـارل ر. بـوبر، أسـطورة الإطـار في دفـاع عـن العلـم والعقلانيـة، (الكويـت: عـالم المعرفة، إبريل/ مايو 2003م)، ص 114.
20. المرجع السابق، ص 101.
21. إيان كريب، مرجع سابق، ص 21.
22. طلعـت إبـراهيم لطفـي، كمـال عبـد الحميـد الزيـان، النظريـة المعاصـرة في علـم الاجتماع، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م)، ص 14.
23. انظر الرابط: www.profvb.com/vb/+98

المبحث السادس

الهوية وعوامل تصدعها

المقدمة

الشعوب تتقارب وتتدامج رغم اختلاف لغاتها وتاريخها وثقافاتها وهوياتها المختلفة، فالأوروبيون لهم لغات مختلفة وينتمون إلى قوميات عرقية متعددة، ولهم تاريخ مؤلم من الحروب والثارات والانقسامات والاختلافات، إلا أنهم متحدون بوجه عام ينمون هوياتهم ويتقاربون ويتدامجون تدريجيًا بصورة عقلانية هادئة تحافظ على التمايز والاختلاف وعلى الهويات الصغيرة المتعددة التي أصبحت إثراء للهوية الأوروبية المشتركة. وهذا ينطبق على القوميات الكبرى الصينية والهندية والإندونيسية التي تحتوي على كم هائل من الأعراق والديانات واللغات حيث استطاعت هذه المجتمعات صهر الثقافات والعادات والتقاليد والأعراق واللغات في بوتقة إنسانية مشتركة.

- لماذا نحن مختلفون (الاختلاف المدمر) رغم الأصول المشتركة التي تجمعنا؟
- كيف نفهم الهوية ومقوماتها؟
- لماذا تتصدع الهوية العربية؟
- ما هو دور الأنظمة السياسية في تشرذم الهوية الوطنية والقومية؟
- كيف يتم تفكيك صواميل الهوية اليمنية؟
- وهل للعولمة نصيب في تفكيك الهوية العربية؟

هذه أسئلة مقلقة تدق أبوابنا وتؤرق أفئدتنا وعقولنا وضمائرنا، حاولنا الإجابة عليها في هذه الورقة التي بين أيدينا، وتتكون هيكلة الورقة من النقاط التالية:

1. مرتكزات الهوية.
2. تشظي الهوية العربية.
3. الهوية والنظم السياسية.
4. تفكيك صواميل الهوية اليمنية.
5. الهوية الثقافية والعولمة.

1- مرتكزات الهوية

الهوية مفهوم حمّال أوجه ومتداخل ومتعاجم ويمكن تفسيره على أكثر من وجه ويستخدمه البعض لبث ثقافة التحريض والكراهية والإقصاء وإعادة بعث التمايزات المقيتة وإفساد التوازن الاجتماعي وتوليد معايير غامضة وملتبسة للانتماء لتزييف الوعي وطمس الهوية الوطنية والقومية والإنسانية، ولخلخلة الهوية الجامعة وثقافة العيش المشترك، ولفتح المجال واسعًا لميكانيكيات الإقصاء والتمييز والفرز العرقي والطائفي والفئوي والعصبوي المهين لآدمية الإنسان التي تضرب في الصميم ثقافة التصالح والتعايش، وتثير الخيالات المريضة في وجدان وعقلية الرعاع والغوغاء وعامة الناس لمزيد من التصدع والتشاجر والانقسام.

فالهوية وعي للذات والمصير التاريخي الواحد، من موقع الحيز المادي والروحي الذي نشغله في البنية الاجتماعية، وبفعل السمات والمصالح المشتركة التي تحدد توجهات الناس وأهدافهم لأنفسهم ولغيرهم، وتدفعهم للعمل معًا في تثبيت وجودهم والمحافظة على منجزاتهم وتحسن وضعهم وموقعهم في التاريخ[1].

فالهوية تعبير عن وحدة المشاعر الداخلية للإنسان تجيب على أسئلة مهمة ومحورية متعلقة بالكينونة والوجود والوعي وأحاسيس الانتماء إلى

الأمة والمجتمع والجماعات الاجتماعية بشتى ضروبها: من نحن؟

هل نحن عرب أم مسلمون؟ هل نحن أبناء الوطن أم أبناء العشيرة؟ هل نحن أبناء الطائفة أم أبناء الدين؟[2].

والهوية بشكل عام، حسب تعبير عالم الاجتماع الإنجليزي أنتوني غدنز، تتعلق بفهم الناس وتصوراتهم ولما يعتقدون أنه مهم في حياتهم. ويتحدث علماء الاجتماع في العادة عن نوعين من الهوية هما:

الهوية الاجتماعية، والهوية الذاتية (أو الهوية الشخصية)[3].

وفي نفس السياق يعرف د. وجيه كوثراني الهوية بأنها انتماء فرد إلى جماعة، وتبدأ الجماعة بالعائلة الصغيرة إلى العائلة الكبيرة إلى القبيلة والعشيرة إلى الطائفة أو الجماعة الدينية، إلى الدولة[4].

فالعرب يعود أصلهم إلى نسب واحد عابر: هود عليه السلام، يمثل الجد المشترك للقبائل القحطانية والعدنانية[5].

إلا أن هناك من يؤكد أن الثقافة هي الرابط الأساسي للقومية العربية وليس النسب، وهذا ما ذهب إليه د. عبد العزيز الدوري الذي أكد أن العرب أمة لها خصائصها، وأن العربية لغة وثقافة هي الرابطة الأساسية، كما أن للذكريات التاريخية دور يُذكر في تثبيت الفكرة العربية[6].

فالهوية ليست ثابتة بل متغيرة من زمن إلى آخر ومن حقبة تاريخية إلى أخرى وتتبدل أولويات وأنماط الهويات، فحينًا ترتكز أساسًا على رابطة الدم والقربى، وفي أحايين أخر على العقيدة والدين، وفي فترة ثالثة على أساس اللغة، وفي مرحلة رابعة على أساس الجغرافيا، وفي مرحلة خامسة على أساس الهوية الثقافية العامة. ولذا:

علينا أن ننظر إلى مسألة الهوية المطروحة من منظور تاريخي، من حيث أنها وعي بالذات متطور متجدد... ففي العصر العباسي كان العربي هو

المسلم، والمسلم هو العربي، ولم تكن الهوية تتحدد بالنسب بل كانت تتحدد حضاريًا بالانتماء إلى الثقافة العربية والإسلامية، وسياسيًا واجتماعيا ودينيًا بالانتماء إلى إحدى الهويات الصغرى: عرقية، مذهبية، دينية، طائفية[7].

ولقد أشار د. أحمد صادق الدجاني إلى أن انتماء الإنسان العربي يتحدد من خلال دوائر عدة في وقت واحد. فهو ينتمي لأسرة تعيش في حي من مدينة أو في قرية أو نجع. وهو من ثم ينتمي إلى قطر بعينه، وهذه دائرة أولى. وهو من خلال انتمائه لهذا القطر ينتمي إلى الوطن العربي ككل، باعتبار ذلك القطر جزءًا من هذا الوطن وأن شعب هذا القطر جزء من الأمة العربية، وهذه دائرة ثانية، وهو ينتمي في الوقت نفسه إلى الحضارة العربية الإسلامية التي يعيش في ظلها الوطن العربي مع أوطان أخرى مجاورة تدين بالإسلام، وهذه دائرة ثالثة. وأخيرًا ينتمي إلى الإنسانية جمعاء مع مختلف أمم العالم وشعوبها وهذه دائرة رابعة[8].

فالهوية شعور إنساني داخلي يعي من خلاله الإنسان نفسه من أنا؟ ومن نحن؟ وأين موقعي؟ وما طبيعة عملي ووظيفتي؟ ويعي علاقته بالآخر، وعبرها ينتمي الإنسان إلى جماعات اجتماعية كبرى أو صغرى على أساس رابطة الدم والقربى، أو على أساس ديني طائفي، أو على أساس الجغرافيا والتاريخ والقيم والعادات المشتركة، أو على أساس هويات صغرى أو هويات جامعة تجمع عناصر شتى من مكونات الهوية وقد تستند إلى عنصر اللغة والثقافة المشتركة كمكون محوري للهوية.

يقول د. محمد وردي إن: فاقد الهوية، أشبه بالعبد القانع بعبوديته الراضي بسلب إرادته، فهو ليست لديه قيم عليا حاكمة يعود إليها، وبالتالي تهون عليه مسألة استباحة بلاده أو مقدساته أو خيراته، أو كل ما يرتبط به، ما

عـدا فرجـه ومعدتـه، لأنـه مهيـأ تمامًـا للانقيـاد لأيـة قـوة، حتـى لـو أدى ذلـك لاندثاره أو انقراضه[9].

وللهوية عناصر شتى نجملها على النحو التالي:

1. النسب ورابطة الدم والقربى.
2. اللغة.
3. الدين والعقيدة.
4. الجغرافيا.
5. الثقافة المشتركة والعادات والتقاليد.
6. التاريخ المشترك.
7. المنافع الاقتصادية.
8. التركيب النفسي والسيكولوجي.
9. الذهنية والوعي والسلوك.
10. القيم المادية والروحية.
11. النظم والعلاقات الاجتماعية.

ولقد عرف ألكسي ميكشيللي الهوية بأنها منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي وتتميز بوحدتها الذاتية، التي تتجسد في الروح الداخلية، وتنطوي على خاصية الإحساس بـ (الهو والشعور)[10].

2- تشظي الهوية العربية

الهويات القاتلة عندما تخرج عن قسطاس الحكمة والتبصر تضخم ذاتها وتصنع لنفسها مخيالًا رمزيًا وفرادة عرقية ومذهبية ولغوية وثقافية متعالية ومتغطرسة بنزعات ضيقة على نحو فوضوي تعزف على أوتار النعرات

وتختزل الهوية إلى انتماء واحد، يصنف الناس داخل موقف منحاز، متشبع، غير متسامح، تسلطي انتحاري أيضًا، فيحولهم في أغلب الأحيان إلى قتلة وإلى أنصار للقتلة، وتكون رؤيتهم للعالم منحرفة وملتوية[11].

فالبروز المفزع للهويات بطابعها المنحرف والمتشدد يؤدي إلى التشرذم والتفكك للهويات وانهيار هويات وولادة هويات بمخالب حادة وقاتلة تتحرك بنزعات عرقية ومذهبية وسلالية تضع الكل في دائرة الاستهداف وتحرض على الكراهية والعنف ومن ثم الدخول في دائرة الاحتراب والصراعات المؤلمة ونكبات وانكسارات وهزائم وانقسامات كريهة تقطع أوصال المجتمع. وهذا ما رأيناه في رواندا وفي البوسنة والهرسك (يوغسلافيا السابقة)، وفي لبنان، وسوريا، والعراق، وليبيا، واليمن، والسودان، والصومال، ومصر، والجزائر.

النقطة الرئيسية أن الهويات غامضة والغموض مرتبط بالتاريخ المتفاوض عليه والمحتوى الثقافي المتفاوض عليه. حتى عندما يوثق التاريخ البيولوجي للشخص علميًا، فإنه مفتوح لتفسيرات متنوعة[12].

فالتعصب العرقي والطائفي والثقافي والقبلي والعشائري والأسري يدمر الهوية المشتركة ويفكك صواميل المجتمع ويولد هويات منفوخة بمديح أجوف ومغالطات خرقاء مصحوبة بسلوك شاذ ومنحرف، وخرافات وتلزيقات عاطفية تصدع قطب الهوية اللغوية والثقافية وتعزز الشعور بالاختلاف المدمر، وبزيف عقلي وعاطفي يشقق جدار التلاحم المجتمعي ويؤدي إلى وهن يدب في مفاصل المجتمع:

ويشتق مفهوم التعصب في أصله الأوروبي من الاسم اللاتيني (الحكم المسبق) Praejudicium وقد مر هذا المفهوم بعدة تغيرات في معناه إلى أن وصل إلى المعنى الحالي. وتمثلت هذه التغيرات في ثلاث مراحل هي:

أ. المعنى القديم: ويقصد به الحكم المسبق الذي يقوم على أساس القرارات والخبرات الفعلية.

ب. وفيما بعد، اكتسب المفهوم في الإنجليزية معنى الحكم الذي يصدر عن موضوع معين قبل القيام باختبار وفحص الحقائق المتاحة عن هذا الموضوع. فهو بمثابة حكم متعجل مبتسر Premature.

د. وأخيرًا اكتسب المفهوم خاصية الانفعالية والحالية، سواء بالتفضيل أو عدم التفضيل، التي تصطحب الحكم الأولي (المسبق) الذي ليس له أي سند يدعمه[13].

أو بعبارة أخرى يبسطها د. علي أسعد وطفة: إن التعصب العرقي، والتعصب الثقافي، والتعصب الديني، والتعصب الطائفي، والتعصب بمختلف صوره وتجلياته يؤكد على جوهر واحد قوامه الانقياد العاطفي لأفكار وتصورات تتعارض مع الحقيقة الموضوعية[14].

فثمة عوامل ومسببات أدت إلى تصدع الهوية نبسطها على النحو التالي:

1. تخلخل الدول والمؤسسات وتحولها من دول للشعوب إلى دول للعصبيات.
2. اتساع نفوذ العصبيات وسيطرتها على مقاليد الأمور السياسية والمجتمعية.
3. توقف عملية التنمية وعسر الحياة المعيشية وتفشي الفقر.
4. التهام الفساد لخيرات المجتمع وتوسع شبكته العنكبوتية في مفاصل المجتمع وعدم التوزيع العادل للثروة الوطنية.
5. ازدياد حدة الصراع الديني والمذهبي والطائفي والعرقي وانتعاش روح العصبيات.

6. الصراع السياسي على السلطة أخل كثيرًا بتوازن المجتمع.
7. تخلخل الأنظمة والقوانين وتراجع القيم الدينية والأخلاقية وأدوار هيئات مؤسسات الضبط.
8. تخلخل البُنى والمؤسسات في الفضاء العمومي.
9. تنامي دور الوعي العصبوي على حساب الوعي الوطني وشيوع ثقافة التعصب والانتقام والثأر السياسي.
10. الأمية الأبجدية والسياسية والفكرية.
11. الإرهاب والانفلات الأمني والمواجهات المسلحة.
12. الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي والأخلاقي الحاد.
13. غياب قيم الديموقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية.
14. العنف المادي والمعنوي في المجتمع.
15. الدور السلبي لبعض مؤسسات الإعلام والاتصال الاجتماعي وذلك من خلال شحن الوعي الاجتماعي بقيم التعصب والولاءات العصبوية الضيقة.
16. طغيان القيم العصبوية الفاسدة على حساب القيم الإنسانية الحميدة.
17. الغربة والإحباط والتمزقات النفسية والروحية وتحطم الثقة بالنفس والاضطرابات السيكولوجية والوجدانية التي تعصف بكيان الإنسان العربي.
18. ارتفاع منسوب الكره الاجتماعي.
19. زيادة حدة الصراعات العصبوية بمباركة داخلية وخارجية.

فالعصبيات التي تتنازع الدولة لا تؤمن فعليا بالمساواة السياسية والقانونية بين المواطنين. فهي تتصارع على الغنيمة من جهة، وتتلاعب بالقانون من جهة أخرى[15].

إن الثقافة العصبوية تدمر الهوية الوطنية والقومية والإنسانية وتعزز من التذرّر العربي، ونمو العصبيات المتصارعة، لا يمكن أن يتم إلا على حساب تدمير السلطة المركزية وتخريب مفهومها[16].

3- الهوية والنظم السياسية

الأنظمة السياسية العربية من العوامل المهمة التي أدت إلى تفكك الهوية الوطنية والقومية، حيث دأبت هذه الأنظمة على إضعاف روح الانتماء للوطن القومي وللأمة العربية، وأصبح همها الأكبر هو كيفية تقييد حركة الإنسان وكتم أنفاسه وتقييد المجتمع بقيود مادية وروحية وابتكار أساليب وأدوات لنهب خيرات الشعوب والسعي الحثيث للثراء غير المشروع وشخصنة السلطة. فأصبح الحاكم هو الدولة وهو الشعب وهو الوطن وهو المصلحة العامة، فلا يخطر ببال المتجبرين الذين اعتلوا العروش بعيدًا عن الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة تنمية المجتمع بصورة عقلانية؛ فهم لا يعترفون بالمصلحة العامة ولا بسلطة الشعب ولا بحقوق الإنسان ولا بالمواطنة المتساوية ولا بالتناوب السلمي للسلطة ولا بالحوار والرأي الآخر ولا بحقوق المجتمع ولا بحقوق الأقليات ولا بالهوية المشتركة. فسياسة إذلال المواطن وتركيعه سمة للأنظمة التوتاليتارية التي تبني مجدها على حساب آدمية الإنسان. فمن لا كرامة له يفقد حب الأوطان كليًّا أو جزئيًّا وتنقطع علاقته الحميمة بالهوية الوطنية والقومية وتتحول إلى شيء من الفتور وعدم الاكتراث، ولربما الوصول إلى عتبة حرجة والشعور بهزة عميقة في الهوية والانتماء.

إن مناشط الأجهزة ومؤسسات العنف يتقوم على منهج القمع والتربص والخبث والمطاردة للشرفاء والخيرين وللملكات الفكرية والعلمية، حيث يبتكرون أساليب للتطفيش والتنكيد لكل من يحاول التبصر والابتكار والاجتهاد الحاذق، فهم مبدعون في خلخلة الهوية وخلق روح الإحباط والتقوقع والانهزام النفسي والمعنوي، فمؤسسات القوة والعنف تدأب على تثبيت الواقع المترع بالفساد والفوضى والخروم والتقهقر والتخلف وتحطم مؤسسات العلم والثقافة وتحارب الإبداع الحقيقي والصفاء الذهني.

إن طمر المفكرين والمبدعين وممارسة العنف ضدهم وتجهيل الشعب وخنق الأصوات والعقول النيرة وتشجيع الهويات الصغيرة لخلخلة هوية المجتمع بحيث لا يشعر الإنسان في الفضاء العام بالأمن الحياتي والمعيشي والرمزي وتتحطم في أعماقه معاني حب الوطن وتتشطر الهوية كشعور داخلي للإنسان، ولقد قال مرة د. هشام جعيط:

لا أستطيع أن أحب هذه الدولة الوطنية، ولا تحثني أية وطنية على تأييدها، وأشعر أنني مهان في انتمائي إلى دولة بلا أفق ولا طموح، دولة متسلطة، حتى إن لم نقل استبدادية، لا يوجد فيها علم ولا عقل ولا جمال حياة ولا ثقافة حقيقية، هذه الدولة تقمعني، أنا أختنق في هذا المجتمع الإقليمي المريف الجاهل، وأعيش كمثقف حالة عصاب[17].

فالوطن ليس ماء أو هواء وليس ترابًا وبيئة جغرافية فقط، وإنما هو أيضًا هيئات ومؤسسات وعلاقات ومخالطات ومشاركات سياسية واجتماعية وقيم وعادات وتقاليد وثقافة ومصالح اقتصادية وتاريخ وخصائص سيكولوجية وتجمعات بشرية يقف الإنسان بآدميته وحقوقه وحريته واستقلاله في عمقه الاستراتيجي.

الوطن ليس مجرد فضاء جغرافي، بل هو بالأساس حرية وحقوق[18].

فالأنظمة السياسية العربية بوجه عام همها في الأساس ضرب هذا المواطن وسحقه وإلحاق الذل والأذى به والتعامل معه بصورة مذلة وتجويعه واستئصال رغبته في الحياة ودفعه دفعًا إلى الموت أو الهجرة[19].

ولقد كان محقًا د. حليم بركات عندما قال إن الدولة تمكنت من الهيمنة على المجتمع بسحق أو تعطيل المجتمع المدني في البلدان العربية كافة... إلى حد جعل المواطنين بحاجة إلى من يحميهم من النظام، بل يبدو وكأن الدولة تتوقع أن تفكر بالنيابة عن المواطن بدلًا أن يفكر المواطن في كيفية تسيير الدولة... الأنظمة العربية مغربة، تحيل أفراد الشعب إلى كائنات عاجزة، فالشعب مغلوب على أمره، مستلب من حقوقه وممتلكاته المادية والمعنوية ومنجزاته ومؤسساته ومهدد في صميم حياته[20].

فالوطن الحقيقي عندما يشعر الإنسان فيه بالحرية والمواطنة المتساوية وبآدميته وحقوقه المادية والروحية ولا يشعر بالخوف والإذلال والعسف والفاقة، ويتمتع بالحريات الأربع التي بسطها الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت:

1- حرية التعبير، 2- حرية الاعتقاد، 3- التحرر من الفقر، 4- التحرر من الخوف.

فالهوية الوطنية تساعد على تنمية المعتقدات المشتركة، وتعطي الناس إحساسًا بالتضامن الاجتماعي، وتشعرهم بقيمتهم وتساعدهم في تحديد ذاتهم، وتخدمهم بوصفها أساسًا للعضوية في المجتمع السياسي[21].

فمن الصعب على إنسان يشعر بإحباط مزمن ويحترق بنيران العسف وتزكم أنوفه رائحة العطب والعفونة وتنهش أضلعه مخالب البؤس والفقر والشقاء والفساد والفوضى ويعاني من تمزقات روحية ومعيشية أن يتذوق طعم الوطن ويشعر بالهوية والهناء المجتمعي لأن "أغرب الغرباء من صار غريبًا في وطنه" على حد تعبير أبو حيان التوحيدي.

فتتخلخل الهوية عندما يشعر الإنسان بالغربة في وطنه وتمارس ضده سياسة الإقصاء الاجتماعي وتطوقه كوابيس الرعب والتنصت والعسف من قبل نظام جهنمي غايته قهر الإنسان ويعزف على أوتار النعرات الضيقة ويدهس كرامة الإنسان ويجعله يعيش حياة قاسية ودرامية خالية من الأمن المعيشي والغذائي والعاطفي، خالية من الأمن السياسي والثقافي والنفسي والوجودي.

4- تفكيك صواميل الهوية اليمنية

في ظل الأجواء المكفهرة والعابسة تضخ جهات خبيثة جرعات مركزة من ثقافة التحريض والكراهية والشحن الوجداني المذموم، والتصنيف العرقي والمذهبي والفئوي الذي يؤجج الضغائن والقلق والاضطراب العاطفي بصيغ ماكرة وملتبسة تؤدي إلى ممارسات غير محمودة تصب في خانة السُراق والنهابين وصانعي الخراب والفساد، لإطالة أمد الحرب والمأزق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحياتي، وتسويم الشعب بمشاكل واحترابات وعراكات لا نهاية لها سوى العودة مرة أخرى إلى المربع الأول: الديكتاتورية العسف والهيمنة والتسيد والجهل والغباوة والعماية والدوس على أعناق البشر واللعب بآدمية الإنسان.

ولقد أشار د. وحيد عبد المجيد إلى أنه قد "فشلت بدرجات متفاوتة، محاولات بناء دولة وطنية حديثة بسبب توغل السلطة الاستبدادية التي اتسم بعضها بالطائفية أو المذهبية، وتهميش الشعب، أو إلغائه فعليًا، وهيمنة المصالح الخاصة، وإحباط إمكانيات تطور مجتمعات مدنية، وتركز الثروة بالتوازي مع مركز السلطة بين أيدي قلة محددة في ظل أشكال متنوعة من الأوليجاركية، وتغييب مفهوم المواطنة الذي لا ترسخ دولة وطنية بدونه، بل

يضيع معنى الوطن في غيابه ويصبح مجرد رقعة جغرافية لا يجمع سكانها جامع، فيعودون بالتالي إلى انتماءاتهم الأولية الإثنية (دينية وعرقية وقبلية وغيرها)"[22].

ففي ظل هذه الأوضاع التي تشهد حربًا وتطاحنات كبرى في المجتمع وانسداد الأفق السياسي وغيبوبة الوعي السياسي والوطني واستشراء الجهل والتعصب بأسمال جاهلية وبلوغ الفساد والتعفن درجة عالية في مناخات الغموض والباطنية وتفكك أوصال المجتمع وانعدام الثقة وسيادة المكر السياسي وازدياد رقعة البؤس والعسف والارتزاق السياسي وثقافة النهب والفساد والغنيمة والحضور القوي لثقافة التعصب والهيمنة وانتعاش الهويات الضعيفة وتجريف المجتمع في بيئة إقليمية ودولية مضطربة تبزغ في هذا المناخ بوادر تفكك اللُحمة الوطنية ودعوات التفكيك ومفخخات التحريض القبلي والشطري والعرقي والفئوي لكسر ظهر المجتمع بما يتناسب وهندسة المنطقة جيوستراتيجيًّا.

والأخطر من ذلك تفكيك الدول على أسس طائفية وعرقية، وهذا ما قام به الاحتلال الأمريكي للعراق (2003م)، ليصب الاحتلال لصالح إيران وسياستها التوسعية في المنطقة والتي تتقوم على مداميك طائفية.

ولقد أومأ د. علي الدين هلال إلى الجديد الذي تمثل في "صعود الهويات الإثنية والطائفية واللجوء إلى العنف، وذلك من خلال ازدياد صراع الهوية بين الأعراق والطوائف والإثنية، وتبرز خطورة هذا النوع من الصراعات في أنه صراع رأسي يقسم المجتمع كله من قمة رأسه إلى أخمص قدميه عبر الطبقات والشرائح الاجتماعية، ولأنها تتعلق باللغة، أو الدين، أو الطائفة، فإن المنخرطين فيها يعدونها صراعات وجود وبقاء، وتزداد خطورتها إذا اختلط صراع الهويات بدواعٍ اقتصادية وسياسية"[23].

فالحوثيون في اليمن لديهم مشروع سياسي طائفي يهدف إلى إقامة دولة طائفية تعود بنا إلى ما قبل ثورة 26 سبتمبر 1962م ويغلف الحوثيون مشروعهم السياسي - الطائفي بخطاب دعائي منمق يدغدغ العواطف ويقف إلى جانب المستضعفين وضد الظالمين والفاسدين وفي باطنه يتحرك بنزعة سلالية طائفية وبشعارات حادة وصارخة لتثوير المزاج العصبوي المذهبي الطائفي، وغايتهم إقامة دولة زيدية على التراب اليمني، أو في أحسن الأحوال إقامة دولة زيدية (شيعية) في مناطق شمال الشمال المحاذية للحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية.

فهم يؤمنون بولاية الفقيه والتقية والرجعة ويحصرون الولاية في ذرية البطنين الحسن والحسين، الأمر الذي يشكل أساسًا لبناء دولة دينية طائفية في اليمن على أرضية مذهبية تؤدي إلى مزيد من التشظي المجتمعي بحيث يكون الاصطفاف في المجتمع على أساس مذهبي ينفخ روح العصبية بين أفراد المجتمع ويعيدنا إلى مربع الصراع القديم - الجديد، الزيدية والشافعية، بين السنة والشيعة، وإلى صراع بين قبائل زيدية وشافعية، وأخرى قحطانية وعدنانية، الأمر الذي يفتح بابًا واسعًا للتوسع الإيراني في اليمن بمظلة مذهبية والانطلاق من قوالب جامدة خالية من البعد الوطني والقومي والإنساني، تبعث برسالة سلبية في إيقاظ الضغائن الدفينة والهويات المتصارعة.

وثمة اتجاهات في الجنوب تنادي بالانفصال وعودة الدولة الشطرية السابقة، لا بدوافع عنصرية أو عصبوية بل بدوافع إحقاق الحق ورفع الضرر والظلم العظيم الذي حل بالجنوب جراء سياسة تجريف المجتمع والعسف والهيمنة والنهب والطغيان ولاستعادة مؤسسات الدولة الحديثة التي ذابت في بحر الفوضى والفساد وانتهاب الأموال وشفط الثروات ومن أجل إعادة الحق إلى نصابه وتوطيد مبدأ المواطنة المتساوية وإعادة الثروات المنهوبة

والأراضي المستباحة والمال المغصوب إلى أهله.

فالنظام الذي قام بعد الوحدة في 22 مايو 1990م، أشبع الناس وأسكرهم بشعارات الوحدة الملفوفة بقيم وطنية ودينية وأخلاقية وإنسانية وهبط بالمجتمع إلى أدنى منازل الخسة والدناءة، ومارس فسادًا عميقًا وحقدًا دفينًا وانتقامًا مخيفًا، وحطم العمران وهدد الناس في صميم حياتهم وجعلهم يمشون عراة بأقدام حافية وبطون خاوية في حقول من الأشواك، وزرع الفتنة والعصبوية وشجع الهويات الصغيرة على النهوض، ليتمكن من بلع خيرات المجتمع وتعميم الرذيلة والفوضى والفساد وتشديد القبضة الحديدية على المجتمع بعقليات صبيانية ومتخشبة ثبتت الوضع الانحطاطي وسور الوحشة والقطيعة والتناحر والتهاجر الاجتماعي.

وهناك تقصد في تفكيك صواميل التماسك الوطني وتعميق التشققات والتبرعمات في النسيج الاجتماعي واستزراع احترابات واقتتالات مستديمة وعداوات وأحقاد وجروح لا تندمل وتفتيت المفتت، والخطر من ذلك تقطيع أوصال الهوية الوطنية وبذر بذور لأقليات عرقية ولغوية ومذهبية وطائفية في مجتمع متجانس:

- له لغة واحدة – اللغة العربية.
- ينتمي إلى جذر عرقي واحد (قحطان وعدنان) وأن عامر كما تشير المصادر التاريخية: هود عليه السلام يمثل الجد المشترك للقبائل القحطانية والعدنانية[24].
- يدين بديانة واحدة الإسلام.
- له ثقافة عامة موحدة وعادات وتقاليد وسلوكيات وقيم متجانسة.
- شعب متمازج ومتقارب على أساس وطني وليس على أساس مذهبي وطائفي.

- له رقعة جغرافية واحدة ومتداخلة دون فواصل طبيعية.
- لديه تركيب نفسي وسيكولوجي متقارب ومتدامج.
- مصالح اقتصادية واجتماعية متداخلة.
- تراث وتاريخ مشترك ووحدة مصير.
- سمات اجتماعية وأخلاقية ووراثية متوالجة.

ففي مؤتمر الحوار الوطني الشامل (مارس 2013 - يناير 2014م)، برزت ظاهرة بذر بذور التفتيت والتفكيك ومحاولة الانتقال من موقع وطني إلى مواقع الأقليات والطوائف والمذاهب للصق فكرة التفكيك والتفتيت وتلغيم المجتمع بأزمات مفتعلة في الأفق المنظور والبعيد، ودغدغة مشاعر البسطاء طائفيًا ومذهبيًا لكسر شوكة الإلفة والتسامح والتدامج الوطني والتلاعب بمفهوم الهويات الطائفية والقبلية والإثنية والجغرافية والمناطقية، والدفع بفكرة الهويات المتشظية التي لا يجمعها جامع ودفع المجتمع إلى مزيد من الفوضى والفراغات المرعبة المؤدية إلى فتن وصراعات دموية مذهبية وطائفية تشج رأس الوطن وتعمق شرخ النسيج الاجتماعي وتغير الخارطة المذهبية في اليمن في مسار وهمي وخطر للدخول في وضع مضطرب وفي حالة استعصاء طويل.

لقد أدرج مؤتمر الحوار الوطني الشامل في أجندته الأقليات والمهمشين (الأخدام)، وزواج الصغيرات لخلط الأوراق وتشويش الوعي وصرف الأنظار عن معضلة بناء دولة الحق والقانون والذي يعتبر المحور الرئيسي والمدخل المهم لمعالجة الأزمات والمعضلات والمشاكل التي تثقل كاهل العامة، وتم تمطيط زمن الحوار إلى 10 أشهر في ظل ظروف قاسية ومرعبة وانهيار أمني وتسيب وتآكل هيئات السلطة وتعطيل مهامها وتسيد الفوضى والفقر والفساد والاغتيالات وأزمة طاحنة تأكل الأخضر واليابس.

وصرفت مبالغ باهظة للمشاركين (565 عضوًا) الذين تم اختيار أغلبهم بطرق غير سليمة، حيث لهث الكثرة الكاثرة من أعضاء المؤتمر وراء المال والهبات والعطايا وأعداد غفيرة منهم مصابون بغيبوبة الوعي وغير متبصرين لما يدور في غميس الواقع وهمهم المال والجاه والسلطة والظهور الإعلامي أمام عدسات الكاميرا.

ولقد كان ضمن قرارات مؤتمر الحوار الوطني[25] إحياء اللغة المهرية والسقطرية والاهتمام بهما وخلق أبجدية لهاتين اللغتين وتدريسهما وتحويلهما إلى لغتين مكتوبتين وتضمينهما في برامج الإذاعات المحلية في المهرة وسقطرى.

يحاول البعض خلق تمايز ثقافي واجتماعي وسيكولوجي مصطنع تحت شعارات ومصطلحات مبهمة لمن يسكون ويلوكون هذه الشعارات والمصطلحات الرنانة والبعض يتعصب لشطحات يشطح بها الشاطحون بهستيريا متشنجة بعنف الغوغاء ورطانة الماكرين.

فالحديث عن التعددية الثقافية بصورة غير واعية لا يختلف كثيرًا عن الدعوة إلى استخدام العاميات، في الكتابة، وتفكيك أعظم الأواصر الجامعة لأبناء الأمة، ذات التاريخ الواحد واللغة الواحدة...

والشعب الذي يفقد ذاكرته وهويته، يتحول إلى لقيط هجين، لا يعرف له مرجعية يستند إليها، والذين يتحدثون عن ثقافات في إطار الثقافة الواحدة، إنما يسعون إلى طمس الوجدان المشترك. فالثقافة بإرثها الروحي والوحدوي هي بالنسبة إلينا نحن العرب آخر ما تبقى في هذه المرحلة العصيبة من جسور التفاهم ونقاط اللقاء[26].

فاللغة مكون محوري للهوية ولا يمكن فهم الهوية خارج إطار اللغة والدين، وهذا أمر لا يقتصر على الهوية العربية، القطرية منها والقومية، وإنما

يتجاوز ذلك إلى مختلف الهويات، حيث لا يمكن فهمه خارج سياقه اللغوي والديني[27].

الخوف الذي يقرع رؤوسنا هو أنه لربما عبر مكون اللغة يتم حرف الموضوع خارج السياقات العلمية والثقافية وبطرق غير سلمية في زمن الابتلاء والفتن العمياء والكوارث والسيولة الثقافية يتم شحن العقول بأطروحات عامة عرجاء، وتلغيم المجتمع بأزمة هوية تشعل آليات التفكيك في مناخات الجهل والتحريض والضخ الإعلامي والثقافة الاستهلاكية الفسيفسائية المرتوقة في مضائق أذهان العامة تنهش جسد المجتمع وتؤجج النزاعات، في قالب عدائي يوسع فجوة التباعد الثقافي والنفسي والوجداني، في ظل ميول الانقسام والتشرذم والفراغ السياسي وانسداد أفق المستقبل لفرض مسارات ومآلات تستهلك طاقة المجتمع في صراعات داخلية عبثية بأساليب الإثارة والتهييج لتخريب البيئة الوطنية.

وعلى نفس الصعيد ثمة اهتمام مصطنع بالمهمشين (الأخدام)، والدفع بهم ليشكلوا كتلة اجتماعية متمايزة في المجتمع وخلق نمط من التمايز المذموم في نسيج اجتماعي متماسك، وتثبيت حقوقهم بنص دستوري كما جاء في الفقرة (122) من مخرجات الحوار للجنة الحقوق والحريات.

يتضمن حماية حق المهمشين في المشاركة بنسبة 10٪ من الوظائف العامة ولهم الحق في تقلد المناصب القيادية في كافة الهيئات والمؤسسات والمجالس والسلطات التشريعية المنتخبة وتتخذ الدولة كافة التدابير القانونية اللازمة لتحقيق ذلك بما يكفل مشاركتهم في الحياة العامة المدنية والسياسية والوصول إلى مواقع صنع القرار بمساواة تامة مع بقية فئات الشعب[28].

توحي الفقرة السالفة الذكر، وكأن ثمة نصوصًا دستورية وقانونية تمنع المهمشين من ممارسة حقوقهم السياسية والثقافية والاجتماعية، فالمشكلة

للمهمشين ليست سياسية ولا قانونية ولا دستورية، إنما هي مشكلة اجتماعية وثقافية ونفسية وحضارية.

أما اليهود اليمنيون والذين كان عددهم 500 يهوديًا في فترة انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل، فقد تم ترحيل ما تبقى منهم (19 يهوديًا) إلى إسرائيل بتواطؤ سلطة الحوثيين في صنعاء الذين يرددون دومًا.. صرخة الثورة الإيرانية:

"الله أكبر.. الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل.. اللعنة على اليهود.. النصرة للإسلام"، فقد نقلت وسائل الإعلام المختلفة يوم الاثنين 21/ 3/ 2016م:

"نقل 19 يهوديًا يمنيًا من صنعاء إلى تل أبيب في عملية سرية مع توراة عمرها 500 سنة عبر الأراضي العمانية عبر صفقة تمت بين الحوثيين والكيان الإسرائيلي بوساطة أمريكية مقابل أموال حصل عليها الحوثيون من إسرائيل".

وفي قلب وضع غير عادي يتم تضخيم الأقليات وحقوقها في المجتمع في حين أن المجتمع اليمني والجزيرة العربية تخلو من الأقليات القومية والعرقية. والجدير بالملاحظة أن المبادئ الدستورية العامة لمخرجات الحوار الوطني شددت على حقوق الأقليات ففي:

الفقرة (183) - تلتزم الدولة باتخاذ تدابير تشريعية لتعزيز الحريات الأساسية والحقوق السياسية للمواطنين المنتمين للأقليات.

الفقرة (184) - تكفل الدولة حقوق الأقليات في التمتع بثقافتهم الخاصة وإقامة شعائرهم واستخدام لغتهم[29].

وحسب ظني، أن هذا الضرب من الحديث بتلميحاته وتشديداته المبالغ فيها على حقوق الأقليات والمهمشين بصورة متعسفة ومصطنعة يعطي مؤشرًا واضحًا على أن ثمة ترتيبات معينة يتم رسمها لخلق تشرذمات من هذا النوع

لزيادة حدة الاحتقانات الاجتماعية وخلخلة الانتماء الوطني وزرع بذور الشقاق وتغيير جغرافية العقل والوجدان وتهديم حيطان المجتمع ليصب ذلك في خانة صناعة الأزمات المؤدية إلى الفرقة والتذرر المجتمعي وتفعيل النزاعات المضادة للتنمية والوئام والتسامح والتوازن الاجتماعي.

5- الهوية الثقافية والعولمة

هناك أحداث جسام ساعدت على تهلهل الهوية العربية وتقهقر مفرداتها على الصعيد الوطني والقومي وأضعفت التماسك والتضامن والتآزر العربي نذكر منها:

- قيام الدولة العبرية على التراب الفلسطيني في 25 أيار 1948م.
- فشل الوحدة المصرية السورية من 1958 إلى 1961م.
- فشل محاولة الوحدة ما بين مصر والعراق وسوريا 1963م.
- فشل محاولة الوحدة بين مصر وليبيا والسودان 1969م.
- هزيمة العرب في 5 حزيران 1967م.
- صلح مصر مع إسرائيل (كامب ديفيد 1979م).
- الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م).
- اجتياح إسرائيل لبنان (1982م).
- الوحدة اليمنية مايو 1990م - وحرب صيف 1994م - وحرب مارس 2015م.
- اجتياح العراق للكويت في 2 أغسطس 1990م.
- اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين 1993م.
- الاحتلال الأمريكي للعراق إبريل 2003م.
- حرب المقاومة اللبنانية ضد الإسرائيليين في صيف 2006م.

- الاجتياح الإسرائيلي لغزة 2008م، 2014م.
- فشل محاولات الوحدة العربية والتي قدرت بأكثر من 17 محاولة.
- العمليات الإرهابية للقاعدة وداعش.
- ثورات الربيع العربي في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا.
- الحروب الطائفية في لبنان وسورية والعراق واليمن.
- تقاتل المليشيات الليبية بنزعات قبلية وعشائرية ومناطقية.
- انفصال جنوب السودان عن السودان في 9/ 7/ 2011م.
- الصراعات السياسية والطائفية والعرقية والقبلية في البلدان العربية.
- **العولمة** التي وصفها ماغرو Mcarew بأنها ببساطة "تقوية أواصر الترابط العالمي... ونجد أن السلع، ورأس المال، والبشر، والمعرفة، والصور، والملوثات، والجريمة، والمخدرات، والأزياء، والمعتقدات، تتدفق كلها بسهولة عبر الحدود الإقليمية"[30].

وغني عن البيان القول أن العولمة أثرت بعناصرها السلبية في عقل وسلوكيات ووجدان الشباب العربي عبر وسائل وأدوات الاتصال الحديثة: القنوات الفضائية، الإنترنت، الهاتف النقال، الإذاعات، الصحف، الكتب، المجلات، مؤسسات النشر ومراكز الأبحاث والجامعات والمعاهد والمدارس...

ففي الوقت الذي نشيد بإيجابيات العولمة التي حولت العالم إلى قرية صغيرة ومدت الناس بإمكانيات التواصل السريع والرخيص ووفرة المعلومات، وأتاحت للبشر إمكانية التعرف بعضهم على بعض وساعدت على تقارب الشعوب وعلى التمازج الحضاري والثقافي والعلمي والإنساني ونشرت القيم الإنسانية العامة مثل: الديمقراطية، الحرية، المواطنة المتساوية، حقوق الإنسان، التسامح، ثقافة الحوار، إلا أنها في الضفة الأخرى عملت على

تفكيك الهويات ونشرت قيم الاستهلاك وغربت الإنسان واخترقت عالمه الداخلي وثقافته لصالح الإرادات العالمية المسيطرة، ولذلك: تقع العولمة في القلب من الثقافة الحديثة، وتقع الممارسة الثقافية في القلب من العولمة[31].

فعالم اليوم على حد تعبير الأستاذ محمد برادة: يغوص أكثر فأكثر في متاهات اللامعنى، واحتراب الهويات المنغلقة وطغيان قيم الربحية والعولمة الاستهلاكية[32].

الخطورة في العولمة محاولة نسف اللغة العربية من الداخل والتي تعتبر الركن الركين للهوية العربية وتجسيدًا للثقافة والحضارة العربية: لأنه لا يمكن فهم الهوية خارج إطار اللغة والدين. وهذا أمر لا يقتصر على الهوية العربية، القطرية منها والقومية، وإنما يتجاوز ذلك إلى مختلف الهويات، حيث لا يمكن فهمها خارج سياقها اللغوي والديني[33].

فاستهداف اللغة هو استهداف للهوية، فاللسان العربي هو اللغة القومية لنحو 330 مليونًا، ويمثل إلى جانب ذلك مرجعية اعتبارية لأكثر من 590 مليون مسلم غير عربي كلهم يتوقون إلى اكتساب اللغة العربية، فإن لم يتقنوها لأنها ليست لغتهم القومية فإنهم في أضعف الإيمان يناصرونها ويحتمون بنفوذها[34].

فاللغة وطن وهوية ولقد أومأ الأستاذ/ عبد العلي الوادغيري إلى أن اللغة العربية ليست لغة فحسب، وإنما تعبير عن الهوية الدينية والوطنية أيضًا، فالقضاء على اللغة العربية يعني فصل المغرب عن المشرق واختراق هويته الثقافية[35].

وحول أزمة اللغة العربية والذي يعتبرها المفكر د. جابر عصفور جزءًا من أزمة الهوية، حيث يتعمد البعض زخرفة حديثهم بالكلمات الأجنبية بمناسبة أو غير مناسبة كنوع من الوجاهة الاجتماعية وسعيًا وراء الإثارة ويأتي

ذلك كنتيجة لخلل في العملية التعليمية وضعف الأداء اللغوي في المجتمع حسب تعبيره. فبعض المذيعين والمذيعات أوصلوا اللغة إلى ما يمكن أن أسميه نوعًا من (التخنث) - إذا جاز استخدام هذه الكلمة - أو الدلال في استخدام اللغة العربية عند المذيعات اللائي لا يحسن النطق، ويتخيلن أن الخطأ في النطق نوع من الرقة أو الدلال الذي ينبغي أن يحرصن عليه... والإسراف في استخدام الكلمات الأجنبية ادعاء للعصرية، والاندفاع إلى المسميات الأجنبية استخفافا باللغة القومية، فذلك البديل نوع من الاتباع الثقافي الجديد الذي تلازمه التبعية السياسية والاقتصادية بأسوأ معانيها، وآثاره الضارة على الهوية لا تقل خطرًا عن آثاره التي تهدد استقلال الوعي وقدرات الإبداع الذاتي[36].

وبعض الأدباء والمفكرين أهملوا اللغة العربية وأتقنوا اللغات الأجنبية، ففي الوقت الذي نعتبر إبداعاتهم الأدبية والفكرية انتصارًا لقيام العولمة والحضارة والثقافة والمثاقفة وجزءًا من التلاقح الحضاري المفيد الذي يصب لصالح الثقافة العالمية وجسرًا من جسور التقارب بين الشعوب، ونعتز كثيرًا بأعمالهم القيمة مثل: مولود فرعون، مالك حداد، كاتب ياسين، محمد ديب، آسيا جبار، ألبير قصيري، أدمون عمران، عبد الكريم الخطيبي، الطاهر وطار، عبد الوهاب المؤيد، مالك شبل، ياسمينة خضرا (محمد مور لسهول)، إدوارد سعيد، جورج شحاذه، أمين معلوف، أمين الزاوي... إلا أننا نعيب على البعض منهم عدم إجادتهم للسان العربي بصورة سليمة وعدم قدرة البعض على الكتابة باللغة الأم، ما يفقدهم جزءًا مهمًا من مقومات الهوية.

وعلى صعيد متصل انتشرت الموسيقى والأغاني الشبابية الممزوجة بركة اللغة العربية والتي تتميز بالغثاثة ومحاكاة الموسيقى الغربية بدون وعي وإدراك موسيقي وضعف الموسيقى والخيال والصورة الشعرية وبلادة

الشعور الفني، وتخلو من روح الطرب الصادق ولا تدلف إلى الوجدان، وطغيان الموسيقى الصاخبة والصور السريعة المتقلبة على حساب الأداء الفني، فلا تمنحك لذة روحية وتفسد لذة الاندماج والتجانس الأليف مع النغمة الموسيقية، وهي فقيرة بمعانيها ودلالتها، لا تعطيك لذة معنوية ونفسية وراحة عقلية. وغالبية هذه الأغاني خالية من الأحاسيس الجمالية، صلدة وباردة ونعسانة.

ولقد أشارت أماريتا صن: لا شك في أن خلفيتنا الثقافية يمكن أن يكون لها تأثير هائل ورئيسي في سلوكياتنا وتفكيرنا، كذلك، نوع الحياة التي نعيشها لا بد أن يكون متأثرًا بخلفيتنا الثقافية. ويمكن أن تؤثر الخلفية الثقافية أيضًا على إحساسنا بالهوية وإدراكنا للانتماء إلى جماعات نرى أنفسنا أعضاء فيها[37].

ولا بد لي أن أشير إلى أنه انتشرت حاليًا بين الشباب ثقافة التسلية على حساب الثقافة العميقة، وثقافة التسلية لا تساعد على تعميق جذور الهوية ونهضة العقل، بل تؤدي إلى مزيد من الاغتراب والتفكك والاندماج بصورة لاواعية بثقافات وهويات تهز الوجدان والأحاسيس وتغير الأذواق والثقافات وتتغلغل في مذائق الأذهان بسهولة بصورة سطحية، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى الانقياد الأعمى لثقافات فسيفسائية تضرب في الصميم الهوية الثقافية. ويكون التأثير السلبي في الهويات والثقافات الأخرى نتاجًا لـ:

1- الجهل، 2- محاولة التجريب، 3- الانبهار بثقافة الصورة والتنوع وسرعة التنقل وتهاطل المعلومات والبيانات، 4- معضلة التكيف الاجتماعي والثقافي، 5- ضعف الخلفية الثقافية والتربوية، 6- ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، 7- سماجة وبلادة أدوات ووسائل الاتصال الاجتماعي الوطني والقومي والإسلامي،

8- ضعف الشخصية واهتزازها وعدم مقدرتها على التمييز بين عناصر الصلاح والطلاح.

ينجرف بعض الشباب أحيانًا في غميس التقليد الأعمى للآخر في: الملبس، المأكل، المشرب، المسكن، المنكوح والإيحاءات الجنسية، الموسيقى وأغاني الفيديو، العادات والتقاليد، العقائد، الانفعالات، الطقوس الحياتية، التشرد، الانحراف، الخيالات الرومانسية، الحداثة المزيفة وتلويك العبارات والملافظ وإطلاقها دون احتياط، الميل صوب تكسير موازين العادات والتقاليد كلها دون تبصر ومن ثم الاعتقاد أن كل قديم رجعي وكل حديث تقدمي وفي هذا المضمار يقول د. نصر حامد أبو زيد:

لبسنا قشرة الحداثة بالكامل.. صارت الحياة في شكلها المادي في أي عاصمة عربية لا تختلف كثيرًا عن شكل الحياة في عواصم العالم المتقدم وإن تخلفت عنها في الانضباط والدقة وربما النظافة. ولن أقول كما قال نزار قباني (والروح الجاهلية)[38].

توجد ازدواجية في عقل الشباب ووجدانهم ويقعون بين فكي ثقافتين: ثقافة العولمة السطحية وثقافة التلقين السلطوية في ظل غياب العقل النقدي المتنور:

تصوروا معي أجيالًا تنشأ كلها في مداجن الدولة لا تتعلم إلا الجمل التقريرية، وتتلقى الحقائق التي تريد الأنظمة أن تلقنها إياها دونما سؤال أو تفكير... فمن حياة الأسرة إلى مقاعد الدراسة، ومن العلاقات الشخصية إلى مرابع الحياة العامة في الثقافة والسياسة والاقتصاد وفي التكوين الاجتماعي والتنظيم العسكري، وتسعى السلطة بكل أشكالها إلى خلق فكر هش مسطح، يقوم على التلقين والإذعان والقبول بالواقع[39].

فالعولمة أضرت إلى حدٍّ ما بالهوية الوطنية والقومية والإسلامية من حيث[40]:

1. ضعضعت أركان اللغة العربية وقطعت بعض أوصالها.
2. خلخلت العقائد الدينية وأثارت العداوات والاحترابات العرقية والمذهبية والطائفية.
3. غرست قيمًا أخلاقية متناشزة.
4. خلقت مشاعر وأحاسيس خيالية ورومانسية.
5. في الوقت الذي فتحت نوافذ للتلاقح الحضاري أوجدت أصنافًا من الانعزال الذاتي والمجتمعي.
6. حفزت العصبيات بألوانها الطيفية في اتخاذ مواقف متطرفة مضرة باللحمة الوطنية والقومية والإنسانية.
7. أضعفت من روح التضامن والتآزر والتلاحم الأسري والوطني والقومي والإنساني.
8. روجت لثقافة الاستهلاك.
9. حولت العلاقات الإنسانية إلى علاقات سلعية وإلى سوق للبضائع.
10. شحنت الشباب بالغرائز والشهوات وحولت جسد المرأة إلى سلعة في السوق.
11. اخترقت إلى حدٍّ ما أحاسيس العامة ووجدانهم ووجهتهم وجهة سلبية.
12. أشاعت المفاسد وأضرت بالأمن القيمي.
13. أدت إلى ضعف الوازع الديني والأخلاقي وانتشار الفوضى.
14. فاقمت الأمراض النفسية والاجتماعية.
15. عززت مداميك الثقافة الدعائية الفسيفسائية.
16. أثرت في أنماط التفكير بطريقة سطحية وساعدت على بروز فيروسات التعصب والتمذهب المنغلق الذي وصفه الأستاذ

عبد الإله بلقزيز بأنه: ثمرة لفعل العوامل السياسية والاجتماعية والجغرافية، ويمكن قراءته في سياق تأثير المواريث الثقافية والحضارية التي كان المجتمع العربي والإسلامي عرضة لها[41].

الخلاصة

الهوية تحافظ على كينونة الأفراد والشعوب ووجودهم وتعزز وعيهم الفردي والجمعي بوجودهم ومصيرهم وتاريخهم ومستقبلهم وتعزز القواسم المشتركة بين الناس وتجذر مفهوم الانتماء للوطن والأمة.

لقد تقهقر مفهوم الهوية الوطنية والقومية وهمدت روح التضامن والتآزر الوطني والقومي بفعل عوامل عدة وتصدعت الهوية العربية بفعل المآسي الكبرى التي مرت بها الأمة العربية والتي تركت بصمة سلبية في وعي ووجدان وأحاسيس الإنسان العربي. فمن خلال ما تم بسطه في هذه الدراسة والتي تبين تراجع مفهوم الهوية بمسبباتها المختلفة، منها ما هو وطني، ومنها ما هو قومي، ومنها ما هو خارجي، ومنها ما هو على صلة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ومنها ما هو على همزة وصل بالثقافة والعصبيات وتوقف عمليات التنمية والنظام السياسي وانهيار وتراجع مؤسسات التعليم والإعلام والثقافة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية والعنف الإرهاب والصراعات السياسية والمذهبية والطائفية والعرقية، ومنها ما هو على صلة بالعولمة الثقافية وغياب الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتفشي روح الغربة الفردية والجماعية في نسيج المجتمعات العربية التي تعاني من ضعف في الأمن الشامل والعمومي وتواكب مع ذلك كله تخلخل مؤسسات التعليم الثقافة والإعلام وتخلخل مكانة اللغة العربية في المجتمع وتغلغل قيم العولمة وخاصة بشقها السلبي التي أفضت إلى مزيد من التذرّر العربي.

ولأجل ترصين مداميك الهوية العربية لا بد من:

1. اعتماد خطط تنموية شاملة للمجتمعات العربية تستوعب متطلبات المجتمعات وتحاصر الفقر والبطالة وتدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.
2. النهوض بالثقافة وتنميتها وتحرير الثقافة من هيمنة السياسة.
3. رفع مستوى أداء المؤسسات التعليمية وإعادة بناء المناهج الدراسية والعناية بتدريس اللغة العربية والعقيدة الإسلامية السمحاء والتربية الوطنية والتاريخ والثقافة العامة بصورة عقلانية منفتحة.
4. تفعيل أدوار مؤسسات الإعلام ووسائل الاتصال والاستخدام الأمثل لهذه الوسائل لتمتين الهوية العربية.
5. الاهتمام بمؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تلعب أدوار مهمة في تنمية روح الهوية والانتماء:

   أ- العائلة، ب- المدرسة، ج- الجامعة، د- المؤسسات الدينية، هـ- وسائل الاتصال، و- مؤسسات الثقافة.
6. العمل على نهضة العقل وتعزيز مقومات الهوية بمزيد من: التضامن والتآزر والتقارب والتمازج الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والنفسي والروحي وتقوية صلات القربى والتزاوج وتشجيع العلاقات الاجتماعية العربية على أساس المحبة والوداد والاحترام المتبادل وخلق منافع اقتصادية وسياسية واجتماعية وتعليمية وإعلامية وثقافية مشتركة وتشجيع الاستثمارات الاقتصادية البينية، وتنسيق الخطط الثقافية والإعلامية والتعليمية والتربوية المشتركة، وتخفيف القيود البيروقراطية في تعامل المؤسسات مع المواطنين والدول وتسهيل عملية سفر الأفراد

وتنقل البضائع والمعلومات والمعارف والرأسمال البشري بين البلدان العربية.

7. تحويل وظائف الدولة من وظائف قمعية فقط إلى وظائف تنموية تخدم حقوق وهوية وآدمية الإنسان العربي.
8. صون كرامة وحقوق الأقليات الدينية والعرقية والطائفية على أساس المواطنة المتساوية والمساواة في الحقوق والواجبات ومحاربة العنف الإرهاب والتعصب المدمر للهوية وللوئام المدني.
9. تعزيز قيم الحرية والديمقراطية والتسامح والحوار والعيش المشترك والعدالة الاجتماعية واحترام الآراء والمعتقدات للآخرين ومنح الحرية لجميع الأفراد والجماعات وتشجيع منهج التعايش والتقارب والتلاقح والتثاقف.
10. تقوية الوازع الديني والأخلاقي في المجتمع وتنمية المشاعر والأحاسيس الوطنية والقومية والإنسانية العادلة.
11. تعزيز مبدأ الثقة بالنفس ومحاربة الانهزام النفسي والسيكولوجي ومعالجة الإشكاليات والخروم والنقائص في المجتمعات العربية وعدم اتباع سياسة وضع الرأس في الرمال.
12. تشجيع الإبداع والانفتاح والمثاقفة وحرية القول والاجتهاد بما يجنب المجتمع داء التعصب والتشنج واستزراع العصبيات القاتلة.

الهوامش

1. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين ـ بحث في تغير الأحوال والعلاقات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يوليو 2000م)، ص 62.
2. علي أسعد وطفة، (إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية)، المستقبل العربي (بيروت)، العدد 282، (أغسطس/ 2002م)، ص 97.
3. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز صناع، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، ط1، أكتوبر 2005م)، ص 90.
4. وجيه كوثراني، (الهوية والمواطنة والدولة - إشكال في وعي العلاقة أم في بنية الثقافة)، مجلة التسامح (عمان)، العدد 9، (شتاء 2010م - 1431هـ)، ص 10.
5. الموسوعة اليمنية في أربعة مجلدات، المجلد الثالث، (صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، ط2، 2003م)، ص 2381.
6. عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية ودراسة الهوية والوعي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، ديسمبر 1986م)، ص 284.
7. محمد عابد الجابري، الهوية.. العولمة.. المصالح القومية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية - أوراق عربية (1)، شؤون سياسية (1)، (أغسطس 2011م)، ص 14، 19.
8. أحمد صادق الدجاني، (مستقبل العلاقة بين القومية العربية والإسلام)، في كتاب: القومية العربية والإسلام - بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، أغسطس 1982م)، ص 492.
9. محمد وردي، الهوية المنهجية بين الإبداع والتهافت، (دبي: كتاب دبي الثقافية، 116، أكتوبر 2014م)، ص 24.
10. المرجع السابق، ص 49.
11. أمين معلوف، الهويات القاتلة، (بيروت: دار النهار، 1999م)، ص 23.
12. توماس هايلاند إيركسن، العرقية والقومية وجهات نظر أنثروبولوجية، ترجمة: د. لاهاي عبد الحسين، (الكويت: عالم المعرفة، 393، أكتوبر 2012م)، ص 117.
13. معتز سيد عبد الله، الاتجاهات التعصبية، (الكويت: عالم المعرفة، 137، مايو 1989م)، ص 48.
14. علي أسعد وطفة، (التعصب في العالم العربي خطر وجودي: أين معادلة التسامح في التربية)، ص 3، الموقع الإلكتروني للجماعة العربية للديمقراطية، الخميس 29/ 2/ 2012م.

15. طارق متري (عن المواطنة في لبنان)، العربي (الكويت)، العدد 631 (يونيو 2011م)، ص 122.
16. علي سموك (الانقسامات المتعددة في المجتمع الجزائري وصراع الهويات "سوسيولوجيا الآخر")، إضافات (بيروت)، العدد 9، (شتاء 2010م)، ص 130.
17. هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية، (بيروت: دار الطليعة، 2000م)، ص 125.
18. الحبيب الجنحاني، (الحرية أولًا.. وأخيرًا)، العربي، العدد 557، (أبريل 2005م)، ص 21.
19. عيسى مخلوف (رسالة)، نزوى (عُمان)، العدد 36، (أكتوبر 2003م)، ص 282.
20. مقابلة مع حليم بركات، المستقبل العربي، العدد 269، (نوفمبر 2009م)، ص 122.
21. نغم نذير شكر، (دور الثقافة والتربية في بناء وحدة وطنية وأثرهما على مستقبل العراق الجديد)، المستقبل العربي، العدد 361، (مارس 2009م، ص 85.
22. وحيد عبد الحميد، (الشرق الأوسط.. بين التفكك والتفتت)، السياسة الدولية (القاهرة)، العدد 198، (أكتوبر 2014م)، ص 40-41.
23. علي الدين هلال، (سؤال البقاء: النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية)، المرجع السابق، ص 43.
24. سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، (بيروت: دار الإحياء، د. ت)، ص 6-16.
25. وثيقة الحوار الوطني الشامل، (صنعاء: الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل 2014م)، ص 24-25.
26. عبد العزيز المقالح، (عن المفهوم الخاطئ للتعددية الثقافية)، الثوري (صنعاء)، العدد 2268، (13/ 2/ 2014م)، ص 16.
27. سالم لبيض، الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يناير 2009م)، ص 41.
28. وثيقة الحوار الوطني الشامل، مرجع سابق، ص 25.
29. المرجع السابق، ص 27.
30. جون توملنيسون، العولمة الثقافية، تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم محمد، (الكويت: عالم المعرفة، 554، أغسطس 2008م)، ص 10.
31. المرجع السابق، ص 9.
32. محمد برادة، (الإبداع العربي)، في كتاب: تجارب في الإبداع العربي (الكويت: كتاب العربي 77، يوليو 2009م)، ص 59.
33. سالم لبيض، الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة، مرجع سابق، ص 41.

34. عبد السلام المسدي، نحو وعي ثقافي جديد، (دبي: كتاب دبي الثقافية، 34، ط1، مارس 2013م)، ص 180.
35. عبد العلي الودغيري، اللغة والدين والهوية، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديد، 2000م)، ص 90.
36. جابر عصفور، (أزمة اللغة العربية.. السياسة والإعلام والتعليم.. أين الحل؟)، العربي، العدد 593، (أبريل 2008م)، ص 78، 79.
37. أمارتيا صن، الهوية والعنف، ترجمة: سحر توفيق، (الكويت: عالم المعرفة، 352، يونيو 2008م)، ص 117.
38. هكذا تحدث نصر حامد أبو زيد، حوار كمال الرياحي، نزوى، العدد 65، (يناير 2011م). ص 44.
39. كمال أبو ديب، (ضمور الفكر النقدي)، دبي الثقافية، العدد 38، (يوليو 2008م)، ص 105، 106.
40. انظر كتابي: سمير عبد الرحمن هائل الشميري، المرأة في زمن العولمة، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2009م).
41. عبد الإله بلقزيز، (المذهبية: تاريخيًّا وراهنًا وأخطارًا)، المستقبل العربي، العدد 423، (مايو 2014م)، ص 23.

المبحث السابع

الرحالة والمجتمع الفسيفسائي العدني

المقدمة

تقــول عيســي وقــد أزممــت مــرتحلًا

لحجًــا وقــد لاحــت الأعــلام في عــدن

أمنتهـــى الأرض يـــا هـــذا تريـــد بنـــا

فقلـــت كـــلا ولكـــن منتهـــى الـــيمن

"عمر بن أبي ربيعة"

الرحالة والمجتمع الفسيفسائي العدني موضوع شائق لـم تمضـغه الأفـواه وله رنين أنيق في عقولنا ووجداننا يحمـل قلـق السـؤال الفكـري ويحفـز اللـب علـى التفكـر والتـدبر في مسـالك الـوعي والـذاكرة والهويـة الثقافيـة والأعـراق واللغات والديانات والتضامن الاجتمـاعي والانـدماج الاجتمـاعي والثقافـات الفسيفسائية.

لقـد اسـتخدمنا في المبحـث المـنهج الوصـفي والـنص الـذي بـين أيـدينا ينـدرج ضـمن مـا اصـطلح علـى تسـميته في علـم الاجتمـاع والأنثروبولوجيـا بالدراسات الوصـفية، وفي ثنايـا الـنص اسـتخدمنا المـدخل التـاريخي لترصـين مـداميك البحـث. و"اعلـم أن فـن التـاريخ فـن عزيـز المـذهب، جـم الفائـدة، شريف الغاية"[1].

(1) عبـد الـرحمن ابـن خلـدون، مقدمـة ابـن خلـدون، تحقيـق: مجـدي فتحـي السـيد، (القاهرة: دار التوفيقية للتراث، 2010م)، ص 15.

ويطيب لي أن أعلن، أن غايتي من كتابة هذا النص تقديم لوحة صغيرة من التمازج والتخالط الاجتماعي والثقافي والإنساني في مدينة عدن وتوضيح ما سطرته أقلام الرحالة والمستشرقين عن مدينة عدن ومينائها التاريخي والتنوع العرقي والثقافي وتسامح الأعراق والطوائف في مدينة كونية كوسموبوليتية استوعبت الأقوام والثقافات والهويات وانبجست من روحها ووجدانها وأنسجتها الاجتماعية ثقافة إنسانية مفعمة بروح المحبة والتسامح والتساكن الاجتماعي في ظل مؤسسات ضبط فاعلة وأبنية سلطوية ترشد وتنمي هذا التناغم وتكسر قاعدة الكره والتدابر والتباغض والقطيعة والتهاجر الاجتماعي والنعرات الشوفينية.

ولا أنسى أن أنوّه بأننا لا نستطيع كتابة ورقة علمية إلا بمنهج علمي وأولى مبادئ المنهج العلمي تحديد التساؤلات، وأهم التساؤلات التي نبسطها في هذا المبحث هي:

- هل عدن مدينة تاريخية؟
- ماذا قال الرحالة والمستشرقون عن مدينة عدن؟
- ما لون وطبيعة التعدد والتسامح الثقافي والعقائدي في مدينة عدن؟
- ما أهم البصمات لأطروحات الرحالة والمستشرقين عن مدينة عدن وأهلها؟

النص الذي سطرناه متنوع المقامات والضروب تمتد دائرة البصر فيه لتشمل عدن من زاوية تاريخية وموقعها في خارطة المدن التاريخية العالمية وموقعها الجغرافي والتجاري والعسكري العظيم، ثم نسير بخطوات عريضة في البحث والتنقير في المراجع التاريخية وأمهات الكتب والأسانيد لاستجلاء أطروحات الرحالة والمستشرقين بمنأى عن الظنون والترجيحات والبحث عن وجوه الحق ومعالم الطريق.

لست أزعم أني بلغت الكمال في هذا المبحث، فالكمال شرف لا أدعيه لنفسي.

هذا ويتكون المبحث من النقاط التالية:

- المقدمة.
- أولًا: عدن مدينة عريقة في القدم.
- ثانيًا: عدن مدينة التسامح والتعدد الثقافي.
- الخاتمة.

لا أريد أن أقول، أن ما هو مسطور في هذا المبحث قابل للمناقشة والسجال والمطارحات العقلانية الهادئة، ولن نتردد في تصحيح الأغلاط وتصويب الأخطاء إذا ما تبين لنا ذلك.

أولًا: عدن مدينة عريقة في القدم

في دراسة لمنظمة اليونسكو للبحوث التاريخية والأثرية بينت فيها أقدم المدن التاريخية في العالم وعمر كل مدينة قديمة وعلى النحو التالي:[1]

1. حلب – سوريا (12200 عام).
2. أريحا – فلسطين (10600 عام).
3. دمشق – سوريا (9200 عام).
4. الإسكندرية – مصر (7900 عام).
5. اللاذقية – سوريا (7300 عام).
6. سامراء – العراق (6500 عام).

---

(1) دراسة لمنظمة اليونيسكو للبحوث التاريخية والأثرية:

a. hpps:ar-unesco.org

b. nabd-sharqi.com

7. عدن – اليمن الجنوبي (5500 عام).
8. خرسان – إيران (4800 عام).
9. الرقة – سوريا (4000 عام).
10. صنعاء – اليمن (3500 عام).

فعدن مدينة حضارية أثرت في ثقافتها وتمدنها وروحانيتها وجغرافية عقلها وفضاءات الأمكنة على البشر في التراب الوطني والإقليمي، فهي مدينة تاريخية عامرة بالثقافة والتمدن.

كانت منذ العصور القديمة أهم مركز تجاري ما بين الشرق والغرب على الطريق البحري بين مصر والهند وطريق القوافل بين اليمن والشام. ولعل أقدم إشارة تحكي دور ميناء عدن في خدمة التجارة الدولية جاءت في التوراة، حيث عرفت عدن التجارة وما يتبعها من عمليات تنظيم وشحن وخزن وتسويق واستيراد وتصدير منذ القدم[1].

ولقد ورد ذكر عدن في التوراة في سفر "حزقيال" كميناء تاريخي شهير، وذكر أسمها في نقش يوناني قديم حيث سميت بالعربية السعيدة (وهو اسم عمم على اليمن كلها فيما بعد)[2].

ويذكر المؤرخ محمد كريم إبراهيم الشمري أن عدن مدينة عريقة في القدم فقد ذكرها اليونان والرومان باسم Adana، وسميت أيضًا Arabia Eudaemon أي العربية السعيدة.

وهناك من يرجع تسمية عدن إلى العدون بمعنى الإقامة أو التوطن بالمكان. وقيل أن الأحباش عدوا في سفنهم إلى عدن، وخرجوا منها، فقالوا:

---

(1) إبراهيم أحمد المقحفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية، (صنعاء: دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الثاني، 2002م)، ص 1026.

(2) الموسوعة اليمنية في أربعة مجلدات، المجلد الثالث، (صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، ط2، يناير 2003م)، ص 2043.

عدونـة، وتفسـيره: خرجنـا. ويـروي ابـن المجـاور بـأن عـدن كانـت سـجنًا لأصحاب الجرائم.

ففي رواية الطبري أنها سميت بعدن بن عدنان، وكان لعدنان من الأولاد معد وعدن. وأن عدن اسم لشخص يُدعى عدن وأشتق اسم عدن من المعدن وهو معدن الحديد. والنسبة إلى عدن العدني تطلق على من سكنها وانتقل إليها واستقر فيها[1].

واسـم عـدن سـاحر يفجـر القصـص والأسـاطير، فثمـة قصـص وأسـاطير تحوم في سماء هذه المدينة الأنيسة فيقال:

أن شداد بن عاد لما وجد أنه لا يمكن الدخول إلى وادي عـدن، أمر بـأن ينقر له باب في صدر الوادي، فأقام على حفر نهر ونقر باب رجلان قالا حكماء الهند أنهما عفريتان من الجن. واستمر الحفر والنقر سبعين عامًا، وفي النهاية قال ناقر الباب: أنه بمشيئة الله سوف يتم عمله في الغـد، أما حـافر النهر فقـال: سوف يتم حفر النهر في الغد شاء الله أم لم يشأ، وفي الحـال ارتـدم مـا حفـر ومـا بني وأنسد معين الماء من الأصل. أما نـاقر البـاب فقـد أتـم عملـه وفـتح البـاب وصار شداد بن عاد يـدخل إلـى وادي عـدن ثـم حـول شـداد هـذا الـوادي إلـى سجن يحبس فيه خصومه[2].

وفي سياق متصل يذكر المؤرخ العدني أبو مخرمة في كتابه تاريخ ثغر عدن:

اعلم أن عدن بلدة قديمة، يُقال إن قابيل لمـا قتـل أخـاه هابيـل، خـاف مـن أبيه آدم، ففر من أرض الهند إلى عدن، وأقام هو وأهله في جبل صيره، وأنه لما

(1) محمد كريم إبراهيم الشمري، عدن دراسة في أحوالها السياسية والاقتصادية 476-627هـ، 1083-1229م، (عـدن: دار جامعـة عـدن للطباعـة والنشـر، ط2، 2004م)، ص 55، 56، 57، 58.

(2) حمزه علي إبراهيم لقمان، تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية، (عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط1، 2008م)، ص 271.

استوحش بمفارقة الوطن وغيره، تبدى له إبليس ومعه شيء من آلات اللهو كالمزامير ونحوها، فكان يسليه باستعمالها، فهو أول من استعمل ذلك على ما قيل[1].

ولقد أومأ الرحالة الألماني هنزهولفريتز إلى أن: كلمة عدن تعني في اللغة العربية جنات النعيم والفردوس، وثمة نظريات تقول إن عدن هي نفس المكان المذكور في سفر حزقيال في التوراة وكثير من الثروات كانت ترد من البلاد الأسطورية النائية، كانت تنقل عن طريق عدن. وكان الفينيقيون يعرفونها ويعتبرونها أهم المراكز التجارية في جنوب جزيرة العرب، وجاء الرومان بعد ذلك، فاحتلوا شبه الجزيرة، وظلوا قائمين على احتلالها حتى القرن السادس وبعد فترة فراغ، سيطر فيها الأحباش، عاد الفرس، فأعادوا عدن إلى حضيرتهم الحضارية[2].

وخلاصة القول إن مدينة عدن عريقة في قدمها وثرية بمداخيلها ومشهورة بمينائها التاريخي وبأساطيرها وبتعدد فسيفسائها الاجتماعي والثقافي والعرقي منذ القدم، وكانت على مر العصور عرضة للغزوات طمعًا في موقعها الاستراتيجي الذي يربط طرق التجارة العالمية ما بين الشرق الغرب ويدر أرباحًا عظيمة للتجار والمشتغلين والقاطنين في عدن والماسكين بزمام أمورها.

واشتهرت عدن بأسواقها التجارية ففي كتابه "**الإمتاع والمؤانسة**"، يذكر لنا أبو حيان التوحيدي سوق عدن والذي منه تُشترى اللطائم وأنواع الطيب، ولم يكن في الأرض أكثر طيبًا، ولا أحذق صناعة للطيب من أهل عدن[3].

---

(1) أبو مخرمة، أبو محمد عبد الله الطيب بن عبد الله بن أحمد، تاريخ ثغر اليمن، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ط2، 1986م)، ص 7-8.

(2) هنزهولفيتز، اليمن من الباب الخلفي، ترجمة: خيري حماد، (بيروت: دار العودة، ط1، 1405هـ - 1985م)، ص 32.

(3) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج1، (بيروت: مكتبة الحياة للطباعة والنشر، د. ت)، ص 84.

ولقد وصفها الرحالة والمؤرخ هاردلوف، يعقوب في كتابه ملوك شبه جزيرة العرب بأنها حسناء الشرق Cinderella of the east[1].

ثانيًا: عدن مدينة التسامح والتعدد الثقافي

التحديث والتمدن لامسا أطراف الحياة وتفاصيلها في هذه المدينة العريقة، وتميزت عدن بصفات التسامح والانفتاح على العلم والعالم وعدم التعصب، وبالنظم والقوانين والتشريعات والأنظمة الإدارية والمؤسسات التعليمية والثقافية وبالممارسات الديمقراطية وبالتخطيط الحضري والمجالس البلدية والنهضة العمرانية والخدمات المتطورة وبالانفتاح والتطور الاقتصادي.

وانصهرت في عدن الثقافات المحلية اليمنية وغير اليمنية لتكون نسيجًا ثقافيًا اجتماعيًا وحضاريًا متميزًا له رائحته الخاصة ونكهة لذيذة وشائقة دفعت بعجلة النماء إلى الأمام.

ومدينة عدن لذيذة تترك بصمة عزيزة في قلوب الرحالة برائحتها وهويتها وتسامحها ونقاء سريرتها وسحرها المندغم بالسكينة والرضوان.

كنت أنظر دائمًا إليها على أنها الفردوس. وعندما كنت أؤوب إلى عدن، بعد رحلات على ظهور الإبل،.. كنت أرى فيها عصارة المدنية، وأجد فيها جميع تلك "اللطائف" الصغيرة من الحياة العصرية التي يألفها كل من يعيش معها، ولا يكترث بها، ولكنه إذا ما افتقدها، شعر بما لها من أهمية قصوى. وكنت ألقى فيها دائمًا السكن المريح[2].

---

(1) هاردلوف. يعقوب ك. سي. أي، ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة: أحمد المضواحي، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني - بيروت: دار العودة، 1983م)، ص 346.

(2) هانز هولفريتز، اليمن من الباب الخلفي، مرجع سابق، ص 35.

وانصهرت في عدن الأجناس والأقوام والعقائد وتمازجت الثقافة المحلية العدنية واليمنية وغير اليمنية لتكون نسيجًا حضاريًا متميزًا وفرادة ثقافية وفسيفساء بشرية في كنف الوئام الاجتماعي.

وأثرت الثقافات الفرعية للجاليات الأجنبية في عدن على الحياة الثقافية والفكرية، فالتنوع الثقافي يشكل أساسًا من أسس الإبداع ويُثرى الثقافة والفكر ويعزز التسامح العرقي والمذهبي والعقائدي ويزيل التعصب الأعمى، ففي عدن تجد:

المسلم الذي يصلي إلى الله، والفارسي الذي يصلي إلى الشمس، والبنيان الذي يصلي إلى الأوثان، والمسيحي مكرم الصور والصلبان، والإسماعيلي صاحب الزمان، واليهودي مُسبح الذهب الرنان، وفيها من يغسلون ويكفنون أمواتهم، ومن يحرقونهم، ومن يحملونهم إلى برج السكينة، لتأكلهم النسور والعقبان.. كل هؤلاء يتاجرون ولا يتناقرون ويربحون ولا يفاخرون.. ففيها من المذاهب الدينية مئة مذهب ومذهب – حسب ما يرويه الأستاذ أمين الريحاني الذي زار عدن في عشرينيات القرن العشرين – تعيش كلها في فم البركان في سلام وأمان. وليس فيها غير واحد من المذاهب السياسية، تصونه التقية ويعززه الدينار والقوة، هو مذهب الاحتلال.. والتاجر وطنيًا كان أو أجنبيًا. لا يهمه من الحكومة غير الأمن والنظام[1].

فمدينة عدن عنوان للتسامح ففي سويداء فؤادها يجد القاطنون والسارحون والبارحون الحرارة والدفء ونبضات المشاعر الإنسانية وتنويعات في إيقاع حياتهم الممزوجة بتعابير من العبوس والابتسام.

---

(1) أمين ألبرت الريحاني، الأعمال العربية الكاملة، المجلد الأول، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1986م)، ص 402، 403.

عـدن تمـد يـدها للطيبـين وتسـكب سـحرها في النفـوس بطيبـة نفسـها وكبريائها ورائحة أديمها الذي يجمع أطيافا من التناقضات في بوتقة لذيـذة مـن التعايش والتحايث.

لقد كتب الأستاذ/ أحمـد محمـد سعيد الأصنج - أحـد الوجـوه الثقافيـة والتنويريـة في عـدن في كتابـه: نصـيب عـدن مـن الحركـة الفكريـة الحديثـة (1934م)، عن طائفـة البهـرة في عـدن، والـذي نلمـس مـن خـلال سـطوره روح المحبة والإخاء والتسامح في الفضاء العمومي، حيـث يـتم معاملـة القـاطنين في مدينـة عـدن معاملـة حسـنة بمنـأى عـن التعصـب العقائـدي والطائفيـة الدينيـة والعرقية والسلالية الممقوتة، حيث يقول:

البهرة جماعة إسماعيلية المعروفون بتشيعهم لآل البيت، وينقسمون إلى قسمين في الجنسية: عرب أقحاح من الهمدانيين في اليمن، والقسـم الآخـر مـن الهنـود مـن مقاطعـة (كجـرات)، يجمعهـم المـذهب تحـت لـواء واحـد... إذا درسنا سيرتهم في عدن نجدها مثال للشهامة والأخوة والتـآزر، لقـد أعجبنـي - وإيـم الحـق - الرجـل البهـري في مـواطن كثيـرة، وأعجبتنـي أكثـر تلـك المزيـة الشريفة التي يمتاز بها جماعـة البهـرة في تضـامنهم واتحـادهم، بـل في عكـوفهم على العمل وإتقانهم له بلا تـردد ولا ملـل، حتـى أنـك لا تسـتطيع أن تجـد أثـرًا للبطالة بينهم[1].

وينتقد الأستاذ أحمد محمد سعيد الأصنج بروح صـافية بعـض النـاس في المجتمـع الـذين ينظـرون إلـى البهـرة نظـرة غيـر منصـفة: كـأنهم لا يمتـون إلينـا برابطة ما، مع أنهم إخواننا في الـدين، وإخواننـا في القوميـة يعبـدون إلهًـا واحـدًا ويتبعون خاتـم الأنبياء القائل (من صلى صـلاتنا واسـتقبل قبلتنـا وأكـل ذبيحتنـا

(1) أحمد سعيد الأصنج، نصيب عدن من الحركة الفكريـة الحديثـة، (عـدن: دار جامعـة عدن للطباعة والنشر، ط2، 2007م)، ص 49-50.

فذلك المسلم الذي له ما لنا وعليه ما علينا)، والقائل (لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى)[1].

وينصح عامة الناس بتوطيد مداميك العلاقة الإنسانية معهم وعدم التنابذ والتنافر مع إخواننا من البهرة لأن (المسلم أخو لمسلم)، ولأن (المؤمن للمؤمن كالبنان المرصوص يشد بعضه بعضًا)، ويرفض التقاطع والوحشة المجتمعية وينشر قيم المحبة والتسامح والمساواة والإخاء، وينهي حديثه بأبيات شعرية تحث على عمل الخير وعدم التجافي:[2]

فـيمَ التقـاطع والقـرآن ينظمنـا
كجـوهر عقـده مـن محكـم السـور
مـا دمـت بالصـلوات الخمـس متصـفًا
فأنـت والله نعـم اليسـر في العسـر
قـم نعمـل الخيـر في أبنـاء ملتنـا
ولا نقيـده في تـيم ولا مُضـر

وفي رحلة **آلان فاليارس** من عدن إلى باب المندب أعجب هذا الكاتب بالطيبة وروح التسامح والمودة والمؤانسة وحسن المعاشرة للبحارة الذين أبحروا معه بقاربهم من عدن إلى باب المندب، حيث رآهم كيف كانوا يصومون ويصلون في شهر رمضان ولا يحملون الحقد والكراهية له وهو مسيحي صاحب ديانة أخرى حيث قال:

أثار إعجابي الشديد بساطتهم وأمانتهم وبعدهم عن النقائص والفلسفة التي يستقبلون بها حياتهم بكل هدوء، كانوا يصومون ويصلون ويغتسلون في

(1) المرجع السابق، ص 51.

(2) المرجع السابق، ص 52.

البحر، ويتوضأون كلما اقتضاهم الأمر، وكانوا يأكلون طعامهم البسيط بكل شهية وسرور، ولقد خيل إليّ أن البساطة ذاتها الكامنة في حياتهم القاسية قد زودتهم بمادة يُحسدون عليها وهي غير متوفرة في حياتنا نحن[1].

وفي أثناء رحلتهم عندما لا يحالفهم الحظ في صيد الأسماك للغذاء يظلون جائعين لا تمتد أيديهم لسرقة البضائع والمواد الغذائية المحملة في القارب:

ولم ألاحظ أن شيئًا من حمولة القارب قد تأثر، ولم تمتد إليه يد رغم أن بعضه كان مواد غذائية، وكنا نحن جياعًا، ولم يُسرق شيء رغم أن البحارة فقراء وأي شيء من هذه الحمولة قد يعني ثروة بالنسبة إليهم[2].

فالأديان والعقائد على كثرتها في هذه المدينة (في الزمن الفارط) لم تقد القاطنين فيها إلى التعصب والكراهية ولا إلى الاحترابات العقائدية والدينية والعصبوية الضيقة، بل أن العلاقات الإنسانية السامية كانت هي العنوان الشامخ في فضاء هذه المدينة التي يقطنها المسلمون والمسيحيون والأوربيون واليهود والفرس والميمن والخوجة والبنيان والبهرة والصومال والهنود والباكستانيون والزنوج والأفارقة وأهل جاوة والأتراك والعرب واليمنيون من كل حدب وصوب.

ولقد كتب الأديب والصحفي والرحالة الفرنسي **فيليب سوبو** انطباعاته عن عدن عندما زارها عام 1951م حيث قال:

في الشارع: حشود ملونة من البشر تمشي الهوينى، عرب بعمائمهم، هنود بكوفياتهم الصوفية السوداء، يهود بطرابيشهم الحمراء، صومال بلون الأبنوس وقد بدوا في مآزرهم المخططة الفاقعة الألوان وعصيهم الطويلة في غاية

---

(1) آلان فاليارس، رحلتي إلى شواطئ عدن وحضرموت، (صنعاء: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 40، إبريل 2011م)، ص 15.

(2) المرجع السابق، ص 16.

الأناقة، ويمنيون غطى وجوههم غبار الفحم، وبعض الإنجليز الذين يشبهون في سراويلهم الكاكية صبية عمالقة... مد البحر يرتفع، ومع أمواجه يصل إلى عدن نازحون من داخل اليمن ومهاجرون من الصومال، وتجار من الهند، ويهود مضطهدون، جميعهم يستقرون في عدن آملين الحصول على عمل.

وفي موسم الرياح يرحل بعضهم، لكنهم يعودون جميعًا إلى هذه المدينة. فعدن غدت المرفأ الذي يستريح فيه أبناء السندباد المتعطشون إلى ركوب البحر. إنهم يتركون مؤقتًا ضوضاء البركان (كريتر)، ويبتعدون عن اليابسة مثل جدهم السندباد على ظهور مراكب ذات أشرعة بيضاء وعالية...

إن البحارة العرب الذين لا يكلهم التعب يصلون اليوم إلى أرض بعيدة ما زال البيض يجهلونها. لكن هؤلاء البحارة لا يكفون أبدًا عن التفكير في مرفأ عدن: **القطب المغناطيسي**[1].

فعدن لا تؤمن بالحواجز العرقية والعقائدية ولا بالهويات الضيقة التي تقود إلى التحجر والتقوقع والعنصرية وكان سكانها خليطًا فسيفسائيًّا من البشر، ولقد قال ابن المجاور البغدادي النيسابوري في كتابه: وصف بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز (625-626هـ الموافق 1227-1228م):

غالب سكان البلد عرب مجمعة من الإسكندرية ومصر والعجم والفرس وحضارم ومقادشة وجبالية وأهل ذبحان وزيالع ورباب وحبوش، وقد التأم إليها هذا الجمع من كل بقعة وأرض وتمولوا وصاروا أصحاب خير ونعم، وغالب أهلها حبوش وبرابر[2].

---

(1) مسعود عمشوش، عدن في كتابة الرحالة الفرنسيين، (عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط1، 2003م)، ص 141، 144.

(2) ابن المجاور البغدادي النيسابوري، صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز، المسماة: تاريخ المستبصر، مراجعة: ممدوح حسن محمد، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1996م)، ص 153-154.

ثمة ملاحظة دقيقة لا بد من التنبه لها وهي أن سكان الموانئ والمدن البحرية الواقعة في طرق المواصلات البحرية العالمية تتميز بالانفتاح والتخالط والتسامح وبتكوينات سكانية فسيفسائية من أجناس متعددة، على عكس المدن الداخلية التي تتميز بتركيبات سكانية متجانسة ولا تتعرض لهجرات كبيرة ولا لتغيرات ديموغرافية شديدة وسريعة مثل المدن الساحلية، مع عدم إهمال العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافية والصناعية والتجارية والحروب والكوارث الطبيعية والتطورات التكنولوجية في جذب المهاجرين والتوطن في المدن.

وعدن على مر العصور تميزت بتنوع ثقافي وسكاني وشهدت وتشهد هجرات داخلية وخارجية مستديمة فهي منطقة جذب للسكان والبشر وفيها حركة تجارية عالية المستوى، فهي تتحكم بمدخل البحر الأحمر وتطل على بحر العرب والمحيط الهندي وتحتفظ بموقع استراتيجي عالمي للتجارة الدولية وبمواقع عسكرية حصينة ومواقع سياحية وبمياه دافئة وتنوع المناشط الاقتصادية والإنتاجية والسمكية والخدماتية وتوفر أشغالًا للقاطنين فيها والقادمين إليها وتميزت بمينائها العالمي الشهير، ولقد قال المستشرق ر. ج. جافين في كتابه "عدن تحت الحكم البريطاني 1839-1967م":

إن سكان مدينة عدن خليط من الأقوام ففيها العرب، والهنود، واليهود، والمصريون، والفرس، والسودانيون، والصوماليون، والبريطانيون، والفرنسيون، والمالطيون، وقوميات أخرى ضمن المجموعة التجارية. ثم يضيف:

بعد الجبليين كان العنصر الأقوى (الأكبر) في الأربعينيات والخمسينيات مكونًا من رجال من المخا تجاوز عددهم عدد أولئك المسجلين عدنيين، ويأتي بعد العدنيين المهاجرون من حضرموت وبعدهم القادمون من لحج ثم

من شمال اليمن والحجرية وصنعاء (حسب إحصاء 1849م)[1].

وفي سياق متصل كتب الصحفي والمفكر العدني/ محمد علي لقمان عن سكان عدن المتخالط والمتمازج الملفوف برائحة التسامح والتعايش الاجتماعي:

في عام 1908م، كانت عدن خالصة العروبة سكانها غالبًا من أبناء العرب اليمنيين وأبناء الجنوب إلى جانب سكانها الأصليين، كان الناس يعيشون عيشة بسيطة وفيهم أريحية ونجدة وكانوا من دبع ودقم الغراب والعزاعز كما كان فيها مهاجرون من صنعاء مثل قشاشة الدلال الضحوك ومن الحديدة وزبيد وشمير وعدد كبير هاجر إلى عدن من المخا وكان هؤلاء يسكنون حافة العيدروس بينما أهل تعز واليمن الأعلى والأسفل وأهل حبان والحضارم والجنوب العربي عمومًا كانوا يسكنون منازل في حافة حسين وسوق الطعام وسوق الحراج أما الدواعن باصمد وباحكيم وباحميش وبايعشوت فقد كانت لهم حوانيت معطارة في رأس كل زقاق وكان الناس يسمونهم الشحارية وما يزالون[2].

وتعايش العرب واليمنيون مع الأجناس الأخرى:

وكان اليهود والبنيان وبعض بيوت الإفرنج في حافة القطيع بيت بنين وبيت أهريني وبيت ميجلاشابيسي وبيت كاركندا وليفراتو وبعض البيوت التجارية كانت في سوق البز مثل بيت تيان وبيوت البزازين البانيان طارشان وبرمانا لالجي وبجوان داس وبيوت البهرة للحرير والطاس والحناجر

---

(1) ر. ج. جافن، عدن تحت الحكم البريطاني 1839-1967م، ترجمة: محمد محسن محمد العمري، (عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط1، 2013م)، ص 78.

(2) محمد علي لقمان، ذكرياتي من (4-6)، في كتاب عبد الرحمن خبارة، نشوء وتطور الصحافة في عدن 1937م - 1967م، (صنعاء: شركة الأمل للطباعة والنشر، د. ت)، ص 124.

والملس والمقصب بأنواعه بيت شرف علي وداؤود بهاي عبد الرحيم وساريلا في سوق الطعام.

وكان العرب يشتغلون بتجارة البن والجلود والصمغ واللبان والتبغ والمر والحبق هادي يستوردونه من اليمن وبلاد الصومال والحبشة كما يستوردون الزباد ويبيعونه على التجار المصدرين[1].

ولقد كان الرحالة ابن بطوطة دقيقًا لوصفه مدينة عدن وأهلها عندما زارها (732هـ - 1331م)، حيث قال:

مدينة عدن، مرسى بلاد اليمن... تأتي إليها المراكب العظيمة... وتجار الهند ساكنون بها، وتجار مصر أيضًا. وأهل عدن ما بين تجار وحمالين وصيادين للسمك. وللتجار منهم أموال عريضة، وربما يكون لأحدهم المركب العظيم بجميع ما فيه لا يشاركه فيه غيره لسعة ما بين يديه من الأموال، ولهم في ذلك تفاخر ومباهاة. ويزيد على ذلك ابن بطوطة بقوله إن أهل عدن:

"يحسنون إلى الغريب، ويؤثرون الفقير، ويعطون حق الله من الزكاة على ما يجب")[2].

وثمة حقائق لا يمكن تجاهلها، ولإنارة الأذهان وإيقاظ الأفكار وتساوقًا مع الأطروحات للرحالة والمستشرقين عن التركيب السكاني المتنوع لمدينة عدن، يكفي أن نشير إلى البيانات الرسمية الخاصة بالتعداد السكاني لمدينة عدن 1955م والتي تبين أن سكان مدينة عدن يتكونون من عدة أجناس وعلى

---

(1) المرجع السابق، ص 124.

(2) محمد بن عبد الله الطنجي ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010م)، ص 210، 211.

النحو التالي:

العرب 103879

الصومال 10611

اليهود 831

الهنود 15817

الأوربيون 4484

آخرون 2608

الإجمالي 138230

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن عدد سكان مدينة عدن حسب تعداد عام 2004م بلغ (589419 نسمة)، ووصل تعداد السكان في عام 2015م (865000 نسمة).

فعدن درّة من دُرر الشرق بين حناياها وفوق صدرها سكنت الأقوام والأعراق وتعايشت الأديان والمذاهب بسلام وانصهرت في البوتقة المدنية، ولا نحتاج إلى دليل لتبيان التراث الثقافي والعلاقات الإنسانية السامية التي جمعت القاطنين في مدينة عدن بمنأى عن التعصب والفجاجة وانغلاق الآفاق العامة.

فهذه المدينة الصغيرة هضمت العقائد والأقوام والعلاقات والثقافات وكونت بيئة اجتماعية متسامحة تحترم الأديان والثقافات والتجمعات المدنية ولا تهتك آدمية الإنسان ولا تسمح بتقطيع أوصال الوشائج الاجتماعية ولا تؤمن بالتعصب والعنصرية واستلاب شخصية الفرد بل حرصت على الانسجام والتكامل والتجانس وتوسيع الخيارات واحترام التوجهات لكافة أطياف المجتمع. فعدن تنفر من العصبية والتفاخر القبلي والعنصري والسفه والتسفل فهذه شذوذ عارضة في حياتها، فالمدنية والتسامح والتعايش عنوان عريض له عروق متجذرة في نسيج المجتمع العدني.

ويكفي أن نعرف أن الحاخام اليهودي بنين ميسا أوصى قبل مماته في (12/ 10/ 1922م)، بإقامة جنازة متواضعة بدون حشود بشرية واحتفالات جنائزية كبيرة إلا أن: حشودًا كبيرة من الناس، يهود، عرب، هنود، إيرانيين، صومال، وآخرين، جاءوا لزيارته الأخيرة وتقديم احترامهم، ومن بين الحضور الحاكم البريطاني لعدن.

وكان ليهود عدن علاقة جيدة بالعرب المحليين، ومن بين الأسر البارزة ممن قاموا بحماية اليهود كان الشيخ العيدروس ولي عدن الذي كان معتكفًا في مسجد سُمي العيدروس... إن الشيخ عيدروس كان المرجعية العليا للمسلمين في عدن، وإن مسجده يهب العناية الإلهية لليهود مقدمًا لهم المأوى والحماية في أوقات المشاكل، خصوصًا عندما يبدأ قطاع الصحاري هجومهم المباغت على عدن... وليس غريبًا عن اليهود اتخاذ مسجد العيدروس ملجأ لهم في يوم الغزو البريطاني لعدن مع البنيان وجماعة من النساء... فسلالة هذا الشريف (العيدروس)، محترمون جدًا بين العرب، وإنهم يكرهون القتل والنهب والفساد[1].

وفي نفس السياق، دافع العلماء المسلمون عن اليهود في عدن عندما كانت السلطة تفرض عليهم ضرائب مجحفة، ويلتجئون إلى مساجد المسلمين، عندما يتعرضون للظلم والسلب والنهب.

ولا نضيف جديدًا إن قلنا إن أهل عدن أهل طيبة وتسامح لا يحبون الضغينة والتحجر الفكري والعقائدي والعصبوي، تهفو نفوسهم للسلام والوئام المدني ويحترمون البشر والعقائد والثقافات والعادات والتقاليد والتفكير الحر وينفرون من التعصب فليس من قيمهم هدم الكنائس والمعابد

---

(1) التجمع اليهودي في عدن – تاريخ وجوده حتى رحيله، ترجمة: م/صلاح غبري، (عدن: مطبعة الإبداع، ط1، 2012م)، ص 108، 97.

ولا إحراق المساجد كما حدث يوم 2/ 9/ 1994م، عندما قامت مجاميع متعصبة بحرق وتهديم ضريح ولي الله الصالح العيدروس والمقابر التابعة له، وضريح ولي الله الصالح الهاشمي والمقابر التابعة له، واقتحموا كل المساجد في مدينة عدن وهدموا القبور والأضرحة فيها ثم ضربوها بالأر بي جي والقنابل والأسلحة الرشاشة واعتدوا على الكنائس والمعابد ومقابر المسلمين وغير المسلمين.

فالاعتدال والانفتاح والتسامح لا بد أن يكون من العناوين البارزة في إيقاع حياتنا اليومية، والتسامح كما عبرت عنه وثيقة إعلان المبادئ المتعلقة بالتسامح:

يعبر عن صيغة احترام مشاعر ومعتقدات الآخرين، أي معاملة الآخرين كبشر بصرف النظر عن ألوانهم وانتماءاتهم الدينية والعرقية والمذهبية أو خلفياتهم الاجتماعية، وعكس التسامح التعصب[1].

ففي أزقة وجادات مدينة عدن تعايشت الأديان والعقائد والأقوام بسلام، وتشمخ في سماء مدينة عدن مآذن المساجد والكنائس والمعابد وتسود قيمة احترام المشاعر الدينية والإنسانية وحرية الضمير.

ومن أشهر المساجد في مدينة عدن:[2]

مسجد أبان ابن عفان، مسجد العيدروس، مسجد العسقلاني، مسجد حامد، مسجد بانصير، مسجد جوهر، مسجد الضياء، مسجد الهتاري، مسجد الهاشمي، مسجد النور، مسجد القادرية، مسجد العراقي، مسجد أبو قبة،

---

(1) انظر: علي أسعد وطفة، التربية على قيم التسامح، التسامح (عُمان:)، السنة الثالثة، العدد 11، (صيف 1426هـ - 2005م)، ص 220.

(2) انظر: أمين سعيد عوض باوزير، حلقات القرآن الكريم ومجالس العلم في مساجد عدن، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط2، 2005م).

مسجد شيخان، مسجد الجبرتي، مسجد حسين الأهدل، مسجد الخير، مسجد الصومال، مسجد الإسماعيلية (البهرة)، مسجد الخوجة (الحسينية)، مسجد طيبة، مسجد الموانئ، مسجد علي بهاي، مسجد ابن علوان، مسجد كهبوب، مسجد القادرية، مسجد القلوعة، مسجد الغفار، مسجد النصر، مسجد خواص، مسجد أبي ذر، مسجد الذهيبي، مسجد الرحاب، مسجد الفقي صغير، مسجد العمودي، مسجد المحمدي...

ومن أشهر الكنائس والمعابد في مدينة عدن:

1. كنيسة القديس سانت أناتوني (التواهي).
2. كنيسة القديس جوزيف (كريتر).
3. كنيسة رأس مربط (التواهي).
4. كنيسة القديسة ماريا (كريتر).
5. كنيسة حافون (المعلا).

ومن أشهر المعابد الهندوسية:

- معبد شري كاميرجي، معبد شنكرهونومان، معبد رام جي، معبد شري جين، معبد ما تا جي، معبد هانومان، معبد الفرس (معبد النار)، وثمة معابد لليهود أشهرها المعبد الكبير.

وكانت إشارة الرحالة الفرنسي بول نيزان 1926م عميقة حول طبيعة التعدد العقائدي في مدينة عدن حين قال:

إن المرء ليفهم أشياء كثيرة إذا ما عرف أن كل هؤلاء الناس مصيرهم أن يدفنوا وفقًا لطقوس قبائلهم تصحبهم كل أنواع الصلوات الممكنة: الكاثوليكية واليهودية والتطهيرية والمشيخية والميثوذية والفارسية والجائينية والإسلامية. لقد كان رجال موتى مفروشين على سرير من الصخر، وكان هناك آخرون يُحرقون وآخرون يُتركون لشواء الشمس ونبش مناقير النسور

المعكوفة. ما كان هناك موتى يختفون بطريقة معمولة أبدًا أو يتحولون إلى عدم حقيقي بدون أي عذر لطقس من الطقوس[1].

الخاتمة

لقد قال الروائي العالمي باولو كويلو: **إننا نحتاج إلى البراءة كي نكتب**[2].

وثمة أقلام لبعض المستشرقين والرحالة لم تكن بريئة خدمت الدوائر الاستعمارية أمثال: لويس ماسينيون ولورانس العرب، وآخرون أنكروا الشرق وبصماته الحضارية وحملوا بشدة على الحضارات الشرقية والإسلام أمثال: أرنست رينان، وغبريال هنوتو، وكينور، وكيمون، ورانكة، وشلوسر، وبرنارد لويس، وصاموئيل هنتنغتون، ولا أنسى أن أشير إلى أن رهطًا من المستشرقين أنصفوا الشرق وحضارته والحضارة الإسلامية أمثال: المستشرق هنري كوربان، والروسي فاسيلييف، ومكسيم رودنسون لوتسكي، وبيار كلاستر، وهلموت ريتر.

وثمة مستشرقون كتبوا عن اليمن ولعل أبرزهم:

فيتالي ناؤمكين، إيلينا جولوبوفسكايا، م. أ. رودينوف، هانز هولفريتز، هاردلوف ف. يعقوب، فالكوفا، توركيل هانس، فاسيلييف، هارولد أنجرامز، ر. ج. جافن، أوليج جراسيموف.

وعلى سياق متصل لا بد أن نشير إلى أن كتابات الرحالة والمستشرقين تدرجت في ثلاث مراحل:

---

(1) بول نيزان، عدن العربية، ترجمة بشير خان، مراجعة وتقديم: سعدي يوسف، (عدن: دار الهمداني للطباعة والنشر، ط1، 1984م)، ص 56.

(2) باولو كويلو ومحسن الرملي في كتاب: حوارات العربي، (الكويت: كتاب العربي (83)، (يناير 2011م)، ص 285.

المرحلة الأولى تميزت بالنزعة التاريخية والجغرافية، والمرحلة الثانية تميزت بالنزعة الاستكشافية والمرحلة الثالثة بالنزعة الأنثروبولوجية.

والنزعة الأنثروبولوجية نقصد بها: دراسة الإنسان والثقافة واللغات والعادات والتقاليد وعمليات الصراع والهجرات والتمازج الثقافي والروحي والنشاط والحراك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والثقافية في الفضاء العمومي. وهذه الدراسات الخاصة بالأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية بزغت في القرن التاسع عشر الميلادي، وكان لعدن نصيب من هذه الدراسات ونستطيع أن نلمسها في كتابات بول نيزان، فيليب سوبو، آلان فالياراس، فلويس سيمونان، آرثر دي غوبينو، هنري مونفرد، ألفرد بارديه، أندره مالرو، وثمة كتاب مهم موسوم بـ "التجمع اليهودي في عدن - تاريخ وجوده حتى رحيله"، طغت فيه النزعة الأنثروبولوجية ويقدم صورة حية ونابضة لحياة اليهود في مدينة عدن ويرصد تفاصيل حياتهم الدينية والعملية والترفيهية وعاداتهم وثقافاتهم وتقاليدهم. ويعرج الكتاب على مشاهد من التسامح والتساكن المدني في مدينة عدن بين الأجناس والطوائف الدينية التي تساكنت وتعايشت تحت مظلة من المحبة والوداد والاحترام المتبادل.

ونستطيع القول إنه حتى هذه اللحظة لا توجد دراسات أنثروبولوجية دقيقة للمجتمع الفسيفسائي العدني من قبل الأنثروبولوجيين الأجانب عدا بعض التلميحات والانطباعات العامة التي تفتقر للمنهجية العلمية في الدراسات الأنثروبولوجية ومترعة بالانطباعات ووصف الوقائع والأحداث وتحتاج إلى نقد وتفكيك وتركيب وتفسير للأحداث والوقائع بطريقة علمية سليمة.

وإجمالًا من خلال البسط السالف الذكر يتبين لنا أن الرحالة والمستشرقين تركزت أطروحاتهم عن عدن وسكانها بالقسمات التالية:

1. عـدن مدينـة كوزموبوليتيـة مـن أعظـم المرافـئ العالميـة وموقعهـا الجغرافي لا يُقدّر بثمن.
2. عدن طريق تجاري عالمي يربط الشرق بـالغرب ولـه أهميـة سياسـية وعسكرية بالغة الأهمية.
3. جلـب ميناء عـدن الخيـر والرخـاء والطمأنينـة لسـكان المدينـة والمشتغلين فيها.
4. قطنت عدن أقوام وأجناس من هويات وعقائد مختلفة.
5. تركيب عدن السكاني فسيفسائي يحتوي على خليط من البشر من التراب اليمني وأجناس خارجية من أصقاع قريبة وبعيدة.
6. تميزت عدن بتعدد الأديان والعقائد والمشارب الفكرية واللغوية والتعدد الثقافي.
7. تميزت مدينة عدن بالسلام والوئام المدني وغياب نعرات التعصب والشوفينية.
8. سـكان مدينـة عـدن طيبـون يعيشـون عيشـة بسـيطة ومنفتحـون ومتسامحون.
9. نهوض مدينة عدن التجاري والحضاري كان على همزة وصل قوية بسلطة تحمي التجارة والتجار من شذّاذ الآفاق وتجني أرباحًا هائلة.

المصادر والمراجع

أولًا: الكتب

1. أبو مخرمة، الطيب بن عبد الله بن أحمد، تاريخ ثغر اليمن، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ط2، 1986م).
2. المقحفي، إبراهيم أحمد، معجم البلدان والقبائل اليمنية، (صنعاء: دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الثاني، 2002م).
3. القزويني، زكريا بن محمد، آثار البلاد وأخبار العباد، (بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، 1404هـ - 1984م).
4. البريهي، عبد الوهاب بن عبد الرحمن، طبقات صلحاء اليمن، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، (صنعاء: مركز البحوث والدراسات اليمني، د. ت).
5. ابن بطوطة، محمد بن عبد الله الطنجي، رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، (القاهرة: مكتب جزيرة الورد، 2010م).
6. ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: مجدي فتحي السيد، (القاهرة: دار التوفيقية للتراث، 2010م).
7. الهمداني، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب، صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط2، 1983م).
8. المقدسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1411هـ - 1991م).
9. الاصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، المسالك والممالك، (بيروت: دار صادر، 2004م).
10. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، كتاب البلدان، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ).
11. ابن رسته، أبو علي أحمد بن عمر، الأعلاق النفسية، المجلد 7، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت).
12. ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي النصيبني، صورة الأرض، (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1979م).
13. التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد، الإمتاع والمؤانسة، ج1، (بيروت: مكتبة الحياة للطباعة والنشر، د. ت).

14. أباظة، فاروق عثمان، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1976م.
15. الأصنج، أحمد سعيد، نصيب عدن من الحركة الفكرية الحديثة، (عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط2، 2007م).
16. الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، (بيروت: دار صادر، 897هـ - 1977م).
17. الأصفهاني، الشيخ أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، الأزمنة والأمكنة، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ - 1996م).
18. النيسابوري، ابن المجاور البغدادي، صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسماة تاريخ المستبصر، مراجعة: ممدوح حسن محمد، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1996م).
19. التجمع اليهودي في عدن - تاريخ وجوده حتى رحيله، ترجمة: صلاح أغبري، (عدن: مطبعة الإبداع، ط1، 2012م).
20. الشُمري، محمد كريم إبراهيم، عدن - دراسة في أحوالها السياسية والاقتصادية 476-627هـ، 1083-1229م، (عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2004م).
21. الشميري، سمير عبد الرحمن، عدن الحرية الثقافية والتقهقر المدني، (أبو ظبي: ثقافة للنشر والتوزيع، أبريل 2018م - 1439هـ).
22. العلس، أسمهان عقلان، الموروث الثقافي للمرأة العدنية، (صنعاء: الهيئة العامة للكتاب، ط1، 2010م).
23. الموسوعة اليمنية الكبرى في أربعة مجلدات، (صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، ط2، 2003م).
24. أنجرامز، هارولد، اليمن: الأئمة والحكام والثورات، ترجمة: نجيب سعيد باوزير، مراجعة: عبد الكريم سالم الحنكي، (عدن: مركز البحوث والدراسات اليمنية، ط1، 2007م).
25. الريحاني، أمين، الأعمال العربية الكاملة، المجلد الأول، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1986م).
26. اليونيسكو، منظمة اليونيسكو للبحوث التاريخية والأثرية:
 a. hpps:ar-unesco.org
 b. nabd-sharqi.com
27. باوزير، أمين سعيد عوض، حلقات القرآن الكريم في مجالس العلم في مساجد عدن، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2005م).

28. باوزير، أمين سعيد عوض، من أبرز الدعاة والتنوير في عدن خلال مئة عام من الزمن (1900–2000م)، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2008م).
29. جافن، ر.ج، عدن تحت الحكم البريطاني 1839–1967م، ترجمة: محمد محسن محمد العمري، (عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط1، 2013م).
30. خبارة، عبد الرحمن، نشوء وتطور الصحافة في عدن 1937–1967م، (بدون معلومات إدارية).
31. درويش، بول، القبيلة والديمقراطية في اليمن، ترجمة: علوي السقاف، (صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، د. ت).
32. رودنيوف، م. أ، عادات وتقاليد حضرموت الغربية، ترجمة: علي صالح الخلاقي، (عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 1999م).
33. عمشوش، مسعود، عدن في كتابات الرحالة الفرنسيين، (عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط2، 2007م.
34. فالكوفا، ل، السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن، ترجمة: عمر الجاوي، (عدن: دار الهمداني، ط2، 1984م).
35. فاليارس، آلان، رحلتي إلى شواطئ عدن وحضرموت، (صنعاء: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 40، أبريل 2011م).
36. لقمان، حمزة علي إبراهيم، تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية، (عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط1، 2008م).
37. محيرز، عبد الله أحمد، صهاريج عدن، (عدن: دار الهمداني 1987م).
38. محيرز، عبد الله أحمد، صيرة، (عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط1، 1992م).
39. ماكرو، إيريك، اليمن والغرب، ترجمة: حسين عبد الله العمري (بدون معلومات إدارية).
40. مجموعة من المؤلفين، صورة المرأة في الدراسات الغربية، مراجعة وترجمة: لوسين تامينيات، (صنعاء: المعهد الأميركي للدراسات اليمنية، سلسلة الدراسات المترجمة (3)، 1997م).
41. ناؤمكين، ف. ن، الجبهة القومية في النضال من أجل استقلال اليمن الجنوبي والديمقراطية الوطنية، (1963–1969م)، (موسكو: دار التقدم، 1984م).
42. نيزان، بول، عدن العربية، ترجمة: بشير خان، (عدن: دار الهمداني، ط1، 1984م).
43. هولفريز، هانز، اليمن من الباب الخلفي، تعريب: خيري حماد، (بيروت: دار العودة، 1405هـ – 1985م).
44. يعقوب، هاردلوف ك. سي. أي، ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة: أحمد المضواحي، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني – بيروت: دار العودة، 1983م).

ثانيًا: الدوريات

أ - المجلات

- الثوابت (صنعاء)، العدد 19.
- التسامح (عُمان)، العدد 11.
- العربي (الكويت)، العدد 258، 298.
- المستقبل العربي (بيروت)، العدد 259.
- المعرفة (الرياض)، العدد 111.
- دبي الثقافية (دبي)، العدد 42.
- الاجتهاد (بيروت)، العدد 39-40، 47-48، 50-51.

ثالثًا: الندوات

1. الندوة العلمية الأولى: عدن - ثغر اليمن - الماضي - الحاضر - المستقبل 15-17/ مايو/ 1999م، (عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط1، 1999م).
2. الندوة العلمية: عدن بوابة اليمن الحضارية 18-19/ يناير/ 2011م، (عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط1، 2011م).

المبحث الثامن

المجتمع المدني من منظور سوسيولوجي

المقدمة

موضوع المجتمع المدني يشعل حرائق صغيرة وكبيرة في الفضاء العمومي العلمي والأكاديمي، وثمة أقلام تعرضت لهذا الموضوع بطريقة سطحية وبنبرة دعائية وانفعالية ومغلطة كبيرة في ظل غياب صارخ للروح النقدية والتحليلية وبعيدًا عن قسطاس الحكمة والتبصر.

الدكتور فالح عبد الجبار عقل سوسيولوجي من أهل الذكاء والكيس، له قدم راسخ وضرس قاطع في العلم، يضيء المناطق المظلمة بثرائه العلمي والمعرفي، ويفتق مضائق الأذهان بأطروحاته النيرة وبعقله المنفتح وبمهاراته البحثية والتحليلية الهادفة إلى فك الاشتباك المعرفي وتحطيم القوالب الجامدة وتنمية العقلية السوسيولوجية النقدية.

في هذا المبحث نسلط عدسة الضوء على القسمات الرئيسية للمجتمع المدني العراقي كما وردت على طرف لسان الدكتور/ فالح عبد الجبار وكما هي مرقومة في أعماله السوسيولوجية، ويجيب على الأسئلة التالية:

- ماذا يقصد بالمجتمع المدني؟
- وما مفهوم فالح عبد الجبار للمجتمع المدني؟
- ما البصمة السوسيولوجية التي سطرها الدكتور فالح عبد الجبار حول مسألة التهام الدولة للمجتمع المدني؟.
- كيف أضحى المجتمع المدني أثرًا بعد عين في زمن الفوضى والفساد والتربح غير المشروع؟

الـزمن الـذي نعـيش فيـه رديء، تعاجمـت فيـه المفـاهيم وانهـارت فيـه صواميل الدولة والقيم وتشرذمت اللحُمة الوطنية العراقية في ظل الاحتلال وصراع المذاهب والمليشيات والطوائف والعقائد والإثنيات خارج نطاق الناموس الاجتماعي والعقلانية ودولة الحق والقانون، وطغت لغة العنف والإرهاب بصورة بشعة بلغت حد القتل بالهوية وتشظت الهوية العراقية إلى هويات صغرى قاتلة ومدمرة لقيم المواطنة المتساوية والتساكن الاجتماعي والإنساني، وفي غميس هذه الأوضاع الفاسدة والزميتة ترسخت أقدام الفوضى والبلطجة وفساد معايير الناس وخرج القسط الأعظم منهم عن محيط الانتظام العام. وفي فضاء العتمة وغيبوبة الوعي كان د. فالح عبد الجبار حاضرًا برؤيته النقدية التحليلية وبنصوصه السوسيولوجية التي وضعت الأصبع على الجرح بفكر صحيح وعلم مبين وحملت ترياقًا لأمراض المجتمع وحلولًا لأزماته المزمنة.

يتكون المبحث من القسمات التالية:

أولًا: مفهوم المجتمع المدني.

ثانيًا: المجتمع المدني العراقي.

ثالثًا: تدمير المجتمع المدني.

أولًا: المجتمع المدني

المجتمع المدني حسب تصور د. فالح عبد الجبار بدأت تتبلور ملامحه الأولية على أيدي المفكرين: توماس هوبز (1588-1679م)، جون لوك (1632-1704م)، جان جاك روسو (1712-1778م)، والذين أخرجوا إلى النور مفهوم العقد الاجتماعي الذي يركز على ضرورة الاتفاق حول إقامة سلطة سياسية يختارها الشعب وهي سلطة دنيوية وليست دينية.

المجتمع المدني حسب صياغته الأولى، هو مجتمع بشري خرج من حالة الطبيعة "الفطرية" إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي. وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني في فكر القرن الثامن عشر هو المجتمع المنظم سياسيًا[1].

فهذا المجتمع حسب جون لوك: يستلزم دولة يحكمها القانون لحفظ النظام وحماية الحرية. فالمجتمع المدني يعني إمكانية عيش الناس ضمن شروط الحرية السياسية والنشاط الاقتصادي[2].

وثمة ضبابية في مفهوم المجتمع المدني وخلط شديد ما بين الدولة والمجتمع، حيث كانت الكفة تميل لصالح ابتلاع الدولة للمجتمع المدني:

وكما ظهر نوع من الطوباوية في استعمال مفهوم المجتمع المدني، وكأنه تحول من منطق السوق والمنافسة إلى منطق العفوية والتضامن والتعايش المشترك. ولعل ما ربحه المفهوم من سعة الانتشار قد خسره على مستوى الدقة. ذلك أن التقييم الإيجابي لمفهوم المجتمع المدني خلق منه أسطورة سياسية، يلجأ إليها من ينادي بالمبادرة الخاصة وكذلك من ينادي بالتضامن والتسيير الذاتي، وتعتمده الحكومات تجاه التحديات الداخلية كما تصفه الحركات المعارضة في صراعها مع السلطات القائمة[3].

---

(1) فالح عبد الجبار، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، ترجمة: هبة قبلان، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد - بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2006 م، ص 11.

(2) جون إهرنبرغ، المجتمع المدني - التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة: د. علي حاكم صالح، د. حسن ناظم، ومراجعة: د. فالح عبد الجبار، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، فبراير 2008م)، ص 20.

(3) عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية "من القرن التاسع عشر إلى اليوم": دراسة مقارنة، ورقة مقدمة إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992م)، ص 102.

ولقد أومأ د. فالح عبد الجبار إلى أن ثمة اختزالًا شائعًا لمفهوم المجتمع المدني ينزل به إلى حدود ضيقة ومحدودة تقتصر على ما يعرف بـ الاتحادات والجمعيات الأهلية، بل أن البعض يحيله إلى ما هو أضيق من ذلك، فيختزله إلى المنظمات الحكومية[1].

وفي هذا السياق لا بد لي أن أشير إلى أنه شاعت التسميات للمجتمع المدني، فمنهم من يرى أن منظمات المجتمع المدني هي المجتمع المدني ويسمون المجتمع المدني بالقطاع الثالث، وآخرون يسمونه بالقطاع الخيري وفريق ثالث يسميه بالقطاع المستقل، وفريق رابع يسميه بالقطاع التطوعي، والجمعيات التطوعية والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الأهلي والمنظمات الجماهيرية والحركات الاجتماعية.

وتتناسل التعريفات للمجتمع المدني:

- هناك من يرى أن المجتمع المدني عكس البداوة والتخلف وأن المجتمع المدني مجتمع المدن.
- وآخرون يرون أن المجتمع المدني عكس مجتمع الهيمنة والعسكرة والعنف والطغيان.
- ورهط من الباحثين يرون أن المجتمع المدني على همزة وصل بمفهوم المواطنة المتساوية والحرية والديمقراطية والحداثة.
- وركزت زُمر من الباحثين على أن المجتمع المدني مجتمع علماني يتعاكس مع المجتمع الديني:

وما يهمنا في ذلك أن المجتمع المدني بات، في هذا التصور النظري الجديد، ميدانًا يتم فيه تقسيم العمل، وإنتاج الثروة، والتعاقد والتبادل، بصورة

(1) فالح عبد الجبار، المجتمع المدني، مرجع سابق، ص 7.

مستقلة عن الميدان السياسي، بل بات يعتبر المحدد لهذا الأخير[1].

لا بد لي من القول، إن فالح عبد الجبار أتقن فن تفسير المجتمع المدني، إلا أنه أسرف في حصر المجتمع المدني في بوتقة اقتصادية ضيقة، فهو يميل إلى المدرستين الإنجليزية والألمانية اللتين تؤكدان:

أن المجتمع المدني هو المجتمع التجاري "الرأسمالي" الذي يكون فيه المجال الاقتصادي متميزًا ومستقلًا عن المجال السياسي. وهو مجتمع مستقل بذاته، يتولى إنتاج الثروة وتوزيعها ويمول الدولة عن طريق الضرائب، متطلبًا الحد الأدنى من الحكم والتوجيه (آدم سميث). وقد يكون المجتمع المدني إما فردوس التناغم المنظم ذاتيًا (مدرسة القرن الثامن عشر البريطانية الليبرالية: آدم سميث)، أو هو حجم الاحترابات (مدرسة القرن التاسع عشر الألمانية: هيغل وماركس)[2].

وربَّ ملاحظ سيدرك، أن قراءة فالح عبد الجبار للمجتمع المدني في المدرستين الإنجليزية والألمانية غير دقيقة، ومرد ذلك يعود إلى أن أقطاب هاتين المدرستين كانت لهم مفهومات ضبابية للمجتمع المدني، فآدم سميث (1723–1790م)، من رواد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يحلل طبيعة المجتمع على أساس اقتصادي محض وأشهر مؤلفاته كتاب "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها" "1776م"، لم يخطر بباله مفهوم المجتمع المدني الحديث المتعارف عليه في البرهة الراهنة، رغم أهمية أطروحاته الاقتصادية المحورية في تشكيل المجتمع وتحديد اتجاهاته.

ومن جهة أخرى سيطرت على ذهنية جورج فريدريك هيجل الألماني (1770–1831م)، فكرة الهيمنة والشمولية والقوة، وأعتبر الدولة فوق كل

(1) فالح عبد الجبار، مرجع سابق، ص 12.

(2) فالح عبد الجبار، المرجع سابق، ص 12.

شيء ولم يضع اعتبارًا للمجتمع المدني، حيث دامج ما بين السياسي والمدني، ما بين المجتمع والدولة ولا يرى فرقًا ما بين المجتمع والسلطة:

فالدولة هي الجوهر الاجتماعي الذي بلغ رتبة الوعي بذاته وهي تضم مبدأ الأسرة ومبدأ المجتمع المدني معًا. وأن الوحدة التي تمثلها عاطفة الحب في الأسرة هي عينها كنه الدولة، على أن الدولة قد سُميت خلال المبدأ الاجتماعي عن مستوى الأسرة والمجتمع معًا، فبلعت بالإرادة الحرة التأملية شكل الكلي الواعي.

غاية الدولة عند هيجل تحقيق كلي، تحقيق المُثل أو الروح، وليست غايتها ضمان مصلحة الأفراد[1].

إن هيجل لا يطيق تقسيم الفضاء العمومي إلى سلطة ومجتمع، بل كان يؤمن بالسلطة الشمولية التوتاليتارية وهو مقتنع بفكرة أن الدولة هي المجتمع وأن المجتمع هو الدولة، ولم يفرق ما بين المجتمع والسلطة بل وضعهما في سلة بيض واحدة وهذه نقيصة كبرى في منظوره.

وعلى نفس المسرب كان مفهوم كارل ماركس (1818-1883م)، للمجتمع المدني ضبابيًا، فحينًا يعتقد أن المجتمع المدني هو المجتمع البرجوازي الذي خرج من رحم المجتمع الإقطاعي، وفي أحايين أخرى، كان يعتقد أن المجتمع المدني هو حقل للصراع الطبقي: إن تاريخ جميع المجتمعات إلى يومنا هذا لم يكن سوى تاريخ النضال الطبقي[2]، والصراع الطبقي سيفضي في نهاية المطاف إلى ثورة اشتراكية تحطم الطبقات الظالمة

(1) محمد علي محمد، علي عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985م)، ص 199-200.

(2) ماركس، إنجلز، مختارات في أربعة أجزاء، الجزء الأول، ترجمة: إلياس شاهين، (موسكو: دار التقدم، د. ت)، ص 27.

وتقيم البروليتارية تحت قيادة حزبها الطليعي ومجتمعها الجديد المرتكز على الملكية العامة والعدالة والإنصاف وأن الرسالة التاريخية للطبقة العاملة هي تحطيم المجتمع البرجوازي.

وعلى أنقاض المجتمع البرجوازي القديم بطبقاته وتناقضاته الطبقية يبرز مجتمع جديد تكون حرية التطور والتقدم لكل عضو فيه شرطًا لحرية التطور والتقدم لجميع أعضائه[1].

أطروحات ماركس عن المجتمع المدني تذكرنا بأطروحات شارل فوريه (1772-1837م)، الذي أومأ إلى أن المجتمع البشري يتطور من الأسفل إلى الأعلى، وأنه بعد كل مجتمع حضاري يعقبه انحطاط حضاري، وأن المجتمع الإنساني في رأيه يتسلسل ويتحرك على النحو التالي:

1- المجتمع الهمجي، 2- المجتمع الأبوي، 3- المجتمع البربري، 4- المجتمع المدني (ويقصد به المجتمع البرجوازي)، وتكون بذلك وجهة نظره متطابقة مع وجهة نظر كارل ماركس الذي ظن أن المجتمع المدني هو المجتمع البرجوازي.

فالطرح الماركسي الضبابي يتناشز مع الاجتهادات النظرية "لأنطونيوغرامش" (1891-1937م)، ويورغن هابرماس (1929م)، اللذين كانا يعتقدان أن المجتمع المدني هو الذي يقع خارج السوق وخارج هيمنة الدولة، وبالتالي فهو المناشط الاجتماعية والثقافية المستقلة عن هيمنة الدولة وخارج نطاق السوق والمجالات السياسية.

سنكون ظالمين للاعتدال، إن لم ننصف د. فالح عبد الجبار في شروحاته وتحليلاته لمفهوم المجتمع المدني في المدرسة الكلاسيكية الفرنسية (مونتسكو 1689-1755م)، وأليكسي دي توكفيل (1805-1859م)،

---

(1) المرجع السابق، ص 83.

حيث ترى هذه المدرسة أن منظمات المجتمع المدني تقع ما بين المجتمع والدولة:

وأن هذه الجمعيات متحررة من قواعد القرابة أو الوراثة فهي جمعيات حديثة أساسها قانوني ومغزاها ثقافي أو اقتصادي تحقق التواصل بين الدولة ومجتمع الأفراد الأحرار[1].

وليس من الخطل القول، إن مفهوم المجتمع المدني حاضر بقوة في الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي العمومي:

(كمقولة "تعويضية") أو (استبدالية)، بمعنى أن النخب السياسية بعد أن جربت مشاريع أيديولوجية مثل الاشتراكية والعلمانية، وبعد التآكل النظري والعلمي لجزء كبير من المفاهيم... أصبحت تحتمي وراء المفاهيم "كملاذ أخير"، يسمح لها باستئناف الدفاع عن المشاريع الفكرية والسياسية السابقة لكن تحت يافطة جديدة، خاصة بعد اطلاعها على الدور الذي قام به المجتمع المدني في مواجهة الأنظمة الشيوعية والتوتاليتارية في أوروبا الشرقية وفي الدفع في اتجاه الديمقراطية[2].

وقد لا أكون في حاجة للقول، إن نظرات الناس والمفكرين لمفهوم المجتمع المدني تختلف من مجتمع إلى آخر ومن حقبة تاريخية إلى أخرى:

ولم يكن بالأمر المفاجئ أن يصوغ الأوروبيون الشرقيون مفهوم المجتمع المدني على أساس الحد من سلطة الدولة المحدودة، وأن يعبر الأمريكيون بلغة توكفيلية جديدة في التنظيمات الوسطية. فإذا كان المجتمع المدني يعني في مكان معين النزعة الجمهورية الدستورية، فهو يعني في مكان

---

(1) فالح عبد الجبار، مرجع سابق، ص 13.

(2) عصام العزوني، "المجتمع المدني في المغرب: المفهوم والسياق"، إضافات (بيروت)، العدد الخامس - شتاء 2009م، ص 150-151.

آخر الروح الطوعية المحلية المدعومة بمعايير غير رسمية من التضامن والتعاون المتبادل[1].

إن نظرة فالح عبد الجبار لمفهوم المجتمع المدني لا تخرج عن نطاق اقتصاد السوق، حيث كان يعتقد أن المجال الاقتصادي والسياسي من المكونات المحورية للمجتمع المدني العراقي والمجتمع المدني العمومي.

ويمكن القول أن المجتمع المدني مجال للتنظيم السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي المنظم والطوعي والمستقل عن سلطة الدولة والمتعاكس مع النزعة الشمولية التي تلتهم قوى المجتمع المدني وتسحق كل نشاط إبداعي مستقل وتمتص حيوية أفراد المجتمع وطاقاتهم.

وثمة ملاحظة لا بد من الجهر بها، إني أتشاطأ مع ما ذهب إليه د. فالح عبد الجبار حين قال إن: المجتمعات الشرق أوسطية، بما فيها العراق، الخارجة من ماضي غير صناعي وحاضر توتاليتاري، هي في الواقع مجتمعات انتقالية يحتاج فيها المجتمع المدني إلى أن يتطور وفق المسارات الأربعة الآتية:

اقتصاد السوق، بناء المؤسسات الوسطية، الإعلام الحر، نشوء المنظمات غير الحكومية التي تتبنى قضايا معينة[2].

إلا أن القادحة الكبرى في هذا الطرح هي إهماله لأهمية الدولة المدنية الحديثة والتي بدونها يتعذر وجود مجتمع مدني حديث، فالمجتمع المدني الحديث بمسيس الحاجة إلى دولة الحق والقانون والمواطنة الواحدة التي تتقوم على مداميك الديمقراطية والتعددية الحزبية والدستور والأنظمة والقوانين والحريات العامة وتحافظ على آدمية الإنسان وفصل السلطات

---

(1) جون إهرنبرغ، مرجع سابق، ص 15.

(2) فالح عبد الجبار، مرجع سابق، ص 14.

والانتخابات الديمقراطية والتناوب السلمي للسلطة وتحترم حقوق الأقليات وتوسع المشاركة الشعبية وتحترم العقائد والمذاهب والأديان وتجفف منابع الفساد وترسي أسس التنمية والسكينة والرضوان والوئام المدني والثقافة الديمقراطية والرقي العقلي والوجداني.

فالدولة المدنية هي الراعي الكبير لمناشط وفعاليات وحرية وحركة المجتمع المدني.

لقد نشأ المجتمع المدني الحديث من رحم المجتمع القديم، ونشأ مع تطوره، فالعلاقات في المجتمع القديم، هي علاقات قرابة وقبيلة وعشيرة وطائفة ومذهب ومحلة... في حين تحل محل هذه الأشياء في المجتمع المدني فكرة المواطنة، فتتكون العلاقات المركزية الأساسية حصرًا، أي يصبح المهم في المجتمع هو أن الإنسان الآخر مواطن دون النظر إلى حسبه ونسبه أو قبيلته أو عشيرته أو منطقته، وهذه لها مجال آخر باعتبارات الحياة الخاصة، لكن في الحياة العامة للمجتمع المدني تصبح فكرة المواطنة هي الأساس وهي الفكرة الأساسية الحاسمة[1].

لقد كانت ولادة المجتمع المدني الحديث متساوقة مع ولادة مفاهيم: الديمقراطية، والحرية، والمواطنة المتساوية، والتسامح، والقبول بالآخر، واحترام معتقدات الآخرين، والقيم الديمقراطية، ودولة المؤسسات، والحوار، والسلام الاجتماعي، ونبذ العنف:

إن بناء الدولة هو بناء المجتمع المدني. فلا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في إطار دولة ضعيفة وهشة وتسلطية وتابعة وناقصة أو فاقدة للشرعية، وبالتالي فإن عملية بناء المجتمع المدني تتضمن في نفس الوقت

---

(1) صادق جلال العظم، في ندوة نقاشية حول المجتمع المدني، قضايا راهنة، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، مارس 1998م)، ص 11.

عمليـة إعـادة بنـاء الدولـة، بحيـث تصـبح دولـة المؤسسـات والقـانون، دولـة ملتحمة بمجتمعها ومتفاعلة معه ومعبرة عنه، وليست دولة غريبة وخارجة عنه[1].

ثانيًا: المجتمع المدني العراقي

أكاد أجزم أنه لا يوجد مجتمع مدني عراقي، بل مشروع لمجتمع مدني عراقي، فالمجتمع المدني على همزة وصل مع:

- دولة الحق والقانون والمؤسسات.
- رُقي صناعي وزراعي وقاعدة مادية وتكنولوجية متطورة.
- شيوع الثقافة الديمقراطية ونهضة العقل وحرية الرأي والضمير واتساع قاعدة التسامح وتلاشي ثقافة العنف والإرهاب والثقافة الشمولية.
- تمازج وطني واجتماعي منفتح وتقهقر العصبيات بألوانها الطيفية، واتساع رقعة التماسك الاجتماعي وانخفاض مفعول الوشائج العائلية والعشائرية والقبلية والهويات الضيقة في الفضاء العمومي وفي عمل مؤسسات الدولة.
- قوة مناشط منظمات المجتمع المدني وتأثيرها على المسلك السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والروحي بوجه عام:

يعد المجتمع المدني في الدول الديمقراطية الحقيقية ضمانة للاستقرار، وصمام الأمن والسلم الأهلي حتى آخر فرد وفي درجة السلم الوظيفي والمهني والاعتباري، وهي [أي الدول] تعمل في اتجاهين متعاكسين في آن

(1) حسنين توفيق إبراهيم، "بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية"، ورقة مقدمة إلى المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 707.

واحد، فبينما هي توصل رسائل المجتمع المختلفة إلى السلطات الفوقية، تقوم أيضًا بتوضيح المقاصد الحقيقية لإجراءات السلطة الحاكمة ومناقشتها قبل إقرارها أو دخولها حيز التنفيذ، لذلك لا نجد هزات عنيفة ولا ثورات أو انقلابات أو اضطرابات في الدول الديمقراطية الحقيقية[1].

- تقديم العقل على الانفعالات والأحاسيس الوجدانية السطحية.
- اصطفافات اجتماعية على أساس المصالح والكفاءات والمواهب والملكية الحديثة، وليس على أساس القرابة وروابط الدم.
- توطيد مداميك الحرية الفردية والاجتماعية والعدالة والإنصاف والمواطنة الواحدة، واحترام حقوق الإنسان وآدميته.
- تماسك الهوية الوطنية وعدم التهاجر والتقاطع والتخلخل والتضاغط الاجتماعي وتسامح الأعراق والعقائد والطوائف والديانات في كنف الوئام الاجتماعي:

إن تشظي الهوية العراقية إلى هويات محلية ما كان ليكون شيئًا لو أن التعبير عن هذا التشظي جرى في إطار أحزاب مدنية، وبأسلوب سلمي، أي عبر المؤسسات. المشكلة أن صعود الهويات المحلية، الناتج عن تاريخ طويل من سياسات صهر واحتقار حمقاء، جرى لحظة انهيار الأيديولوجية العلمانية، ونشوء فراغ ثقافي ملأته الأحزاب الإسلامية، والحال أن الإسلام السياسي، بالتعريف، تقسيمي في أي بلد متعدد الأديان أو متعدد المذاهب، إذا كانت أيديولوجيا الحزب المعني أو الأحزاب المعنية دينية خالصة[2].

---

(1) المجتمع المدني العراقي بين المفهوم والواقع:
https://www.azzaman.com

(2) فالح عبد الجبار، "إشكالية الوطني والإثني/المذهبي في العراق"، إضافات، العدد الأول، شتاء 2008م، ص 79.

المسائل المبسوطة سابقًا غير متوفرة أو تكاد تكون ضعيفة جدًا في المجتمع العراقي، ما يدفعنا للقول أن ثمة مشروعًا للمجتمع المدني العراقي في طريقه للتبلور ويحتاج إلى مساحة زمنية كبيرة وتطور مادي وروحي لكي تتضح معالمه.

ولا أضيف جديدًا إذا قلت إن الدكتور فالح عبد الجبار قامة سوسيولوجية معتبرة خرج من رحم المدرسة السوسيولوجية اليسارية، وانفتح بوعي على المدارس السوسيولوجية بألوانها الطيفية.

فالمنظور السوسيولوجي الذي يتبناه د. فالح عبد الجبار يتقاطع مع المنظورات السوسيولوجية الأخرى مثل: منظور الأثنوميثولوجيا، التفاعلية الرمزية، منظور الحراك الاجتماعي، المدرسة الوظيفية التي تؤكد في مفرداتها على:

البناء الوظيفي والخلل الوظيفي والتكامل والحفاظ على النسق الاجتماعي، والتوازن الاجتماعي والأخلاقي والمتطلبات الوظيفية والنسق الوظيفي.

لذلك نجد دراسة د. فالح عبد الجبار للمجتمع المدني العراقي تتقاطع مع أطروحات روبرت ميرتون وتالكوت بارسونز والمدارس السوسيولوجية الأخرى حيث أن المدرسة التي ينتمي إليها فالح عبد الجبار تركز على وحدات التحليل التالية:

- الطبقة والصراع الطبقي والدولة كحامل سياسي محوري.
- الدور التاريخي للطبقة العاملة ودور الجماهير في صناعة التاريخ.
- المفهوم المادي للتاريخ.
- الدور المركزي للاقتصاد والملكية.
- دور الأحزاب في عملية التغير الاجتماعي.

وعـن ملامـح المجتمـع المـدني العراقـي التـي بـدأت تتبلـور في الفـترة (1927-1957م)، يسـطر لنـا د. فـالح عبـد الجبـار الملامـح التكوينيـة التالية:

1. اعتماد الحكم الدستوري.
2. إنشاء البيروقراطية الحديثة والجيوش النظامية.
3. إرسـاء نظـام الملكيـة الخاصـة لـلأرض بـدلًا مـن نظـام الحيـازة الإقطاعية.
4. الانتقـال مـن الإنتـاج الرعـوي (تربيـة الجمـال والجيـاد والماشـية) والإنتاج الحرفي الترانزيت إلى الاستيراد والإنتاج الزراعي السلعي.
5. بروز طبقات وفئات جديدة وتلاشي طبقات وفئات قديمة.
6. التعددية السياسية والانتخابات الديمقراطية وحرية الرأي.
7. ولادة أحزاب وصحف ونـوادٍ واتحـادات وجمعيات مهنيـة وثقافيـة واجتماعية وتصاعد وتيرة العمل الطوعي الملتزم.
8. تصـاعد عمليـة التحضـر ونمـو السـكان والمـدن والطبقـات الوسـطى المتعلمـة: ازدهـر اقتصـاد السـوق خـلال القـرن العشـرين بسـرعة، وشـهدت الفـترة الممتـدة بـين 1927-1957م زيـادة في الشـركات التجارية والشركات المساهمة الخاصة بلغت عشرين ضعفًا، فـارتفع عددها من 46 إلى 848، بينما زادت رؤوس أموالها 25 ضعفًا وتطـور رأس المال الصناعي من العدم تقريبًا إلى 238 شركة[1].

وشهدت هذه الحقبة الزمنية نموًا مضـطردًا للطبقـات الوسـطى المتعلمـة من 1٪ عام 1900م: لتصل إلى ما يقارب 28٪ من سكان المدن عام 1957م[2].

---

(1) فالح عبد الجبار، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، مرجع سابق، ص 16.

(2) المرجع السابق، ص 17.

إلا أن تشكل وتبلور المجتمع المدني العراقي واجهه إشكاليات جمة أبرزها القمع السياسي خارج المؤسسات الدستورية الذي فتح نافذة للعمل السياسي السري:

وتفاقم حرمان الطبقات الحديثة (الوسطى والعاملة في المدن والفلاحين المعدمين في الريف) من حقوقها الدستورية والسياسية، وزيادة تركز الثروات عند طبقة عليا قليلة العدد، تطور إلى انشقاق اجتماعي - سياسي لا رجاء في إصلاحه، قضى على ديمقراطية تعددية دستورية كانت في وقت من الأوقات فاعلة[1].

د. فالح عبد الجبار في بحثه السوسيولوجي عن المجتمع المدني العراقي يركز بشكل قوي على المجتمع المدني الاقتصادي، حيث يعتبر أن المجال الاقتصادي والسياسي من المكونات الرئيسية للمجتمع المدني العراقي والمجتمع المدني بوجه عام: يضم المجتمع المدني الاقتصادي طبقات عليا من رجال الأعمال وطبقات وسطى تعتمد على الملكية ورأس المال أو التعليم والخبرة، علاوة على طبقة عاملة صناعية. بينما يعمل قسم من هذه المجموعات في القطاع الخاص، الرسمي وغير الرسمي فإن جزءًا كبيرًا منه 385000 من الإداريين والمسؤولين والاختصاصين يرتبط بأكثر من 200 مؤسسة حكومية متقادمة ومرشحة للخصخصة. وقد كانت الطبقات المنتجة في فترة النظام البعثي المخلوع خاضعة لسيطرة الدولة الصارمة ووصايتها الاقتصادية والتنظيمية[2].

من خلال الفقرة السابقة يتبين لنا بشكل ناصع أن الدكتور فالح عبد الجبار لديه مفهوم غير جلي للمجتمع المدني بوجه عام والمجتمع المدني الاقتصادي حيث يدمج كل العاملين (رجال الأعمال، والموظفين

(1) المرجع السابق، ص 17-18.

(2) المرجع السابق، ص 25-26.

الحكوميين، والطبقة العاملة الصناعية، والطبقة الصناعية الحكومية) ضمن إطار المجتمع المدني الصناعي، وبذلك يسقط عن المجتمع المدني سمة بارزة ومحورية ألا وهي الاستقلالية - استقلالية المناشط المادية والروحية والطوعية - عن سلطة الدولة، ولا يفرق بشكل واضح بين المناشط الإنتاجية وغير الإنتاجية التابعة للدولة من جهة، والمناشط المادية والإنتاجية وغير الإنتاجية المستقلة عن الدولة والمنبثقة من صميم حركة المجتمع بمناشطه الطيفية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية من جهة أخرى.

وعطفًا على ما ورد عاليه، يقدم د. فالح عبد الجبار تحليلات طبقية واقتصادية للمجتمع المدني وفي أحايين كثيرة يضيع الطابع السوسيولوجي للتحليل المندغم بضبابية الرؤية السوسيولوجية لماهية المجتمع المدني بحيث يضع الجميع في سلة بيض واحدة بقالب طبقي - اقتصادي وبتحليلات مطاطية تحجب عنا رؤية المجتمع المدني من كثرة المطبات والإحصائيات والأرقام غير الموثقة أكاديميًا وكثرة الإحالات السائبة.

فالأرقام والجداول والإحصائيات والصيغ الرياضية تثبت أنك ماهر في العمليات الإحصائية ولكنها لا تثبت أنك تفهم الظاهرة الاجتماعية والمجتمع المدني وماهية المجتمع المدني.

لقد انتقد عالم الاجتماع أندريسكي المختصين في علم الاجتماع الذين يستخدمون بشكل مفرط الأرقام والاستمارات والجداول الإحصائية حيث قال:

من السهل على الشخص شبه المتعلم أن يصبح باحثًا، بل وأستاذًا لعلم الاجتماع ما دامت كل وسيلته في ذلك الاستمارة والجداول الإحصائية[1].

(1) مجموعة من الباحثين، علم الاجتماع والاجتماعيون (تجارب وخبرات)، إعداد وتقديم: د. محمود أبو زيد، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع د. ت)، ص 27.

وعلى نفس المسرب يقول د. صلاح قنصوه أن الوسائل الإحصائية:

لغة سهلة تُصاغ فيها المعلومات بعد أن يستنفد الباحث كل مناهج البحث أو قنواته التي تصب في النهاية في المعالجة الإحصائية. فالظاهرة شيء والبيانات المتاحة شيء آخر.. وقد يتوهم البعض أحيانًا أن البيانات هي بعينها الظاهرة، ومن ثم نسرع إلى وصفها وتفسيرها وكأن الظاهرة أصبحت معلومة، ولم يبقَ سوى أن نتقدم بالوصف والتشخيص[1].

وفي سياق متصل أومأ إيان كريب إلى أنه: يتحول البحث الاجتماعي إلى مجرد عملية لجمع البيانات، أو الاستغراق في جدل حول المنهج والعلاقات الإحصائية أو اعتماد هذه الطريقة الإمبريقية لكشف الواقع الكامل خلف أسطورة شائعة[2].

ومن ضمن الخروم التي وقع فيها فالح عبد الجبار خلطه ما بين الفئة والطبقة، الطبقة بوجه عام تتجزأ إلى فئات مثلما نقول: فئة أصحاب الملكية ورأس المال، وفئة أصحاب الرواتب، ويعتبر الطبقة فئة والفئة طبقة وبدلًا من أن يقول في صفحة 30 في كتابه "المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب"، الطبقة الوسطى يعمل عنوانًا جانبيًا: الطبقات الوسطى وهذا أمر غير مستساغ يتعاكس مع المفهوم اليساري للطبقات الذي يقول:

إن كلمة طبقات تطلق على جماعات واسعة من الناس، يمتازون بالمكان الذي تشغله في نظام للإنتاج الاجتماعي محدد تاريخيًا، بعلاقاتها "التي يحددها ويكرسها القانون في معظم الأحيان" لوسائل الإنتاج، بدورها

---

(1) صلاح قنصوه، في فلسفة العلوم الاجتماعية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1987م)، ص 162.

(2) إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: محمد حسين غلوم، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999م)، ص 32.

في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي، بطرق الحصول على الثروات الاجتماعية وبمقدار حصتها من هذه الثروات. إن الطبقات هي جماعات من الناس، تستطيع إحداها أن تستملك عمل جماعة أخرى بسبب الفرق في المكان الذي تشغله في نمط معين من الاقتصاد الاجتماعي[1].

ومن التعريف السالف الذكر، هناك أربع سمات للتفريق بين الطبقات:

1. مكانة الطبقات في نظام معين تاريخيًا للإنتاج الاجتماعي.
2. علاقتها بوسائل الإنتاج.
3. دورها في التنظيم الاجتماعي للعمل.
4. أساليب حصولها على حصتها من الثروة الاجتماعية ومقادير تلك الحصة[2].

ولا ضير أن أكرر بصورة برقية أنه: لا يوجد مجتمع مدني في العراق وإنما مشروع لمجتمع مدني، بينما د. فالح عبد الجبار يصر في بسطه لموضوع المجتمع المدني في العراق على وجود المجتمع المدني العراقي ويلج في تناقض فكري ووجداني. فهو من ناحية يبين أنه في المرحلة 1958 - حتى البرهة الراهنة، تم تدمير المجتمع المدني وتم التهامه من قبل مؤسسات الدولة الشمولية ويقر بذلك، ومن زاوية أخرى يؤكد على وجود المجتمع المدني العراقي مما أدى إلى تشوش فكري وتعاجم في المفاهيم.

(1) لينين، المبادرة الكبرى، (موسكو: دار التقدم، 1978م)، ص 16.

(2) مجموعة من المؤلفين، في المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية، (موسكو: دار التقدم، 1975م)، ص 200.

ثالثًا: تدمير المجتمع المدني

الأنظمة الشمولية تسحق المجتمع المدني وروح المبادرة والاستقلالية وتحتكر العمل السياسي وتقمع الحرية والديمقراطية والمبادرات المستقلة وتهيمن أيديولوجيًا على الفضاء العمومي وتخضع المؤسسات والأفراد تحت مظلة الطاعة العمياء وتعتمد على آلية التعبئة:

والتعبئة نمط من الآليات السلطوية في التعامل مع الجماهير البعيدة كل البعد عن الآليات الديمقراطية في العمل السياسي، إذ يغلب عليها طابع الإكراه الأيديولوجي المستند إلى استخدام وسائل الضبط والسيطرة والتوجيه التي تمتلكها السلطة السياسية، ولا يقصد منها إلا السيطرة على توجهات القطاعات الفاعلة سياسيًا من المواطنين، واحتوائهم داخل أطر وبُنى هذه الأنظمة وتصوراتها وآليات عملها[1].

فالقمع والإقصاء والمركزية والعنف والإرهاب من العناوين البارزة للأنظمة الشمولية المتساوقة بشعارات عريضة ورنانة وخطب منبرية للحشد والتثوير الجماهيري، وبعد سقوط النظام الملكي في العراق 1958م:

توالت على الحكم ثلاثة أنظمة عسكرية في الفترة من 1958-1968م، وتلاه النظام البعثي 1968-2003م[2].

لقد تم تدمير المجتمع المدني العراقي بمعاول العسكر والنظام التوتاليتاري حيث تم:

1. دمج السلطات تحت قبضة شمولية.
2. حل البرلمان والفعاليات المدنية.

---

(1) حسين علوان البيج، "الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة"، المستقبل العربي (بيروت)، السنة 21، العدد 236، أكتوبر 1998م، ص 105.

(2) فالح عبد الجبار، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، مرجع سابق، ص 19.

3. إلغاء المحكمة الدستورية وتشكيل المحاكم العسكرية.
4. هيمنة الدولة على الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية بطريقة شمولية.
5. تغيير بنية الطبقات وظهور الرأسمالية القرابية التي اغتنت بمساندة الدولة.
6. نمو سكان المدن حيث أصبحوا 72٪ عام 1990م، ونمو الفئات الوسطى ومعظمهم من الموظفين الذين يعتمدون بشكل أساسي على الدولة، وكانوا يشكلون العمود الفقري الاجتماعي لحكم البعث[1].
7. تغلغل الأذرع الأمنية والعسكرية في نسيج المجتمع وطغيان المؤسسة العسكرية وسيطرتها المطلقة على مناشط المجتمع المدني.
8. القبضة الحديدية لنظام الحزب الواحد والصوت الواحد على المنظمات المدنية والنقابات والجمعيات والاتحادات والمؤسسات الدينية.
9. السيطرة الكامل على الفضاء العمومي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإعلامي والروحي وعلى وسائل ومؤسسات الثقافة والإعلام والاتصال.
10. شخصنة مؤسسات الدولة وتركز السلطات بيد فرد واحد.
11. توظيف عائدات النفط لبناء ماكنة عسكرية وأمنية رهيبة لكتم أنفاس الشعب وإخضاع الأفراد والمؤسسات والأحزاب والتنظيمات والجمعيات وكل أشكال مناشط المجتمع المدني

(1) المرجع السابق، ص 21.

لسلطة الدولة القمعية. واستمر هذا التدمير المنهجي لركائز المجتمع المدني وإخضاع الروابط المدنية وإلحاقها بالدولة التوتاليتارية التي كانت تركز سلطاتها التنفيذية والقضائية والتشريعية في المركز[1].

وكان من نتيجة السياسة التدميرية الممنهجة للمجتمع المدني العراقي أن تلاشت ملامح المجتمع المدني الحديث وحلت المؤسسات الأهلية التقليدية محل مؤسسات المجتمع المدني: إن المجتمع المدني تحطم وخسر مؤسساته التي كانت فيما مضى تنبض بالحياة. إلا أن هذه المفارقة أدت إلى نشوء شبكات تضامن محلية ترتكز على العائلة والقبيلة أو العشيرة أو المؤسسات الخيرية الدينية "المساجد والمراجع الدينية". وشكلت هذه المؤسسات غير الرسمية، التي كانت معظمها تقليدية أو قرابية، بديلًا عن مجتمع مدني غائب، وشوهت الثقافة السياسية تشويهًا أبعدها عن العلمانية ودفعها إلى أقصى أشكال الأصولية أو الإسلام المحافظ أو أيديولوجيات القرابة. ومن شأن هذه التغييرات أن تترك أثرًا سلبيًا على نمو المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب[2].

المجتمع المدني الحقيقي يشكل شوكة في حلق الطغيان، ولا يزال المجتمع المدني العراقي يعاني من رواسب الطغيان وطقوس العبودية والهيمنة والإقصاء والانقياد للقادة والأحزاب والمتطفلين والطغاة الكاتمين أنفاس المجتمع بدون هدى وبصيرة.

لقد بسط د. فالح عبد الجبار صورة ناصعة لأهم قسمات المجتمع المدني العراقي ما قبل الاحتلال الأميركي للعراق وما بعده، ويمكن أن

---

(1) المرجع السابق، ص 21.

(2) المرجع السابق، ص 22.

نستشف من خلال أعماله بتلاوينها الطيفية ومن خلال مقالاته وأبحاثه ومقابلاته في التلفزات والقنوات الفضائية التالي:

1. غوغائية النشاط المدني بوجه عام، وكثرة المتطفلين والمتزلفين الذين يتاجرون بدموع ودماء الفقراء وعامة الناس.
2. الفساد في الفضاء العمومي ونقل فيروساته إلى المؤسسات المدنية مما أدى إلى تشقق جدرانها.
3. الصراع الحزبي والطائفي والفكري والأيديولوجي ما بين القوى المتصارعة أثر بشكل سلبي على مناشط المجتمع المدني ودمغ النشاطات المدنية بلوثة التحزب الضيق والمسالك الطائفية المدمرة والأطروحات الفكرية والأيديولوجية الشمولية والصلدة المتناشزة مع ديناميات وحركية المجتمع.
4. طغيان الشعارات الحزبية والطائفية السياسية والعقائدية في الفضاء المدني العمومي، ما أدى إلى خلق تشوش فكري وعقائدي ومعرفي يساعد على التجهيل والعتمة ويؤدي إلى غيبوبة فكرية ومعرفية.
5. شيوع الانتهازية والنفعية في الفضاء العمومي المدني مرفوقة بتدهور الهياكل المدنية وارتفاع منسوب الكره الاجتماعي تحت راية عصبوية تشقق نسيج المجتمع العراقي وترسخ أقدام الفساد والبلطجة في مجال المناشط المدنية.
6. عدم استقلالية منظمات المجتمع المدني ولعل السمة البارزة لفعاليات ومناشط المجتمع المدني التبعية والتحرر الفسيفسائي من ضروب العسف والظلم والذيلية.

وهذا الطرح يشاكل بعض الأطروحات السوسيولوجية العراقية التي دأبت على توضيح صورة المجتمع المدني المهلهل في العراق الذي يتسم

بالضعف والتبعية والنفعية حيث سعت قوى سياسية:

بكل إمكانياتها المادية واللوجستية للسيطرة على الاتحادات والنقابات المهنية التي كانت تتبع المكتب المهني للحزب الحاكم السابق، من خلال حملات الترغيب والترهيب، التي أدت في نهاية المطاف إلى سيطرة توافقية قائمة على خلفية المحاصصة الحزبية والطائفية على هذه النقابات التي توصف زورًا وبهتانًا بـ "المستقلة"[1].

من القراءة العمومية للنص السوسيولوجي، نستشف أن د. فالح عبد الجبار في عرضه للمجتمع المدني العراقي يدامج ما بين الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية، وكأنهما طبقة واحدة، الأمر الذي يذكرنا بالفكر الطوباوي في القرن التاسع عشر وما قبله والذي كان من إحدى عثراته الكبرى النظر إلى هاتين الطبقتين وكأنهما طبقة واحدة، كما عمد إلى ذلك سان سيمون (1760-1825م)، بصورة ناصعة لا لبس فيها، وفضلًا عن ذلك لم يعطِ د. فالح عبد الجبار أهمية للثقافة والعناصر الثقافية، وما يُحمد له أنه نظر بعين ثاقبة للمؤسسات الدينية وفكك البُنى والهياكل لهذه المؤسسات المؤثرة في المجتمع العراقي بحيث أصبح المجتمع العراقي تحت قبضة ووصاية المؤسسات الدينية بطابعها الطائفي التي أحدثت شرخًا عظيمًا في نسيج اللُّحمة الوطنية العراقية ولعبت على حبل المتناقضات (سنة - شيعة - أقليات دينية - أقليات عرقية).

كان د. فالح عبد الجبار تقدميًا ينشد التحديث المجتمعي وترقية العقل والوجدان وسعادة الإنسان وتحريره من العبودية المادية والروحية، وينفر من مشاريع العودة إلى الخلف التي تكسر صواميل النماء والعمران وتقيد

---

(1) أحمد محمد أحمد، المجتمع المدني العراقي بين المفهوم والواقع.

-https://www.azzzman

المجتمعات والأفراد والعقول بقيود حديدية، لقد صرخ منذ أكثر من ثلاثة عقود:

إن ثمة معارك قادمة تلوح نذرها في الأفق، وينبغي، من الآن، أن نحذر الآخرين من سلع الماضي الإقطاعي، ونهتف بكل الذين يريدون المضي إلى المستقبل، إلى القرن الحادي والعشرين، لا للقرون الوسطى: احذروا التقليد فالسلع المغشوشة كثيرة[1].

الخلاصة

قد نختلف وقد نتفق مع د. فالح عبد الجبار، إلا أن أحدًا لا يستطيع إنكار فالح عبد الجبار كقامة علمية وأكاديمية ساطعة كشمس في رابعة النهار، له قسماته المميزة في حقل السوسيولوجيا والفضاء الثقافي والتنويري العمومي فهو يتسم بالنطاسة وحصافة الرأي والمجاهدة والمكادحة الفكرية ويرفض الوسائد الفكرية المريحة. وعلى حسب ظني أن د. فالح عبد الجبار قدم عرضًا مفيدًا لتطور مفهوم المجتمع المدني العام والمجتمع المدني العراقي وأوضح بجلاء كيف التهمت الأنظمة الشمولية نبضات ومكونات المجتمع المدني، وقدم لنا صورة حاذقة لطبيعة المجتمع المدني العراقي في البرهة الراهنة في زمن انحسرت فيه ثقافة العقل والحرية وتوسعت الفراغات القاتلة والمرعبة، ولقد كان السوسيولوجي العراقي د. حميد الهاشمي محقًا حين قال:

إن أكبر فراغ يعانيه العراق سياسيًا الآن هو غياب تيار وطني حقيقي بعيدًا عن الطائفية، فضلًا عن وجود شخصية وطنية - أكرر: وطنية - ليست

---

(1) فالح عبد الجبار، المادية والفكر الديني المعاصر (نظرية نقدية)، (دمشق - نيقوسيا - براغ: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ط2، 1987م)، ص 213.

بولاءات طائفية أو إثنية، ولا تعمل لمصالح حزبية أو شخصية بحتة، تستطيع أن تجمع حولها الشخصيات والقوى الوطنية. إن حال القوى السياسية الآن هو عملية صراع على مصالح حزبية وشخصية تحت لافتة الطائفية والعرقية، ولم ترتقِ إلى الوطنية. على أن العامل الخارجي يساهم بشكل فاعل في تغذية المسار وديمومته لمصالح تلك القوى إضعافًا لعراق موحد بوجه عام(1).

وما يُحمد للدكتور فالح عبد الجبار، أنه قدم تصورًا لكيفية النهوض بالمجتمع العراقي، وتطور المجتمع المدني حسب تصوره مرهون بـ:(2)

1. تعزيز الاقتصاد الحر.
2. تعزيز الديمقراطية والحرية العامة.
3. حكم القانون وبناء دولة المؤسسات وتوطيد مداميكها.
4. حكومة منتخبة بمؤسسات ديمقراطية.
5. تعزيز مناشط منظمات المجتمع المدني.
6. محاربة الفوضى والفساد.
7. الكف عن التدخلات الفجة للأحزاب والسلطة في شؤون منظمات المجتمع المدني.
8. محاربة الجهل والتخلف وتنمية الوعي المجتمعي.
9. تعزيز التعددية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بملمح وطني يعبر الحدود الطائفية والدينية والطبقية.
10. تنمية الوعي الوطني والإنساني لدحر التعصبات والوعي الديني الطائفي والمذهبي والعشائري والقبلي والإثني والقومي الضيق.

---

(1) Hamied Al-Hashimi. HTML (face book)

(2) انظر: فالح عبد الجبار، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، مرجع سابق، 59-60.

11. محاربة التشظيات بطابعها الديني (سنة – شيعة...)، وتوطيد صواميل اللحمة الوطنية.

فالحريات الواسعة للمؤسسات الدينية ما بعد سقوط نظام البعث أطلق العنان لهذه المؤسسات لأن توسع من هيمنتها وتستغل ضعف الدولة ومؤسساتها لبسط سلطانها تحت يافطات دينية. وفي غميس هذا الوضع المعقد والمتعاجم أشتد الصراع ما بين السنة والشيعة، الأمر الذي أنهك قوة المجتمع وفرق العراقيين في صراعات جانبية تحت مسمى السنة والشيعة، وبهذا الصدد يقول عالم الاجتماع العراقي الدكتور علي الوردي:

إن رجال الدين من الشيعة وأهل السنة يتنازعون على أساس قبلي كما يتنازع البدو في الصحراء. فكل فريق ينظر إلى مساوئ خصمه وكل حزب بما لديهم فرحون[1].

ويضيف الوردي:

إذا أراد الشيعة وأهل السنة في هذا العصر أن يتحدوا فليرجعوا إلى شعارهم القديم الذي اتخذه زيد بن علي وأبو حنيفة، أي شعار الثورة على الظلم في شتى صوره... لا فرق بين الظالم الشيعي أو الظالم السني[2].

ولعله من الضروري القول، إن العراق يحتاج إلى تنمية وسكينة وإلى مشروع وطني يتجاوز التقسيمات الضيقة، أو على حد تعبير عبد الإله بلقزيز:

المشروع الوطني لا يمكن أن يتولد من مشاريع طائفية... الطائفيات لا تبني وطنًا ولا دولة مدنية[3].

---

(1) علي الوردي، وعاظ السلاطين، (بيروت: دار كوفان وتوزيع دار الكنوز الأدبية، ط2، 1995م)، ص 231.

(2) المرجع السابق، ص 247.

(3) عبد الإله بلقزيز، "العراق بين أنفاق طائفية وآفاق وطنية"، المستقبل العربي (بيروت)، السنة 37، العدد 429 (تشرين الثاني/نوفمبر 2014م)، ص 128.

المصادر والمراجع

أولًا: الكتب

1. الجابري: محمد عابد (1997). الديمقراطية وحقوق الإنسان. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. الشميري: سمير عبد الرحمن (2008). المجتمع المدني والمواطنة المتساوية. صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر.
3. الشميري: سمير عبد الرحمن (2005). محاضرات في علم الاجتماع السياسي. عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر.
4. الشميري: سمير عبد الرحمن (1998). العصبية وتجلياتها في المجتمع اليمني المعاصر. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.
5. الشميري: سمير عبد الرحمن (2012). سوسيولوجيا الثورة الشعبية اليمنية. صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر.
6. الصبيحي: أحمد شكري (2000). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
7. إهرنبرغ: جون (2008). المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة. ط1. ترجمة: علي حاكم صالح، حسن ناظم، مراجعة: فالح عبد الجبار. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
8. بركات: حليم (2000). المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
9. بشارة: عزمي (1998). المجتمع المدني - دراسة نقدية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
10. تيموز: أيمن هايتس (2004). من الحداثة إلى العولمة، رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغير الاجتماعي. الجزء الأول. ترجمة: سمر الشيشكلي، الكويت: عالم المعرفة.
11. جاد: محمود محمد (2012). النظرية الاجتماعية - الاتجاهات والتيارات الكلاسيكية. بيروت: مؤسسة الانتشاء العربي.
12. عبد الجبار: فالح (2006). المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب. ترجمة: هبة قبلان، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد - بيروت: الفرات للنشر والتوزيع.

13. عبد الجبار: فالح (1987). المادية والفكر الديني المعاصر (نظرة نقدية). ط2. نيقوسيا، براغ، بيروت: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.
14. عبد الجبار: فالح (1992). معالم العقلانية والخرافة في الفكر السياسي العربي. بيروت: دار الساقي.
15. عبد الجبار: فالح (2010). ما بعد ماركس. بيروت: دار الفارابي.
16. عبد الجبار: فالح (2010). العمامة والأفندي، سوسيولوجيا خطاب حركات الاحتجاج الديني. ترجمة: أمجد حسين، ألمانيا: دار الجمل.
17. عبد الجبار: فالح (2017). دولة الخلافة والتقدم إلى الماضي (داعش والمجتمع المحلي في العراق). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
18. مجموعة من الباحثين (2004). القبائل والسلطة: القومية والإثنية في الشرق الأوسط. تحرير: فالح عبد الجبار. لندن: ساكي بوكس.

ثانيًا: الدوريات

1. الشميري: سمير عبد الرحمن، "المجتمع المدني والجماعات التقليدية"، البلقاء للبحوث والدراسات (جامعة عمان)، المجلد 11، العدد الأول، رمضان 1426هـ – 2005م.
2. العدواني: عصام، "المجتمع المدني في المغرب: المفهوم والسياق". إضافات (بيروت)، العدد الخامس، شتاء 2009.
3. عبد الجبار: فالح، "إشكالية الوطني والإثني/ المذهبي في العراق. إضافات، العدد الأول، شتاء 2008.

ثالثًا: الندوات

1. أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (1987). بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (1992). بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. المجتمع المدني والجمعيات والسلطات المحلية (2008). تحت إشراف: سارة بن نفيسة، ماجي جرابند زيجا، جان لامبرت. صنعاء: المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية ومؤسسة فريدريش إيبرت.

رابعًا: شبكة الإنترنت

1. المجتمع المدني العراقي بين المفهوم والواقع

- https://www.azzaman.com

2. المجتمع المدني في العراق – قراءة في عصرين

- https://www.alittad.ae

3. الحراك الاجتماعي العربي – قراءة في الأدوار والمضامين

- https://www.b-sociology.com

4. جريدة العالم HTML تلتقي حميد الهاشمي

- Hamied Al-Hashimi (facebook)

5. غرامشي: المجتمع المدني، الهيمنة الثقافية، المثقف الجماعي

- hadfnews.ps/post

6. غرامشي والمجتمع المدني

- document< https:www.seribd.com

7. منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية

- www.hhro.org

خامسًا: المراجع الأجنبية

1. Alexis de Tocqueville, Democracy in America,2 vole, (new York: (45) Random House, 1990).
2. Miller, Robert f. (ed). The Developments Of Civil Society In Communist Systems. North Sydney: Allen and Unwin, 1992.